ل . أ . فريدمان

التطور الرأسمالى فى مصر

*

الطبقة العاملة المصرية





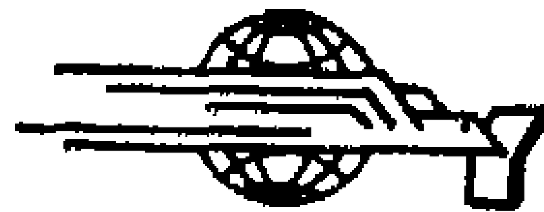
دار العالم الجديد - القاهرة
ص.ب ١٨٤٩

ل . أ. فريدمان

التطور الرأسمالي في مصر
(١٨٨٢-١٩٣٩)
الطبقة العاملة المصرية

ترجمة د. زهدي الشامي

مراجعة هيئة تحرير الدار



دار العالم الجديد - القاهرة

ص.ب ١٨٤٩

أشرف على التنفيذ اللغوى
د. صلاح الراوى
التنفيذ الفنى
سعيد ابو مسلم
ايمـــن حســـين

الطبعة الأولى - ١٩٨٩
دار العالـــم الجديـــد

المحتويـــات

للذكرى الخالدة أهدى هذا الكتاب
لأستاذى فلاديمير بوريسيفتش لوتسكى

من المؤلف

لمصر - أكبر بلاد الشرق العربى - تاريخ طويل. وقد ساهم شعبها بقسط كبير فى إثراء كنوز الثقافة العالمية. إلا أن احتلال واستعباد واستغلال الإمبريالية الإنجليزية لمصر قد أعاق لفترة طويلة تطورها الاقتصادى والسياسي والثقافى.

وقد خاض شعب مصر نضالا طويلا وضاريا ضد المحتلين الإنجليز، يشتعل ويخبو أحيانا أخرى. وبعد الحرب العالمية الثانية، وفى ظل التغير الجذرى لموازين القوى على الساحة العالمية، وفى ظروف أزمة وتفسخ النظام الاستعمارى، انتصر الشعب المصرى على الإمبريالية، وأسس دولته الوطنية المستقلة. وتمكنت مصر مع دعم الاتحاد السوفييتى وبلاد المعسكر الاشتراكى الأخرى من طرد المعتدين الإمبرياليين الذين سعوا إلى إعادة هيمنتهم من جديد فى ذلك البلد العربى الكبير.

ولكى يمكن فهم أسباب وطابع ونتائج النضال التحررى للشعب المصرى، ومواقف مختلف طبقات المجتمع المصرى، وكذلك آفاق التطور الاقتصادى والسياسى لمصر، فمن الضرورى دراسة التطور الاجتماعى والاقتصادى لمصر فى نهاية القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وبعض خصوصيات تطور العلاقات الرأسمالية فى ظل السيادة الاستعمارية. وقد حاول المؤلف فى هذا الكتاب أن يدرس الأشكال والأساليب الرئيسية لاستغلال رأس المال المالى الأجنبى - الإنجليزى أساسا - لمصر. وأن يحلل كذلك السمات المميزة لتطور العلاقات الرأسمالية فى الزراعة والصناعة، وخصوصيتها. كما يحاول أن يوضح بعض خصوصيات تشكل وتطور البرجوازية القومية والبروليتاريا. وقد أولى فى هذا الإطار اهتماما خاصا لدراسة ظروف حياة وعمل المنتجين المباشرين للخيرات المادية: العمال والفلاحين.

وقد سعى المؤلف لتأسيس استنتاجاته وتعميماته لا على وقائع وأرقام منفردة، بل على مادة إحصائية واسعة تغطى فترات طويلة - بهذا القدر أو ذاك - من التاريخ الاقتصادى للبلاد. وحيث كان ذلك ممكنا قمنا بالمقارنة بين البيانات المستمدة من مصادر مختلفة حتى نحصل على أكثر الأرقام دقة وصحة. وفى بعض الأحيان كان من المناسب أن نشرح بالتفصيل بعض مناهج

معالجة المواد الإحصائية، والتى تختلف بشكل مبدئى عن تلك المناهج المتبعة فى الإحصاء الإنجليزى - المصرى.

وتحدد هيكل الكتاب بضرورة الجمع بين دراسة مجمل الوقائع المتكاملة فى تتابعها الزمنى، وبين بحث مختلف القضايا المهمة.

وبعض المسائل التى تم عرضها باختصار أو حتى بمجرد الإشارة إليها فى الفصول الأولى يتم بحثها فى أقسام الكتاب الأخرى، ويحتم ذلك - بدرجة ما - ظهور بعض التناقضات، لكنه يسمح فيما بعد بدراسة أهم العمليات الاجتماعية - الاقتصادية فى نشأتها وتطورها.

لقد كان للظروف العامة لتطور العلاقات الرأسمالية فى مصر، وكذلك الهند وغيرهما من المستعمرات السابقة نواحٍ مشتركة كثيرة. لذلك يعتقد المؤلف أنه من الجائز والمناسب تماما محاولة مقارنة بعض مؤشرات التطور الاقتصادى والاستغلال الاستعمارى لمصر وأكبر مستعمرة سابقة: الهند، ومن تلك المؤشرات - على سبيل المثال - حجم الدين الحكومى، تصدير رأس المال، بنية وحجم الاستثمارات الأجنبية، مقدار الجزية الاستعمارية وغيرها. وتساعد المقابلة بين تلك الأرقام فى مصر والهند وغيرهما من البلاد على توضيح كل من السمات العامة وخصوصيات تطورها الاقتصادى واستغلالها الاستعمارى.

والأساس المنهجى والنظرى للدراسة هو أعمال مؤسسى الماركسية - اللينينية، ومواد ومقررات المؤتمرات العشرين والحادى والعشرين والثانى والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى، وكذلك اجتماعات الأحزاب الشيوعية والعمالية.

كما كان لكتب ومقالات المستشرقين السوفييت أهمية ملموسة فى تحليل القضايا التى تشكل موضوع بحث هذا الكتاب. ومن هؤلاء المستشرقين ف.م أتساميا، ل.ن. فاتولينيا، م.ف. جاتاؤلين، ل.ر. جوردون بولونسكايا، ن.أ. إيفانوف، ن.ج. كالينين، ل.ن كوتلوف، ج.ج كوتوفسكى، أ.أ. ليفكوفسكى، ف.ب. لوتسكى، ف.أ. بافلوف، أ.م. ريسنر، أ.م. سميليانسكايا، أ.ف. سلطانوف، أ. شامى وغيرهم.

مدخل

تصدير رأس المال والاستغلال الاستعماري لمصر في الأعوام ١٨٨٢ - ١٩١٣

تحولت مصر إلى مستعمرة فعلية لإنجلترا فى العصر الذى كانت فيه الرأسمالية القديمة التى تنتمى لفترة المنافسة الحرة قد بدأت تتحول إلى إمبريالية. وقد زاد تشكل الاحتكارات من حدة مسألة أسواق التصريف ومصادر الخامات. ويرجع ذلك إلى أنه فى ظل التطور العاصف والشديد التفاوت لمختلف البلاد الرأسمالية وفروع الاقتصاد، أتاح احتكار تملك موارد الخامات فى المستعمرات والبلاد التابعة، والهيمنة على أسواقها، مزايا مهمة فى الصراع مع المنافسين. لذلك ففى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين احتدم بشكل خاص الصراع حول المستعمرات والاستيلاء على موارد الخامات المعدنية والمنتجات الزراعية وغيرها. وقد أصبحت المستعمرات - بكثافاتها السكانية وثرواتها الطبيعية الكبيرة - موضوعا متزايد الأهمية للاستغلال الشامل من جانب الدول الإمبريالية.

وإلى جانب الأساليب القديمة لنهب المستعمرات بدأت الصادرات المتزايدة لرأس المال من الدول الرأسمالية المتطورة تلعب دورا متناميا فى هذا النهب. فقد نشأ فى بعض بلاد أوربا وفى الولايات المتحدة «فائض» نسبى لرأس المال ليست له مجالات كافية للاستخدام «المربح» فى السوق الداخلية. واضطرت إنجلترا التى كانت تفقد المزيد من مواقعها بوصفها «ورشة العالم» السابقة، إلى القتال فى صراعها مع الجوارح الإمبريالية الأكثر شبابا. وفى ظل تلك الظروف سعت الإمبريالية الإنجليزية للارتكاز على ممتلكاتها الاستعمارية الواسعة، ولتوسيع تصدير رأس المال بشكل شامل، بما فى ذلك تصديره إلى مصر. إلا إن إنجلترا لم تستطيع رغم احتلالها لمصر أن تتصرف فيها بالحرية التى كانت تتصرف بها فى الهند مثلا. فإذا كان رأس المال الإنجليزى - معتمدا فى ذلك على الجهاز الاستعمارى - قد أقام فى الهند عقبات لا يمكن تخطيها تقريبا فى وجه تغلغل المنافسين الفرنسيين والألمان وغيرهم، وضمن لنفسه «الحق» الاحتكارى فى نهب الشعب الهندى، فقد كان الوضع فى مصر مغايرا نتيجة للظروف التاريخية الموجودة فيها.

فقد ظلت مصر شكليا جزءا من الإمبراطورية العثمانية. وامتد لأراضيها عمل كل قوانين تلك

الإمبراطورية، بما في ذلك الامتيازات الأجنبية سيئة السمعة التي ضمنت عددا من المزايا لرعايا كثير من الدول الأوربية وليس للإنجليز وحدهم. وفي صندوق الدين المصري، الذي تحكم عمليا في مجمل النظام المالي للبلاد، كان يوجد ممثلون لفرنسا وألمانيا وغيرهم من الدول. ولما كانت إنجلترا قد رفعت بقوة فيما سبق مطلب ضرورة «حماية» وتأمين حقوق الأجانب الذين يعيشون في مصر كإحدى الحجج لاحتلالها، فإن سلطات الاحتلال الإنجليزي لم تكن تستطيع بعد ذلك - مهما تكن رغبتها - أن تقيد بشكل جدي نشاط رأسماليي البلدان الأخرى. إذ إن ذلك كان سيؤدي لتعقيدات دولية جدية في وقت كان فيه الوضع القانوني - الدولي لمصر مازال غير محدد من حيث الجوهر. ونظرا لذلك لم تستطع الإمبريالية الإنجليزية أن تؤمن لنفسها احتكارا في عملية استغلال الشعب المصري، واضطرت للسماح بتوظيف رأس المال الفرنسي والبلجيكي والألماني في مختلف فروع اقتصاد البلاد. وبهذه الطريقة أصبحت مصر مجالا لتوظيف المال ليس لإنجلترا فقط، بل وللدول الإمبريالية الأخرى أيضا. وكان المنافس الجدي لإنجلترا في مصر هو فرنسا التي كان لها في تلك المنطقة مواقع اقتصادية راسخة، وكذلك صلات واسعة لدرجة كبيرة في ميدان السياسة والثقافة، كانت قد أصبحت صلات تقليدية بالفعل.

ولا يعني كل ذلك بالطبع أن الإمبرياليين الإنجليز قد تنازلوا طواعية عن جزء من مواقعهم في مصر. فعلى العكس سعوا معتمدين على سيطرتهم السياسية لأن يضعوا االمستثمرين الإنجليز في وضع أكثر امتيازا بالمقارنة مع منافسيهم، ولأن يؤمنوا لهم مقاولات وامتيازات مجزية، ويوفروا لهم الدعم من الجهاز الاستعماري، ولأن يقدموا لهم مزايا عديدة في شكل رسوم مخفضة للسكك الحديدية، وبيع الأراضي لهم بأثمان زهيدة وما إلى ذلك.

وقد جرى تصدير رأس المال الأجنبي لمصر في المراحل المختلفة بأشكال متنوعة وأحجام متفاوتة؛ ففي الستينات والسبعينات تم توجيه كل صادرات رأس المال تقريبا إلى القروض الحكومية التي وفرت أرباحا خيالية.

وإذ تعترف الأغلبية الساحقة من المؤرخين الاقتصاديين البرجوازيين الإنجليز والفرنسيين والأمريكيين بأن الحصول على عدد من القروض من رجال البنوك الأنجلو - فرنسيين والألمان كان نقطة الانطلاق للاستعباد السياسي لمصر، فإنهم يحاولون تفسير ذلك بالصفات الشخصية الخديو إسماعيل: إسرافه، وعدم حرصه... إلخ. ويلقون عليه بالذات بالمسئولية الأساسية عن استعباد إنجلترا لمصر.

ولكننا - وبدون أن ننكر إطلاقا تلك العوامل - ينبغي أن نؤكد أن رجال البنوك الأوربيين بالذات هم الذين دفعوا - بنشاط وقصد - الحكام المصريين إلى الطريق الخطر الذى أدى إلى الانهيار المالى والاستيلاء على البلد. وقد برهنت أبحاث ف.أ. روتشتين[1] المستندة إلى دراسة المصادر الإنجليزية الرسمية بشكل لا يدحض أن أساطين المال الأوربيين - فى ظل الدعم المباشر لحكوماتهم - قد أوقعوا إسماعيل أولا فى إلتزامات مالية خبيثة، ومرابية من حيث طبيعتها، وأجبروه على تنفيذ عدد من الأعمال غير الضرورية إطلاقا، والمضرة مباشرة باقتصاد مصر[2] ثم أجبروه بعد ذلك على التخلى عن السلطة.

وفى سنة ١٨٧٩ كان يتعين على الخديو الجديد - توفيق - أن يوافق على بسط الرقابة المالية الأنجلو - فرنسية على مصر. فبعد إصدار قانون «التصفية» فى عام ١٩٨٨ هيمن ممثلو البلدان الدائنة وبشكل أساسى إنجلترا وفرنسا - بوصفهم ضامنين لدفع فوائد القروض - على ماليات البلاد، والسكك الحديدية، والتلغراف، والجمارك، وميناء الإسكندرية، وأرصدة الخديو وغيرها.

إن النهب القاسى للبلاد، وهيمنة المستعمرين على الضرائب أديا إلى إنتفاضة بزعامة أحمد عرابى. وبدا كما لو أن مصر تسترد من جديد السيادة التى كانت قد فقدتها. ولكن أساطين المال الأجانب والحكومات التى كانت تنفذ رغباتهم لم يكن باستطاعتهم السماح بذلك. وبرغم أن الحكومة الوطنية أعلنت عن احترامها لحقوق الدائنين الأجانب، وعن سداد الديون بدقة ومراعاة جميع الالتزامات، فقد استغلت إنجلترا الشغب الذى اصطنع فى الإسكندرية لإنزال جنودها واحتلال البلد.

واحتفظت مصر شكليا بحكومتها. ولكن من الناحية الفعلية استحوذ القنصل العام الإنجليزى على السلطة كاملة، معتمدا فى ذلك على الجيش الإنجليزى وحشد «المستشارين» الذين ترأسوا العمل فى الوزارات والمصالح العملية. وتحولت مصر إلى مستعمرة إنجليزية.

وبهذا الشكل فقد أصبح تقديم القروض لمصر من البيوت البنكية الخاصة الإنجليزية والفرنسية - أى ما يمكن عدّه «صفقات أعمال بسيطة على أساس تجارى صرف - أهم سلاح لاستعباد البلد واسترقاقها سياسيا. كما أن «مصالح» «وحقوق» الدائنين الأجانب قد أصبحت الذريعة المرغوبة لاحتلال مصر من قبل الجنود الإنجليز.

وتوضح الدراسة الفاحصة والموضوعية لشروط القروض المقدمة لمصر بجلاء طابعها النهاب والمرابى والاستعبادى.

فقد ظهر الدين الحكومى المصرى ونما بين ستينات وثمانينات القرن التاسع عشر، أى فى الفترة التى كان قد تحدد فيها بشكل واضح الاتجاه المميز للاقتصاد الرأسمالى لهبوط متوسط معدل الربح. فقد هبط سعر الخصم لبنوك الإصدار المركزية لإنجلترا وفرنسا وألمانيا من ٤,٥٣٪ فى الأعوام ١٨٥٧ - ١٨٦٥ إلى ٣,١٢٪ فى عامى ١٨٩٠ - ١٨٩٩[٣]. وفى نهاية ثمانينات القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين صدرت القروض الداخلية فى إنجلترا بسعر فائدة يتراوح بين ٢,٣٪ - ٣,٥٪[٤]. أما فيما يتعلق بالقروض الخارجية فإن الجزء الأكبر فى الفترة ١٨٦٠ - ١٨٨٠ قد تحقق فى بورصة لندن بفائدة تتراوح بين ٤ - ٦٪[٥] ومع ذلك فقد بلغ سعر فائدة القروض المصرية ٧ - ٩٪.

وإلى جانب القروض طويلة الأجل فإن الحكومة المصرية اضطرت غير ذات مرة إلى اللجوء إلى إصدار التزامات قصيرة الأجل، مراكمة بذلك الدين فى هيئة «كمبيالات»، والذى وصل فى السبعينات إلى ٢٨ مليون جنيه إسترلينى. وتراوح معدل الفائدة على جزء من ذلك الدين المستندي بين ١٢٪ - ١٥٪.

وفى عام ١٨٧١ بلّغ القنصل الأمريكى فى القاهرة حكومته فى رسالة عاجلة أن فوائد الاذونات المصرية تحتسب بدءا من ٢٥٪ فأكثر[٦]. ولكن ذلك كان قليلا بالنسبة للمرابين «المتحضرين». فحيث أنهم كانوا لم يقروا بعد اللجوء لأسعار الفائدة المرابية للقروض المصرية طويلة الأجل، فقدلجأوا لعمليات احتيال واضحة. وذلك إنهم ضمنوا أصل القرض جزءا من الفوائد السنوية المستقبلية. كما أنهم قاموا بخصم مختلف المدفوعات وعمولات اللجان وغيرها من المبلغ العام المتفق عليه مسبقا للقرض. وعلاوة على ذلك فقد احتفظ المقرضون بجزء مهم من الموارد فى هيئة تأمين ضد المخاطرة. ونتيجة لذلك فقد اتضح أن الخزانة المصرية حصلت فى عدد من الحالات على ما لا يزيد على ٦٠ - ٧٠٪ من المبلغ الممنوح شكليا. ومع ذلك فبقدر نمو مديونية مصر، زادت أيضا صعوبات الحصول على قروض جديدة، وتزايد مع ذلك أيضا هذا الجزء الذى يحتفظ به رجال البنوك الأوربيون فى هيئة «ضمان للظروف العارضة»، وعمولات، وغير ذلك.

وعلى وجه الإجمال ففى الفترة ١٨٦٢ - ١٨٨٨ لم تحصل مصر من مبلغ ٧٧ مليون جنيه إسترلينى قدم لها شكليا سوى على ٥٢,٧ مليون جنيه إسترلينى[٧]. أى ما يعادل ٦٨,٥٪ فقط من المبلغ الاسمى للقروض. وقد حصل رجال المال الأوربيون منذ البداية على ربح ضخم بتحويل الفوائد المتحصل عليها إلى رأسمال. وفيما بعد حصلوا بشكل كامل على فائدة المبلغ

الاسمى للدين. وبالتالى فإن سعر الفائدة الفعلى الذى منحت به القروض للحكومة المصرية بلغ ١٠ - ١٢٪ فى السنوات ١٨٦٣ ١٨٧٨. ويزيد ذلك بمقدار ٣ إلى ٤ مرات على الفائدة العادية للقروض الداخلية الصادرة فى بورصة لندن، وحوالى مرتين على فائدة القروض الخارجية الصادرة بها.

أصبحت مصر «منجم ذهب» حقيقى لرجال البنوك الإنجليز والفرنسيين والألمان، ولذلك فقد قاوموا بحماس أى اقتراح لتخفيض الفوائد. وقد دعمت الحكومتان الإنجليزية والفرنسية بشكل كامل حاملى الأوراق المالية المصرية. ومما له مغزاه أنه بينما اقتراح «فارمين» القنصل الأمريكى فى القاهرة على وزارته فى خطاب بتاريخ ١٨ فبراير ١٨٧٨ أن تعمل الحكومة الأمريكية على خفض فوائد الدين المصرى، فقد امتنعت تلك الحكومة عن التدخل، وأيدت إنجلتر عمليا، حيث أعلنت أن المذنب فى الأمر كله هم المصريون أنفسهم، وأنه من الضرورى «احترام حقوق» الدائنين[٨].

ونتيجة هذه السياسة للدول الأجنبية استمر النهب القاسى لمصر بواسطة الحصول على فوائد ربوية حتى سنة ١٨٨٠ عندما تم فى النهاية توحيد الجزء الأكبر من الدين وتخفيض معدل الفائدة. إلا إنه عند ذلك الوقت كان الشعب المصرى قد دفع بالفعل حوالى ٥٢ مليون جنيه إسترلينى؛ أى عمليا كل المبلغ الفعلى للدين (٥٢,٧ مليون جنيه إسترلينى)[٩].

ووفق شروط التسوية أصبح متوسط سعر الفائدة ٤٪. وقد ظل على ذلك المستوى حتى عام ١٩٤٣. ولكن سعر فائدة عدد من الديون استمر حتى سنة ١٨٩٠ أكثر ارتفاعا، ووصل إلى ٥٪ وأكثر[١٠].

وحتى بعد التسويات التى تمت فى سنتى ١٨٨٠، ١٨٩٠، وبرغم انخفاض سعر الفائدة الفعلى للدين الحكومى، فإن السعر ظل مرتفعا جدا، إذا أخذنا فى الحسبان مبلغ الديون التى حصلت عليها مصر فعليا (وليس المبلغ الاسمى). فقد بلغ ذلك السعر ٥,٧١٪. فى الوقت الذى تراوح فيه سعر الفائدة الذى منحت به القروض الإنجليزية للهند مثلا بين ٣,٢ إلى ٣,٧٪[١١]. بينما أصدرت سندات الدين فى إنجلترا ذاتها فى بداية القرن العشرين (حتى الحرب العالمية الأولى) بفائدة تتراوح بين ٢,٥٪ و ٣,٢٪[١٢].

وبهذا الشكل فإن تكلفة الديون الحكومية بالنسبة لمصر - حتى بعد التسوية - كانت أعلى بمقدار مرتين منها فى إنجلترا ذاتها، وأعلى بمرة ونصف منها فى الهند. وعلاوة على ذلك فإن سعر

الفائدة المرتفع لم يخفض حتى فى فترة الأزمة الاقتصادية العالمية والكساد فى الثلاثينات، فى حين ان فوائد الديون الحكومية فى إنجلترا وغيرها من البلاد الرأسمالية المتقدمة لم تكن تزيد آنذاك على ١,٥ - ٢٪ فى السنة.

إن عبء الدين الحكومى الضخم، وضرورة التسديد المنتظم للفوائد قد استنزفت الاقتصاد المصرى، وأعاقت تطوره، وشددت بدرجة ضخمة من استغلال الفلاحين.

وفيما بعد - فى أعقاب الحرب العالمية الأولى - ظهرت سمة طفيلية أخرى للدين الحكومى. فقد صار يسحب الموارد التى يراكمها الاقطاعيون والتجار والمرابون المصريون من التوظيف فى الاقتصاد القومى.

فقد عدّت صكوك الدين الحكومى أكثر أشكال الاستثمار ثباتا ورسوخا. وبالإضافة لذلك فقد أتاحت فائدة قدرها ٤٪. وحيث إن الكثير من ملاك الأراضي والتجار المصريين سعوا لتجنب المخاطرة، فقد فضلوا إيداع تراكماتهم فى سندات الدين الحكومى، وتحولوا إلى «ريعيين» لا يشتغلون بمجال الأعمال «الخطر» و «الشاق»، خاصة فى الصناعة. وعند نهاية الثلاثينات كان المصريون يحوزون بالفعل أكثر من نصف المبلغ الإجمالى للدين. وكان نصيبهم يزيد على ٥٠ مليون جنيه مصرى. وزاد هذا المبلغ بمقدار عدة مرات على جميع توظيفات المصريين فى الشركات المساهمة التى بلغت حصة رأس المال المصرى فيها ٩٪ فقط فى سنة ١٩٣٣[١٣]. وبهذه الطريقة فإن الدين الحكومى فى مصر - خلافا لبلاد أوربا الغربية - قد لجم تطور الرأسمالية، وأعاق تراكم رؤوس الأموال الوطنية وتوظيفها فى الزراعة والصناعة.

وتم تأمين مدفوعات الدين عن طريق ضريبة الأرض التى ابتلعت قسما مهما من دخول السكان الزراعيين وقد أدى النمو السريع لتلك المدفوعات (التى بلغت فى عام ١٨٧٧ مثلا ٧,٤ مليون جنيه مصرى) إلى فرض ضرائب جديدة على الفلاحين. فإلى جانب زيادة ضريبة الأطيان الزراعية، استحدثت ضرائب لصيانة منشآت الرى، وضرائب على المبانى الريفية، وعلى النخيل، وعلى كل رأس من الماشية، وغير ذلك. شملت الضريبة كل شىء، وامتنع الفلاحون، الذين وصل بهم الحال إلى اليأس من كثرة ابتزاز الأموال، عن زراعة الأرض، كما اقتلعوا النخيل، وذبحوا الماشية حتى لا يدفعوا الضرائب. وقد كتبت روزا لوكسمبورج «أنه قد تم امتصاص آخر قطرة من دم الفلاح. وكانت الدولة المصرية هى الجهاز الذى استخدمه رأس المال الأوربى فى ذلك»[١٤].

وفى نهاية السبعينات تزايدت الرهون العقارية للفلاحين، وفى حين لم تزد ديونهم العقارية

فى عام ١٨٧٦ على ٥٠٠ ألف جنيه مصرى، فقد وصلت فى عام ١٨٨٢ إلى ٧ ملايين، هذا إذا - نحسب الديون المستحقة للمرابين والتى قدرت بـ ٣ إلى ٤ ملايين جنيه مصرى. وفى عام ١٨٨٦ قدر مجلس شورى النواب المصرى إجمالى مبلغ المديونية المقاربة بعشرين مليون جنيه مصرى[١٥]. وامتص المرابون الأجانب كل عصارة الزراعة المصرية، وحصلوا سنويا على مدفوعات عن القروض تقدر بحوالى ٤,٥ مليون جنيه إسترلينى. وبالإضافة لذلك كان يتعين على مصر أن تدفع جزية لتركيا قدرها ٦٠٠ - ٧٠٠ ألف جنيه إسترلينى. وقد وقعت تلك الموارد أيضا فى أيدى رجال البنوك الأوربيين حيث كانت الجزية لتركيا ضمانا لأحد القروض التركية. وكان إجمالى المدفوعات الخارجية وفقا لهذين البندين وحدهما يزيد على ٥ ملايين جنيه مصرى.

ولكى يمكن أن نقدر بشكل كامل مدى وطأة الدين المصرى الخارجى سنورد للمقارنة الأرقام المقابلة الخاصة بالهند: فى عام ١٨٨٠ بلغ إجمالى الدين الحكومى الهندى ١٥٧٣ مليون روبية[١٦]، وبسعر الصرف فى ذلك الوقت يصل ذلك الدين إلى ١٢٨ مليون جنيه إسترلينى تقريبا. ويعنى ذلك أن الدين الحكومى بالنسبة للفرد كان فى مصر أعلى منه فى الهند بمقدار ١٧ إلى ٢٠ مرة. وحيث ان متوسط سعر الفائدة فى الهند بالقياس لمصر كان أقل نوعا، فإن مدفوعات الدين فى مصر بالنسبة للفرد كانت أكثر منها فى الهند بمقدار عشرين مرة بل وتزيد. وحتى فى عام ١٩١٠، فبرغم الزيادة الملموسة للدين الهندى، كان ما يزال أقل نسبيا بمقدار ثمانية مرات عنه فى مصر.

وفى سنوات السبعينات والثمانينات شكلت مدفوعات الدين فى مصر ما يصل إلى ٧٠ - ٨٠٪ من إجمالى النفقات الحكومية. وفيما بعد، وحتى بداية القرن العشرين، شكلت حوالى ٥٠٪ من نفقات الموازنة[١٧]. وحتى فى عام ١٩١٣ وجه حوالى ٣٠٪ من إجمالى النفقات لدفع الفوائد وأقساط الديون. وفى ثمانينات وتسعينات القرن التاسع عشر لم تزد قيمة المحاصيل الزراعية الرئيسية فى مصر على ٣٥ - ٤٥ مليون جنيه إسترلينى كما لم تزد فى سنة ١٩٠٨ / ١٩٠٩ - وفقا لتقدير كريساتى - علي ٦٠ مليون جنيه إسترلينى[١٨]. وبهذا بلغت مدفوعات الدين فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ١٠ - ١٣٪ من الدخل الإجمالى للزراعة، بينما بلغت ٥٧,٥ فى عام ١٩٠٨. وكان ذلك يمثل الجزء الأكبر من الدخل الصافى فى الزراعة.

كانت مدفوعات الفوائد أهم جزء من الإتاوة الاستعمارية، كما شكلت أداة لإعادة توزيع

الدخل القومى المصرى لصالح رأس المال الأجنبى. ففى الفترة ١٨٦٤ - ١٩١٣ دفعت مصر مقابل الـ ٧٨ مليون جنيه إسترلينى التى حصلت عليها فعليا (ويتضمن ذلك ما حصلت عليه فى السنوات ١٨٨٣ - ١٩١٣) حوالى ٢.٥ ملايين جنيه مصرى[١٩]. وفيما بعد فى السنوات ١٩١٤ - ١٩٣٩ تم أيضا دفع ١.١ مليون جنيه مصرى، فى حين إن إجمالى مبلغ الدين كان قد وصل إلى ٨٧,٥ مليون جنيه مصرى[٢٠]. فحتى سنة ١٩٣٩ فقط دفع الشعب المصرى حوالى ٢٨٧ مليون جنيه مصرى فوائد، أى ثلاثة أضعاف وسبعة أعشار المبلغ الإجمالى للدين الذى حصل عليه فعليا.

وقد وقعت كل هذه الموارد تقريبا فى أيدى رجال المال الأجانب فبالرغم من أنه قد تم شراء ما يقارب ٥٠٪ من سندات الدين الحكومى بعد الحرب العالمية الأولى، وبالتالى أصبحت تلك السندات موجودة فى مصر[٢١] فإنه: أولا: كان الأجانب الذين يعيشون فى مصر يحملون جزءا كبيرا من تلك السندات.

ثانيا: عند بيع السندات للمصريين بدا كما لو أن حملة الأسهم الأجانب حصلوا مسبقا على دخولها المستقبلية، حيث إن سعر السندات كان بمثابة فائدة محولة إلى رأسمال. وانحصر الفارق فقط فيما إذا كانوا سيحصلون على دخولهم من القروض عاجلا أو آجلا خلال عدة سنوات.

وتغير هيكل الاستثمارات الأجنبية فى تسعينات القرن التاسع عشر بسبب عدد من العوامل. فمن ناحية كانت مصر قد راكمت حتى نهاية السبعينات دينا حكوميا ضخما. وبالتالى كانت «متشبعة» فى هذا المجال بما فيه الكفاية. وقد فرضت ضرورة تأمين دفع الفوائد للدائنين بشكل منتظم الموافقة على إجراء تسوية خفضت الربحية النسبية للقروض بشكل محسوس. ومن ناحية أخرى كان قد اكتمل - مع نهاية السبعينات - خلق المقدمات الضرورية لزيادة استخراج الخامات، واستيراد السلع الأجنبية، وتوفير مجالات جديدة لتوظيف رأس الامال. وقد دفع الشعب المصرى بشكل مضاعف مرات عديدة قيمة ما شيد فى ذلك الوقت من سكك حديدية، وقنوات، وموانىء، وما إلى ذلك، أى تلك الوسائل الضرورية للنقل والاتصالات التى مهدت الظروف من أجل الاستغلال المكثف الشامل للبلاد من قبل رأس المال الأجنبى. وفى النهاية تم أيضا تأمين الشروط السياسية لاجتذاب رأس المال من الخارج؛ فقد تحولت مصر لمستعمرة فعلية لإنجلترا تجرى فيها «حماية» مصالح المستثمرين بكل قوة الأسلحة البريطانية.

إن تحول مصر إلى مستعمرة إنجليزية قد سجل بداية مرحلة جديدة لاستغلال البلاد، ولعب

فيها تسيير رأس المال دورا خاصا.

فبين عامى ١٨٨٣ و ١٨٩٧ وظف فى مصر حوالى ١٠ مليون جنيه إسترلينى[٢٢] (بالإضافة إلى القروض الحكومية) وفى عام ١٨٨٣ بلغت التوظيفات فى الشركات المساهمة الأجنبية التى تعمل بشكل كامل أو أساسى فى مصر (بدون أصول شركة قناة السويس) ٦,٤ مليون جنيه إسترلينى، وفى عام ١٨٩٧ بلغت ١٣,٥ مليون جنيه، أى إنها زادت بمقدار الضعف.

وكانت القنوات الأساسية التى وجهت لها التوظيفات الجديدة هى شركات الرهن العقارى، والبنوك، وشركات المال والزراعة، والمشروعات التجارية، ومشروعات النقل وغيرها.

وكان يتعين على كل تلك الشركات أن تشجع إنتاج وتصدير الخامات - وبالدرجة الأولى القطن - وكذلك استيراد السلع الأجنبية. وساعدت الإجراءات التى اتخذت لـ «ضبط» الاقتصاد المصرى بهدف زيادة تصدير القطن على نمو صادراته من ٢٢٦٨ ألف قنطار فى سنة ١٨٨٢ إلى ٦٤٩٦ ألف قنطار فى سنة ١٨٩٩، أى بمقدار ثلاثة أضعاف[٢٣]. ومن ناحية القيمة زاد إجمالى التبادل التجارى الخارجى بمعدل أقل من ذلك بشكل ملموس نظرا للانخفاض المستمر تقريبا لأسعار القطن. وكانت أهم خاصية مميزة للتجارة الخارجية هى الزيادة الدائمة للصادرات عن الواردات، والتى شكلت القاعدة المادية (رغم أنها ليست القاعدة الوحيدة) لدفع الجزية الاستعمارية. ففى الفترة ١٨٨٤ - ١٨٨٩ بلغت هذه الزيادة بشكل عام ٥٦ مليون جنيه إسترلينى، أى ٣,٤٨ مليون جنيه مصرى سنويا فى المتوسط، فى حين كان متوسط قيمة الصادرات ١٢,٤٤ مليون جنيه مصرى فى السنة[٢٤].

ويلزم للقطن وقصب السكر والأرز تصنيع أولى قبل التصدير؛ ولذلك ظهر بالفعل فى الثمانينات والتسعينات عدد من محالج ومصانع كبس الأقطان والمضارب. كما تم توسيع وتحديث مصانع السكر التى شيدت فى عهد إسماعيل والتى اشتراها فى أعقاب ذلك احتكاريون من رجال المال الأجانب. وفى عام ١٨٩٧ بلغ رأس مال الشركات الصناعية المساهمة العاملة فى مجال حلج وكبس القطن، وتكرير السكر ١٨٣٢ ألف جنيه إسترلينى، فى حين بلغ رأس مال جميع الشركات الصناعية الأخرى ٢.٢ ألف جنيه مصرى. وفى الفترة ١٨٨٣ - ١٨٩٧ بلغت الاستثمارات فى الصناعة حوالى ١٩٥٧ ألف جنيه مصرى، أى ٢٩٪ من إجمالى الاستثمارات فى الشركات المساهمة.

وقد صاحب بداية القرن العشرين نمو عاصف لاستثمار رأس المال فى مصر. فقد زاد إجمالى رأس المال المدفوع للشركات المساهمة من ٣٢ مليون جنيه فى عام ١٨٩٧ إلى ١٠٤ ملايين جنيه مصرى فى عام ١٩٠٧. أما إذا استبعدنا أصول شركة قناة السويس فإن هذين الرقمين على التوالى يعادلان ١٣,٥ مليون و ٨٦,٦٨ مليون جنيه مصرى. وبهذا تم توظيف حوالى ٧٣,٥ مليون جنيه مصرى فى البلاد بين عامى ١٨٩٧ و ١٩٠٧، أو ما يزيد بمقدار ١٢ مرة على ما كان قد وظف فى الأربعة عشر عاما السابقة.

ويفسر ذلك التدفق الهائل لرؤوس الأموال عدد من الأسباب؛ فزيادة الطلب على القطن وارتفاع أسعاره، وانتهاء بناء خزان أسوان وإمكانيات القيام بتوسعات جديدة فى الأراضى المزروعة، ألهبت آمال رجال المال الأجانب فى الحصول على أرباح ضخمة جديدة من تجارة التصدير، والمضاربة بالأراضى، والعمليات العقارية، والنقل والتأمين، وما إلى ذلك. كما كان للعوامل السياسية دورا مهما، ومن بينها: عقد اتفاقية بين إنجلترا وفرنسا، والاقتسام «الودى» للمستعمرات الأفريقية بين الدولتين الاستعماريتين، وانتهاء فتح السودان الذى أتاح آفاقا جديدة لرأس المال الأجنبى، وغيرها.

ولكن فى سنة ١٩٠٧ توقف ذلك الصعود بسرعة بعد بداية الأزمة الاقتصادية العالمية. وأفلست شركات المال والشركات الزراعية والعقارية والبنوك الضعيفة وغيرها. وانخفضت قيمة الأوراق المالية المتداولة فى بورصة القاهرة من ٧٧,٨ مليون جنيه مصرى فى يناير ١٩٠٧ إلى ٦٥,٥ مليون جنيه فى ديسمبر من العام نفسه[٢٥]. وقد أدت أزمة سنة ١٩٠٧ إلى انخفاض حاد فى الاستثمارات الجديدة. فقد زادت فى السنوات السبع التالية وحتى بداية الحرب العالمية الأولى بنحو ١٣ مليون جنيه مصرى فقط. وفى سنة ١٩١٤ بلغ رأس مال الشركات المساهمة ١١٦ مليون جنيه مصرى، وزاد بذلك على مقدار الدين الحكومى (٩٤ مليون جنيه مصرى).

ولكن من غير الصحيح عَدُّ كل الزيادة فى رأس المال المدفوع لتلك الشركات فى الفترة ١٨٨٣ - ١٩١٤ نتيجة لتصدير رأس المال الأجنبى لمصر وحده. فقد تحقق جزء بالغ الأهمية من إجمالى الزيادة فى أصول الشركات نتيجة تحويل جزء من الأرباح التى جرى امتصاصها من الشعب المصرى إلى رأسمال. كما أن جزءا لا يمكن اغفال أهميته من أسهم وسندات تلك المشروعات قد انتقل إلى حوزة المستوطنين الأجانب الذين وفدوا إلى مصر، وكونوا ممتلكات ضخمة من تجارة التصدير والاستيراد، والمضاربات المالية والتعاملات فى مجال الأراضى

والصفقات المتعلقة بسندات الدين الحكومي، وما إلى ذلك. وفى سنة ١٩١٤ توزع أصل ١٩٥ مليون جنيه مصرى شكلت القيمة الإسمية للأسهم والسندات المصرية (يشمل ذلك الدين الحكومي، ولكنه لا يتضمن التزامات شركة قناة السويس) إلى مايقارب ١٥٦,٩ مليون جنيه مصرى لدى الحائزين الأجانب خارج مصر، وحوالى ٣٨ مليون جنيه فى البلاد ذاتها(٢٦).

ولكن الرقم الأخير لا يعكس أيضا الوضع الحقيقى للأشياء. ذلك أنه كان يتم سنويا تصدير ٦٠ - ٧٠٪ من إجمالى الأرباح التى حصل عليها الرأسماليون الأجانب. أما الموارد المتبقية فقد كان الجزء الأكبر منها يعاد استثماره فى مختلف المشروعات، موسعة بذلك نطاق سيطرة الاحتكارات الأجنبية على الاقتصاد المصرى.

إن نقطة الذروة الكبرى للسنوات ١٨٩٧ - ١٩٠٧ كان لها طابعا ماليا مرابيا من الناحية الرئيسية. فقد شملت مجال التداول أساسا، بينما انعكست بدرجة أقل كثيرا على تطور فروع الاقتصاد الإنتاجية، وخاصة الصناعة. ومما له دلالته فى هذا السياق أنه بينما كان نصيب الصناعة ٢٩٪ من إجمالى الاستثمارات الجديدة فى الفترة ١٨٨٣ - ١٨٩٧، فإن ذلك النصيب قد هبط إلى ٩,٣٪ فقط فى السنوات ١٨٩٧ - ١٩٠٧(٢٧). وفى الوقت نفسه فقد تم توجيه نحو ٥٦٪ من إجمالى تلك التوظيفات إلى الشركات الزراعية وشركات الرهن العقارى التى انحصر نشاطها فى منح القروض لكبار الملاك بضمان الأرض.

وبلغ إجمالى الاستثمارات الأجنبية فى مصر عند بداية الحرب العالمية الأولى ٢٥٠ مليون جنيه إسترلينى(٢٨). وقد تكون ذلك المبلغ الضخم من ٩٤ مليون جنيه إسترليني موظفة فى سندات الدين الحكومي، و ١١٦ مليون جنيه إسترلينى فى هيئة رأس مال مدفوع للشركات المساهمة العاملة فى البلاد، و ٤٠ مليون جنيه إسترلينى تشكل قيمة الأراضى والبيوت والمشروعات غير المساهمة والممتلكات الأخرى المنقولة وغير المنقولة التى تعود للأجانب.

إن الحجم النسبى للتوظيفات الأجنبية فى بلد ما بالنسبة للفرد يعكس مستوى تبعية اقتصاد المستعمَرة للدولة الاستعمارية، ويمثل المؤشر الأهم لمعدل استغلال الامبريالية لسكان المستعمرات والبلدان التابعة. ومن حيث مستوى «التشبع» برأس المال الأجنبى احتلت مصر واحدا من المراكز الأولى فى المنظومة الاستعمارية للإمبريالية. ونورد الأرقام التالية للمقارنة: حسب تقديرات «بيش» و«هوفارد» بلغ مقدار استثمارات رؤوس الأموال الإنجليزية فى الهند قبيل الحرب ما يتراوح بين ٣٦٥ و ٤٥٠ مليون جنيه إسترلينى(٢٩). ومن هنا نستخلص أن

الاستثمارات الأجنبية فى مصر بالنسبة للفرد كانت أعلى بمقدار ١٠ مرات مما هى عليه فى الهند(٣٠).

فبرغم القلة النسبية للسكان فإن مصر تحولت إلى موضوع مهم جدا لتوظيف رأس المال الأجنبى. وكما أشرنا فيما سبق فإن حجم الاستثمارات الأجنبية فى مصر وصل إلى ٥٥ - ٧٠٪ من مجمل التوظيفات الإنجليزية فى الهند. ويمكن إيراد عدد من الأرقام الإضافية؛ ففى سنة ١٩١٠ وصل مجموع رؤوس الأموال الإنجليزية الموظفة فى مصر إلى ٤٣,٧٥ مليون جنيه إسترلينى. وفى الوقت نفسه بلغت الأرقام المقابلة لتلك التوظيفات ٣٨,٣٨ مليون فى روسيا، ١٨,٣٢ مليون فى تركيا، ١٨,٨ مليون فى إسبانيا، ٢٦,٨ مليون فى الصين، إلخ(٣١).

أما رؤوس الأموال الفرنسية والبلجيكية المستثمرة فى مصر فقد كان وزنها النسبى فى إجمالى الاستثمارات الخارجية لهذين البلدين أكثر ارتفاعا.

وترك استغلال الفلاحين والحرفيين والعمال المصريين آثاره على طابع التطور الاجتماعى - الاقتصادى لإنجلترا وفرنسا، وزاد من استشراء الطفيلية، كما أعاد توليد الاتجاه إلى التباطؤ النسبى لمعدلات النمو الاقتصادى فى تلك الدول الريعية.

ولم يوظف الجزء الأكبر من رؤوس الأموال الأجنبية المصدرة لمصر - مثلما كانت الحال عليه فيما سبق، أى فى فترة تزايد الدين الحكومى - فى الإنتاج الزراعى والصناعى، بل صب فى مجال التداول. وكان لعدم رغبة غالبية المصريين من الريعيين حملة الأوراق المالية فى الأقدام على المخاطرة بالمساهمة المباشرة فى مجال الأعمال دورا مهما فى ذلك. فقد فضلوا إيداع مواردهم فى سندات ذات عائد ثابت. فبرغم أن هذا العائد كان أقل من أرباح الأسهم، فإنه لم يكن عرضة لتقلبات دائمة. وحتى عام ١٩١٤ كانت قد أصدرت سندات للشركات المساهمة تزيد قيمتها على ٥٢ مليون جنيه إسترلينى، فى حين إن قيمة إصدارات أسهم المشروعات التى كانت تعمل فى مصر لم تزد على ٤٧ مليون جنيه إسترلينى(٣٢). وبهذه الطريقة فإن هيكل رأس مال الشركات المساهمة فى مصر اتسم بغلبة السندات ذات العائد السنوى المحدد الذي تراوح بين ٣,٥ و٦٪. وكان ذلك أحد أسباب الانتشار الواسع للعمليات المرتبطة بالقروض ذات الفائدة الثابتة بضمان الأرض والملكيات العقارية.

واستغل رأس المال المالى الإنجليزى والفرنسى بدوره، على نطاق واسع، مدخرات صغار وكبار أصحاب الريع من أجل توسيع نطاق سيطرته على الاقتصاد المصرى. فقد دفع لهم معدل فائدة غير مرتفع نسبيا، ولكنه ثابت، واستحوذ بالتالى على القدر الأساسى من الريع الاحتكارى

الاستعمارى المنتزع من الشعب المصرى. إن غالبية صغار ومتوسطى الريعيين فى سوق المال، ورضاهم بالحصول على فائدة ثابتة لاستثماراتهم، وعدم ممارستهم لأى تأثير على نشاط الشركات فى مصر، قد سمح لحفنة من رجال المال الإنجليز وشركائهم الفرنسيين أن يهيمنوا بشكل مطلق على جميع الشركات المساهمة، برغم أنهم لم يملكوا كتلة قابضة من الأسهم.

ولكن كان السبب الحاسم لغلبة الطابع القرضى - الربوى لتصدير رأس المال الأجنبى لمصر هو طموح الإمبريالية لتدعيم التوجه الاستيرادى - التصديرى للاقتصاد الوطنى المصرى، وتشديد تبعيته لاقتصاد الدول الاستعمارية عن طريق عدم السماح بالتطور الشامل والمستقل للبلاد.

وعند بداية الحرب العالمية الأولى تشكل هيكل توظيفات رأس المال الأجنبى فى مصر، بفعل تأثير كل تلك العوامل على النحو التالى (انظر جدول رقم ١).

وبشكل عام فإن الأرقام الواردة فى الجدول تعكس الخصوصيات المميزة لبنية الاستثمارات الأجنبية، برغم أنها لا تأخذ فى الاعتبار التوظيفات فى المشروعات غير المساهمة (حوالى ٤٠ مليون جنيه إسترلينى). لقد استخدم حوالى ٨٠٪ من إجمالى الاستثمارات فى هيئة رأسمال قرضى - ربوى خارج مجال الإنتاج. ولم تساعد تلك الاستثمارات إلا على تشديد نزوح الموارد من مصر فى هيئة فوائد على القروض المقدمة لكبار الملاك الزراعيين، والتجار، والمرابين المحليين، وغيرهم. وأدى ذلك النوع من الاستثمار فقط إلى زيادة المعدل العام لاستغلال الشغيلة المصريين، ولم يساعد على التطور الشامل لقوى الإنتاج. وكانت الاستثمارات شبه الإنتاجية فى مجال النقل والمرافق (مصانع الغاز، أنابيب المياه، محطات الكهرباء، الترام) كذلك فى التجارة، أقل كثيراً من المجموعة الأولى من الاستثمارات. وقد ارتبطت بنمو سكان المدن، وتطور دورة السلع، وتضاعف الصلات بين مختلف أقاليم البلد، أى إنها ارتبطت بخلق أهم المقدمات الموضوعية لتطور العلاقات الرأسمالية. وفى النهاية فإن نشاط قطاع الأعمال الكبير فى الصناعة، وجزئيا فى الزراعة (المزارع الرأسمالية، منشآت الرى) قد أدى بشكل مباشر إلى نمو الرأسمالية فى اقتصاد مصر.

ولكن تطور الصناعة الرأسمالية فى مصر تميز منذ البداية بعدد من السمات الاستعمارية الخاصة. فلم يكن ظهور مشروعات كبيرة للصناعة والنقل نتيجة للتطور العضوى للقوى الاقتصادية الداخلية، بل لاتساع حجم ومجال نشاط رأس المال الأجنبى فى مصر، والذى أدخل فيها الإنتاج الرأسمالى مستخدما فى ذلك الأشكال المادية والتكنيكية - التنظيمية التى كانت قد تشكلت فى ذلك الوقت فى البلاد الإمبريالية(٣٣). وقد حد من تطور الرأسمالية فى الصناعة

جدول رقم (١)

هيكل الاستثمارات الأجنبية فى مصر فى بداية الحرب العالمية الأولى*

مجالات الاستثمار	حجم رأس المال المستثمر: بملايين الجنيهات المصرية	حجم رأس المال المستثمر: ٪
١ - استثمارات غير إنتاجية :	--	
الدين الحكومى	٩٤,٠	
شركات الرهن العقارى	٥٤,٥	
البنوك	٤,٦	
شركات الأموال	١,٢	
شركات تتعامل فى مجال العقارات	١٢,٠	
الإجمالى	١٦٦,٣	٧٩,٢
٢ - استثمارات شبه إنتاجية :		
النقل	٢٢	
المرافق	١,٢	
التجارة وغيرها	٣,٣	
الإجمالى	٢٦,٥	١٢,٦
٣ - استثمارات إنتاجية :		
الصناعة والبناء	١٠,٥	٥,٠
الزراعة وشركات الرى	٥,٥	٢,٦
الإجمالى	١٦,٠	٧,٦
٤ - استثمارات أخرى :	١,٣	٠,٦
إجمالى رأس المال الموظف فى الشركات المساهمة والدين الحكومى...	٢١٠,١	١٠٠

* الجدول وفقا لـ : "Annuaaire statistique d'Egypte 1914 pp.524-536;" Statistique des societes anonymes 1934", pp. 324-325.

والنسب المئوية من إعدادنا وكذلك التصنيف الوارد.

«من أعلى» ضغط الشركات الصناعية الأجنبية المزروعة فى مصر على صغار الصناع اليدويين والحرفيين وأصحاب «الورش الصغيرة». و«من أسفل» إعاقة الزراعة الاقطاعية وكبار الملاك، ومنظومة الريع شبه الاقطاعي، وغيرها فى الوقت نفسه.

امتلك رأس المال الأجنبى الشركات الصناعية المساهمة وقد سمحت لها قوتها المالية، وقاعدتها التكنيكية الطليعية، وعلاقاتها الوثيقة بالاحتكارات الإنجليزية والفرنسية الكبرى أن تقمع رجال الأعمال المحليين وتحطمهم بلا رحمة. وكان من شأن تأسيس رأس المال الأجنبى لعدد من المشروعات الصناعية الكبرى أن وسع من مجال العلاقات الرأسمالية فى اقتصاد مصر، ولكنه شكل من الناحية الأخرى العقبة الأساسية على طريق تطور رأس المال الصناعى المصرى الوطني.

وكقاعدة كانت المجموعات المادية القوية فى لندن وباريس وبروكسل تسيطر على الشركات المساهمة التى كانت تعمل في مصر فى بداية القرن العشرين. وكان يوجد عام ١٩١٤ فى أيدى الأجانب المقيمين خارج مصر نحو ٢٦,١١ مليون جنيه إسترلينى من إجمالى رأس المال المساهم لتلك الشركات والذى بلغت قيمته ٤٧,٢٣، أى ما يزيد على ٥٥٪ منه. وبالتالى فإن الكتلة القابضة من أسهم غالبية الشركات كانت موجودة فى خزائن البنوك الأوروبية. كما أنه استحوذ أشخاص يعيشون خارج مصر على ٤٥,١ مليون جنيه(٣٤)، من أصل ٥٢,٩ مليون جنيه إسترلينى تشكل سندات تلك الشركات. واستحوذ الأجانب المقيمين فى مصر على بقية الأسهم والسندات وكذلك الوسطاء من الكمبرادور، أى عملاء رأس المال الأجنبى.

وكان من بين خصوصيات مصر المهمة وجود جالية أجنبية كبيرة جدا على أراضيها. ووصلت تلك الجالية إلى ما يزيد على مائة ألف شخص. هذا بالإضافة إلى وجود مجموعة كبيرة من السكان غير الوطنيين (اليونانيين، الأرمن، اليهود، ذوى الأصول السورية واللبنانية وغيرهم). وقد اشتغلت تلك الشرائح من السكان بالذات فى التجارة والعمليات المالية أساسا، كما اشتغلت بالحرف والصناعة إلى حد ما. وقد تشكلت من أوساطها من حيث الأساس كوادر الكومبرادور كثيرة العدد. أما المصريون ذاتهم فقد تمت إزاحتهم من ذلك النشاط المربح، وجرى تضييق مجال ظهور نشاطهم فى قطاع الأعمال إلى أدنى حد.

ويمكن تقسيم الشركات الصناعية فى مصر إلى ثلاث مجموعات؛ فبعضها كان فروعا أو «مشروعات تابعة» للاحتكارات الأجنبية القوية (صناعة السكر والصناعة الاستخراجية). وبعض الصناعات الأخرى أسستها مجموعة المستوطنين الأجانب (الصناعات الغذائية، صناعة

مواد البناء، وجزئيا صناعة حلج القطن وكبسه). وتملك اليونانيون والأرمن واليهود وما إلى ذلك المجموعة الثالثة (مصانع السجائر وعدد من المحالج، وبعض المشروعات الأخرى). أما شركة النسيج الوحيدة فى مصر فقد أسستها أيضا مجموعة من المستوطنين الأجانب واللبنانيين.

وكانت نتائج تأثير تصدير رأس المال الأجنبى على اقتصاد مصر بالغة التناقض. فكما هو معروف يؤدى تصدير رأس المال إلى الاسراع بالتطور الرأسمالى للمستعمرات. فانجذاب مصر المتزايد وبشكل أكثر حسما لمنظومة علاقات السوق العالمية، وتسارع الإنتاج السلعى فى الزراعة، وتعميق تخصيص الإنتاج وتقسيم العمل سواء داخل البلاد أو فى علاقاتها مع العالم الخارجى، وتراكم رؤوس الأموال النقدية فى سياق توسع التجارة الداخلية والخارجية، وإنشاء شبكة للنقل وعدد من المشروعات الكبرى لتصنيع الخامات - كل ذلك - قد خلق الظروف للاسراع بمعدلات التطور الرأسمالى. ولكن حدثت فى الوقت نفسه عمليات اقتصادية أخرى لا تقل عن ذلك أهمية؛ فقد تغلغل رأس المال الأجنبى - «بالاتساع» و «بالعمق» - مستحوذا على المواقع المسيطرة فى مجال التداول، ومهيمنا بشكل كامل على نظام النقد والائتمان ومتحكما فى الصناعة الرأسمالية. وقد استخدم كل تلك الروافع الاقتصادية، بالإضافة لهيمنته السياسية من أجل تعزيز تبعية اقتصاد مصر للدول الإمبريالية، واكسابه اتجاها تصديريا زراعيا ميشوها وحيد الجانب. والأهم من ذلك هو استخدام تلك الروافع الاقتصادية والهيمنة السياسية من أجل التشديد الشامل لاستغلال البلد اقتصاديا، وزيادة جميع أشكال الجزية الاستعمارية التى جناها من مصر.

وفى الواقع فإن كل النشاط متعدد الجوانب للاحتكارات الأجنبية فى الفروع المختلفة كان موجها لتحقيق الهدف الأساسى: زيادة الجزية الاستعمارية بجميع أشكالها إلى أقص حد، بغية أن يحقق رأس المال الموظف أعلى ربح ممكن. وذلك هو الذى حدد بدرجة كبيرة كلا من هيكل ومعدلات الاستثمار. فإن الربحية النسبية لمختلف أنواع الاستثمارات تفسر لدرجة ما توجهها بشكل أساسى لمختلف أنواع شركات الوساطة والتسليف.

لقد كانت أكبر مجالات الاستثمار ربحية هى البنوك والشركات التجارية، والاحتكارات الحائزة على الامتيازات فى مجال المرافق، وأيضا مشروعات الصناعة الاستخراجية التى وسعت نشاطها قبل الحرب بقليل. وفى الوقت نفسه فإن دخول الشركات الصناعية - إذا لم تكن تحتكر إنتاج سلع معينة - كانت، كقاعدة، أدنى بشكل ملحوظ. فمعدل ربح رأس المال، الذي يعد المنظم لتدفق الاستثمارات، كان فى مجال التجارة والمال أعلى منه فى الصناعة(٣٥). وقد حدد ذلك

لدرجة كبيرة عدم رغبة المستثمرين الأجانب فى توظيف الموارد فى بناء مشاريع صناعية، باستثناء بعض الفروع مرتفعة الربحية (كبس وحلج القطن وغيرهما)، والمرتبطة بمعالجة الخامات المصدرة.

حصل رأس المال الأجنبى فى مصر على معدل ربح بالغ الارتفاع. فإذا كان متوسط العائد المدفوع لأسهم كل أو غالبية الشركات الاستعمارية الإنجليزية قد بلغ ٦,٢٥٪ فى الفترة ١٩٠٣ - ١٩٠٧(٣٦). فإن المتوسط المقدر للعائد الذى حصل عليه المساهمون الأجانب فى مصر - حتى أثناء أزمة عام ١٩٠٧ - قد وصل وفقا لحساباتنا إلى ٧,٤٢٪. وبالنسبة لبعض مجموعات الأسهم كان الفارق أكبر. فعلى سبيل المثال فوفق حسابات «بيش» بلغ متوسط دخل أسهم مجمل التوظيفات الخارجية لإنجلترا في السكك الحديدية ٤,٥ - ٥,١٪، وفى مشروعات المرافق ٧,٣٪، وفى شركات المال ٣,٣٪. وفى الوقت نفسه كانت الأرقام المقابلة بالنسبة لمصر على التوالى: ٤,٠١ - ٧,١١٪، ١٢ - ١٤,٧٪. ٧,١ - ٩,٤٪(٣٧).

إن كل هذه الأرقام تظهر مستوى العائد الذى كان - كقاعدة - أدنى كثيرا من مبلغ صافى الربح، وأدنى بدرجة أكبر من مبلغ الربح الإجمالى. فذلك العائد لا يشمل هذا الجزء من الأرباح الذى يضاف للاحتياطيات أو مخصصات الإهلاك، أو لدفع المكافآت الإضافية لكبار المديرين، ولا يشمل أيضا - وهو الشيء الأهم - تلك الحصة من الأرباح التى كان يعاد استثمارها، وتؤمن بالتالى إعادة الإنتاج الموسعة لرأس المال الأجنبى. وهكذا فإن معدل العائد أو الفائدة لسندات الشركات يقل كثيرا عن معدل الربح الفعلى، ومن المحتم أن تؤدى كل الحسابات المستندة إليه إلى تخفيض مقدار الدخول التى جناها رأس المال الأجنبى. ولكن حتى إذا استخدمنا تلك البيانات وتقبلنا معدلا بالغ التواضع للدخل مقداره ٥,٣٪(٣٨) (متوسط تقديرى يأخذ فى الاعتبار عائد الأسهم وفائدة سندات الدين الحكومى والشركات المساهمة) فسنجد أن الدخل السنوى الناتج عن ٢٥٠ مليون جنيه إسترلينى الموظفة فى مصر يعادل ١٣ مليون جنيه إسترلينى فى الفترة ١٩٠٧ - ١٩١٤. أما من الناحية الفعلية فقد كان الدخل أعلى من ذلك كثيرا.

ولكن الجزية الاستعمارية لم تقتصر على ذلك مطلقا؛ فقد سحبت السلطات الاستعمارية كثيرا من الموارد من خلال الميزانية الحكومية المصرية. فقد حصل جيش «المستشارين» و«الإختصاصيين» وغيرهم من الموظفين (الإنجليز أساسا) الذين اكتظت بهم الوزرات والمصالح المصرية على رواتب تجاوزت مرتبات المصريين عدة مرات. وهكذا ففى سنة ١٨٨٢ كان يوجد فى الخدمة المدنية المصرية حوالى ١١٠٠ أجنبى شكلوا ٢٪ فقط من إجمالى الموظفين، ولكنهم

حصلوا على ١٦٪ من إجمالي مبلغ المرتبات (أكثر من ٣٠٠ ألف جنيه إسترليني سنويا)(٣٩). وفي بداية القرن العشرين ازداد عدد الأجانب بمقدار الضعف تقريبا، وبلغت مرتباتهم السنوية حوالي ٥٠٠ ألف جنيه إسترليني. وبدءا من عام ١٨٩٩ - بعد فتح السودان وتأسيس الإدارة الإنجليزية فيه - كان يتم سحب حوالي ٤٥٠ - ٥٠٠ ألف جنيه مصرى سنويا من الميزانية المصرية من أجل تغطية عجز الميزانية السودانية، وإعالة الجنود الموجودين هناك، وما إلى ذلك(٤٠). ولم يكن لتلك المصروفات أى علاقة بمصالح مصر، حيث كان لها هدف واحد: توطيد السيطرة الإنجليزية على السودان، ونقل جزء من عبء نفقات إدارة تلك المستعمرة الإنجليزية الجديدة إلى كاهل الشعب المصرى. وفي النهاية فإن مصر - على الرغم من وجود الاحتلال الإنجليزى - استمرت تدفع جزية مقدارها ٦٦٠ ألف جنيه مصرى للإمبراطورية العثمانية. واستحوذ المستعمرون الإنجليز بهذه الطريقة في الثمانينات والتسعينات على مليون جنيه مصرى تقريبا من الميزانية الحكومية، وفي السنوات ١٨٩٩ - ١٩١٤ استحوذوا سنويا على ما يزيد على ١,٥ مليون جنيه مصرى. وإذا أخذنا هذا الرقم في الحسبان فإن المبلغ الإجمالي للجزية الاستعمارية الذى استحوذ عليه رأس المال الأجنبي من مصر سنويا بلغ قبيل الحرب العالمية الأولى حوالي ١٤,٥ - ١٥ مليون جنيه مصرى، ويشير الجدول رقم (٢) إلى حجم الجزية الاستعمارية على مصر في السنوات ١٨٨٤ - ١٩١٤، والأجزاء المكونة لها.

وتظهر بيانات الجدول رقم (٢) أنه إذا كانت المدفوعات المختلفة من الميزانية الحكومية (فوائد الدين، الجزية لتركيا، دخول الموظفين الإنجليز) هى التى شكلت أساس الجزية الاستعمارية في السنوات الأولى التى أعقبت احتلال البلد، في حين كانت أرباح الشركات المساهمة والمشروعات الأخرى المملوكة لرأس المال الأجنبي لا تزال غير كبيرة نسبيا، فإن الوضع قد تغير في بداية القرن العشرين. فقد صارت أرباح رأس المال الأجنبي المستثمر في مصر تشكل الجزء الأساسي من تلك الجزية. وقد ارتفع المبلغ الإجمالي للجزية الاستعمارية من ٦,٢٥ مليون جنيه مصرى في الثمانينات والتسعينات، إلى ١٤,٥ مليون جنيه مصرى في الأعوام ١٩٠٧ - ١٩١٤، وفي الثمانينات والتسعينات كان يتم تصدير ٧٧ -٨٧٪ من الجزية السنوية للخارج في هيئة مدفوعات مختلفة، أما في الفترة ١٩٠٧ - ١٩١٤ فقد أصبح ما يتم تصديره منها ٦٠٪ فقط. ويعني ذلك أن جزءا متزايدا من التوظيفات الأجنبية الجديدة تمثل في إعادة استثمار جزء من الأرباح التى يحصل عليها من مصر ذاتها.

جدول رقم (٢)

حجم الجزية الاستعمارية على مصر والأجزاء المكونة لها.*

(بملايين الجنيهات المصرية)

السنوات	رأس المال الأجنبى				المدفوعات السنوية لمصر			
	الدين الحكومى	الشركات المساهمة: أسهم	الشركات المساهمة: سندات	دين حكومى	أسهم وسندات	الميزانية الحكومية	الإجمالى	من ذلك: مدفوعات للخارج
-	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
١٨٨٤	٩٤,٧٣٢	٣,٥٥٢	٣,.٢٨	٤,٥	..٧٥	١	٦,٢٥	٤,٨٤١
١٨٩٢	١.٦,٣٧٣	٣,٤٨٩	٣,٨٣٧	٤,٥	..٧٥	.١	٦,٢٥	٤,٨٤١
١٨٩٧	١.٣,٨٦٤	٥,٧٧٥	٨,١١.	٤,٥	..٧٥	١	٦,٢٥	(١٨٩٦-١٨٩٢)٥,٤٣
١٩.٢	٩٥,٨٣٣	١٣,١٦٥	١٣,١١٥	٤,٥	(١٩.١ - ١٨٩٧) ٢	١,٥	(١٩.١ - ١٨٩٧) ٨	(١٩.١ - ١٨٩٧) ٥,٢٧٣
١٩.٧	٩٤,.٢٩	٤٧,٣٢٣	٣٩,٨٥٣	٤,٥	(١٩.٦ - ١٩.٢) ٣,٥	١,٥	(١٩.٦ - ١٩.٢) ٩,٥	(١٩.٦ - ١٩.٢) ٧,١٨٣
١٩١٤	٨٨,٩٥٥	٤٧,٢٣١	٥٢,٩٥١	٤,٥	(١٩١٤ - ١٩.٧) ٨,٥	١,٥	(١٩١٤ - ١٩.٧) ١٤,٥	(١٩١٤ - ١٩.٧) ٨,٩١٨

* العمود ١ . ٢ . ٣ . ٨ من .Crouchley.,Op.cit,p. 273

العمود ٥ . ٦ . ٧ من حساب المؤلف وفقا لبيانات ربحية الأوراق المالية فى سنتى ١٩.٧ ، ١٩١٣ ، وبالنسبة للمدفوعات من الميزانية انظر ما سبق أن أوردناه فى المتن.

وقد صاحب نمو إنتاج وتصدير القطن تشديد حاد للاستغلال، وزيادة متواصلة للجزية الاستعمارية، ففي عام ١٩١٣ لم يكن الدخل القومي المصرى يزيد على ١٢٠. مليون جنيه مصرى(٤١). وبالتالى فإن رأس المال الأجنبى قد استحوذ سنويا على ١٢,٥٪ تقريبا من الدخل القومي لمصر. وقد فقد الاقتصاد الوطنى المصرى فى هيئة المدفوعات الخارجية - التى لا يوجد أى شيء يعادلها - وحدها حوالى ٧,٥٪ من الدخل القومى. وقد أعاق ذلك تطور العلاقات الرأسمالية فى البلاد، حيث إنه ضيق بشدة إمكانية تراكم رأس المال الوطنى، وأطر إعادة الإنتاج الموسعة، وشدد استغلال المنتجين المباشرين على الأساس الاقطاعى والتجارى - الربوى القديم.

ولكن حتى تلك الموارد التى لم يتم تصديرها من مصر جرى استخدامها أساسا فى التوظيفات غير الإنتاجية، وتوسيع العمليات التجارية - الربوية، أى فى الحساب النهائى من أجل زيادة الجزية الاستعمارية. ونتيجة لذلك نشأت صعوبات جدية أمام إعادة إنتاج رأس المال الأساسى على نطاق موسع، كما تدهور بدرجة كبيرة وضع القوة المنتجة الأساسية: العاملين المصريين.

وكان العبء النسبى للجزية الاستعمارية المستحوذ عليها من الشعب المصرى أعلى كثيرا منه فى عدد من المستعمرات الأخرى، كالهند مثلا. وهكذا فوفقا لحسابات «بالم دات» استحوذ الإمبرياليون الإنجليز فى سنة ١٩١٣ / ١٩١٤ من الهند على ما لا يقل عن ٧٨ مليون جنيه إسترلينى(٤٢). ويزيد ذلك بمقدار خمس مرات على ما إستحوذوا عليه من مصر، أما إذا أخذنا فى الاعتبار عدد سكان هذين البلدين، فيصبح واضحا أن الجزية الاستعمارية المنتزعة من مصر بالنسبة للفرد كانت أعلى منها فى الهند بمقدار أربع مرات. وكانت أهم المقدمات الموضوعية لذلك هى الدرجة الأعلى من انتشار الإنتاج السلعى فى الزراعة المصرية، والتخصص الأحادى فى إنتاج القطن الذى ذهب كلية للتصدير، والمستوى الأعلى لتشبع اقتصاد البلد برؤوس الأموال الأجنبية، وغير ذلك. وفى النهاية نشير إلى أنه فى السنوات ١٨٦٩ - ١٩١٤ كان قد وظف فى الشركات المساهمة العاملة فى مصر حوالى ١١٦ مليون جنيه إسترلينى من رؤوس الأموال الأجنبية. ولكن من ذلك المبلغ لم يصدر فعليا من الخارج أكثر من ٨٠. مليون جنيه إسترلينى فى هيئة رأس مال نقدى أو إنتاجى. ومع ذلك ففى الفترة ١٨٨٤ - ١٩١٤ دفع الشعب المصرى فى شكل أرباح وفوائد للأسهم والسندات حوالى ١١٣ مليون جنيه إسترلينى. وبعبارة أخرى فإنه مع عام ١٩١٤ كان فلاحو وعمال مصر قد دفعوا بالفعل - وبزيادة - كل رأس مال الشركات الأجنبية المساهمة.

وقد جنى رأس المال الأجنبى من مصر سنويا جزية مقدارها ١٥ مليون جنيه إسترلينى. وكان

ذلك المبلغ يعادل دخل ١,٥ مليون أسرة فلاحية تقريبا، أى حوالى ٧ ملايين شخص. وحصلت بهذه الطريقة حفنة من رجال المال الأجانب على دخل يماثل دخل نصف الشعب المصرى.

وتتيح البيانات الموضوعية التى أوردناها إمكانية توضيح حقيقة كون تصدير رأس المال للبلدان المستعمرة والتابعة يختلف مبدئيا عن تصديره للبلاد المستقلة سياسيا وغير التابعة اقتصاديا. فمعروف أنه فى القرنين السابع عشر والثامن عشر جرى تصدير رأس المال الهولندى لإنجلترا، كما أن رأس المال الإنجليزى تدفق فى القرن التاسع عشر على الولايات المتحدة الأمريكية. وفى كلتا الحالتين أدى استخدام موارد كبيرة متحصل عليها من الخارج إلى حفز تطور الرأسمالية كما حفز بشكل خاص النمو الصناعى، حيث إن الدول التى استوردت رأس المال كانت من الناحيتين السياسية والاقتصادية مستقلة تماما. ولذلك استخدمت الموارد المتحصل عليها من الخارج لصالح الرأسمالية القومية، بما يتضمنه ذلك أيضا من زيادة توسعها الاقتصادى الخارجى. ولم تغير الاستثمارات الأجنبية مطلقا طابع أو هيكل أو الاتجاه العام لإجمالى توظيفات رأس المال، بل سارعت فقط بدرجة هائلة معدلات تطورها الاقتصادى. وأخيرا فإن رأس المال الأجنبى الذى تدفق على هذه البلاد فى الفترة التي انطلقت فيها بثبات على طريق التطور الرأسمالى المستقل لم يحتل أبدا وضعا مهيمنا فى اقتصادياتها.

أما تصدير رأس المال لمصر فقد كان له طابع آخر تماما؛ فهو قد جرى عندما لم تكن قد تشكلت بعد البرجوازية الوطنية فى مصر ذاتها. وأدى استيراد رأس المال من الخارج إلى استحواذ الاحتكارات الأجنبية على السوق الداخلية المصرية، وتأمين سيطرتها على كل مجرى عملية إعادة الإنتاج فى البلاد. فلنورد الأرقام التالية: فى مصر حصل رأس المال الأجنبى سنويا فى الفترة ١٩٠٧ - ١٩١٤ - وفقا لأقل التقديرات على جزية تبلغ ١٥ مليون جنيه مصرى، أو ١٣٪ تقريبا من الدخل القومى. وفى الوقت نفسه لم يكن مجمل حصة التراكم فى الولايات المتحدة يزيد على ١٦٪ من الدخل القومى فى الفترة ١٨٦٩ - ١٩١٤، وهى فترة الاندفاع الأكبر لتطورها الاقتصادى(٤٣)، بينما لم تزد تلك الحصة فيما بعد فى الأعوام ١٩٢٠ -١٩٢٩ عن ٢,٠٢٪ فقط. بينما لم تزد حصة التراكم فى الغالبية الساحقة من المستعمرات والبلاد التابعة فى أى وقت على ٥ - ٨٪ من الدخل القومى(٤٤). وتظهر مقارنة تلك الأرقام أن رأس المال الأجنبى لم يتحكم فقط بشكل كامل فى إعادة الإنتاج الموسعة، بل تحكم أيضا فى إعادة الإنتاج البسيطة فى اقتصاد مصر، واستحوذ بدون أى مقابل على مبلغ يعادل تقريبا كل حصة

التراكم.

وإذ انتزع رأس المال الأجنبى السيطرة على اقتصاد مصر، فإنه شوه تطوره بتوجهيهه لطريق تعميق التخصص الزراعي - الخامى، وتشديد تبعيته للبلاد الإمبريالية. ويدل على ذلك الفارق المبدئى فى هيكل الاستثمارات الرأسمالية فى مصر والولايات المتحدة. ففى الفترة ١٩٠٠ - ١٩٤٠ وجه حوالى ٤٥٪ من إجمالى الاستثمارات فى الولايات المتحدة للصناعة، ووجه نحو ثلث الاستثمارات الصناعية لصناعة الآلات(٤٥). وفى ذات الوقت فإنه فى مصر - وفقا لبيانات مبالغ فيها - وظف فى الصناعة والبناء ٥٪ فقط من إجمالى رؤوس الأموال، ولم يستثمر جنيه واحد فى صناعة الآلات.

ونتيجة لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية بدأ نمو سريع لإنتاج واستخراج الخامات، وبالأساس إنتاج القطن. وقد تحولت زراعة مصر بمعدلات سريعة لزراعة سلعية، مع إستمرار الملكية العقارية الاقطاعية للأرض.

هوامش المدخل

(١) انظر: ف . روتشتين. احتلال واستعباد مصر، موسكو، ١٩٢٥.

(٢) من بينها يبرز فى المقام الأول إقامة قناة السويس التى كلفت مصر ١٨ مليون جنيه مصرى فى السنة، وكانت أحد الأسباب الرئيسية للنمو السريع لمديونيتها المالية. وقد تدفقت كل دخول القناة على رأس المال الأجنبى، فى حين أن تشغيلها قد أدى إلى سحب حركة النقل البحرى من الإسكندرية وغيرها من الموانئ وتقليل دخول مصر من الجمارك.

(٣) الأزمات الاقتصادية العالمية، الجزء ٣، موسكو، ١٩٣٩، ص ٥٠٦ - ٥٠٧، ٦٧٨ - ٦٧٩، ٧٤٦ - ٧٤٧. وقد تم حساب متوسط الأرقام خلال الدورات الاقتصادية.

(٤) "The Journal of Royal Statistical Society" London, 1913, Jonuary,p.205.

(٥) انظر: L.H.Jenx. The Migration of British Capital to 1875. London, 1938, pp.421 - 422.

(٦) أنظر: L. C. Wrighit. U. S. Policy Towards Egypt. 1830 - 1914.

New York, 1957, p. 110.

(٧) انظر: A. M. Crouchley. The Economic Development of Modern Egypt, London, 1938, p. 122 - 124.

(٨) انظر: L.C. Wright. Op. cit., p. 112

(٩) A. Scratchley. The Economic Development of Modern Egypt. London, 1938, p. 122 - 124.

(١٠) P.Arminjon. La situation d'Egypte economique et finan cière. Paris, 1911, p. 49.

(١١) "Journal of Royal Statistical Society" 1911; January, p. 184.

(١٢) "Journal of Royal Statistical Society", 1931, Jonuary, p.205.

(١٣) انظر: R. al - Barawi. The Military coup in Egypt. Cairo, 1952, p, 68.

(١٤) ر. لوكسمبورج. تراكم رأس المال. موسكو، ١٩٣١، ص ٣١١.

(١٥) انظر: M. Rifaat. The Monetarij system of Egypt. London, 1935, p.82

انظر أيضا: ف. روتشتين، المرجع المذكور، ص ٨٢.

(١٦) "Report on the Financial Obligations Between Great Britain and Iindia", Vol.1. Bombay, 1930, p. 69.

(١٧) انظر: P. Arminjon. Op., pp. 491, 518 - 519

(١٨) انظر: Gressaty. L'Egypte d'aujourd'hui. Paris, 1912, p. 180

(١٩) محسوبة وفقال لـ "Annuaire Statistique d' Egypte 1945 / 46, 1946/ 47" Le Caire, 1951, p. 850

(٢٠) مع سنة ١٩٣٩ تقلص الدين الحكومى إلى ١٩ مليون جنيه مصرى بالمقارنة بأقصى مبلغ وصل له فى السابق (١٠٦ مليون جنيه مصرى فى عام ١٨٨٨).

(٢١) انظر: A. E. Grouchley. Op. cit., 191

(٢٢) "Statistique des societs anonymes par action, travaillant princi-

palement en Egypte au 31 decembre 1934". Le Caire, 1936, pp. 324 - 352.

(٢٣) انظر: Ch. Roux. La production du coton en Egypte. Paris, 1908, pp. 106 - 107, 111.

(٢٤) محسوبة من كتاب. M, Rifaat. Op, cit., pp. 194 - 195.

(٢٥) "Statistique des valeurs mobilières traitès a la Bowrse du Caire" . Le Caire, 1908, p. 10.

(٢٦) محسوبة وفق كتاب: A.E. Crouchley. Op. cit., p. 273.

(٢٧) محسوبة وفقا لـ "Statistique des societes anonymes... 1934", pp. 324 - 325.

(٢٨) انظر: A. E. Crouchley. Op. cit., p. 181; M. Hassan. The British Exploitation of Egypt. "Communist Review". London, 1950, Augustm p. 282;

راشد البراوى ومحمد حمزة عليش، التطور الاقتصادى لمصر فى العصر الحديث، موسكو، ١٩٥٤، ص ١٧٥.

(٢٩) "Journal of Royal Statistical Society", 1911, Jonuary, p. 170; "Report on the Census of India's Foreign Liabilities and Assets as on 36-th June 1948". Bombay, 1950, p. 152.

(٣٠) من زواية الأصل القومى توزعت الاستثمارات الأجنبية فى الشركات المساهمة على النحو التالى (بيانات كروتشيلى لسنة ١٩١٤): الاستثمارات الفرنسية - ٤٦٢٦٧ ألف جنيه إسترلينى، الاستثمارات الإنجليزية - ٣٠٢٥ ألف جنيه إسترلينى، الاستثمارات البلجيكية - ١٤٢٩٤ ألف جنيه إسترلينى، الاستثمارات الأخرى - ٢٥ مليون جنيه إسترلينى تتوزع بين ألمانيا وإيطاليا والسويد وسويسرا والولايات المتحدة. انظر: شارل عيسوى. مصر فى القرون الوسطى، موسكو، ١٩٥٨، ص ٨٣.

(٣١) "Journal of Royal Statistical Society", 1911, Jonuary, p. 183,

(٣٢) محسوبة وفقا لـ : "Statistique des societes anonymes.. 1934",

pp. 324 - 325.

(٣٣) انظر: El - Gritly. The Structure of Modern Industry in Egypt. Cairo, 1947, p. 380.

(٣٤) A. E. Crou chley. Op. cit., p, 273.

(٣٥) EL-Gritly.Op. Cit.9 p. 367. كذلك. "Statistique des valeurs mobilieres. n. p. 10., "L'Egypte contemporoire". le Caire, 1932, jonvier, pp. 70- 72.

(٣٦) "Journal of Royal Statistical Society",1913, Jonuary, p. 205.

(٣٧) "Statistique des valeurs Moblieres..", p. 10; "Journal of Rayal Statistical Society", 1911, jonuary.

(٣٨) وفقا لحسابات «ج. بيش» كان متوسط دخل الاستثمارات الانجليزية فى الخارج ٢، ٥٪. وكما هو معروف فإن ف.أ. لينين استخدم هذا الرقم عند حساب أرباح إجمالى رأس المال الذى وظفته البلاد الإمبريالية فى الخارج.

(٣٩) انظر: M. Berger, Bureaucracy and Society in Modern Egypt. Princeton, 1957, p.31.

(٤٠) انظر: P. Arminjon. Op cit., p. 561

(٤١) "Rapport de la commission du Commerce et de l'industrie" le Caire, 1928, p. 46; M, Anis. Astudy of the National Income of Egypt. Cairo, 1950.

(٤٢) بالم دات. الهند اليوم. موسكو، ١٩٤٨، ص ١٤٢ - ١٤٣.

(٤٣) "Quarterly Journal of Economics" Cambridge (Massachusets), 1956, August. p. 433.

(٤٤) "Measures for the Economic Development of under - developed Countries" New York, 1951, p, 76; "Review of Economices and Statistics". Cambridge (Massachusets) 1956, May, p.174.

الطبقة العاملة المصرية

الفصل الأول
خصائص تشكل البروليتاريا المصرية

اصول تكوين الطبقة العاملة

تشكلت الطبقة العاملة المصرية - بما فى ذلك البروليتاريا (عمال الصناعة الآلية) التى تزايد عددها بسرعة، وبصفة خاصة فى الفترة ما بين الحربين العالميتين - بشكل أساسى - عن طريق ثلاثة مصادر : صفوف الفلاحين المعدمين والفقراء - دخول للحرفيين الذين كانوا يتمتعون من قبل بالاستقلال إلى عملية الإنتاج بوصفهم عمالا مأجورين، بعد أن أفلسوا بفضل المنافسة الضارية من قبل الصناعة الآلية الكبيرة الأجنبية والمحلية - جذب أسر العمال، سواء الزوجات أو الأطفال، للعمل. ومع ذلك فإن أدوار كل من هذه المصادر الثلاثة فى تشكل الطبقة العاملة لم تكن متساوية على الإطلاق.

كان أهم تلك المصادر هو الأول، فقد كانت الغالبية الساحقة من البروليتاريا المصرية النازحة من الريف قد اضطرت إلى الذهاب للمصانع فى المدن بحثا عن العمل والخبز. وللأسف لا توجد بحوزتنا معلومات مباشرة لتحديد العمال من ناحية أصولهم وأعمالهم السابقة وغير ذلك. ومع ذلك فإن مواد الإحصاءات السكانية، وفى المقام الأول إحصاءات السكان لأعوام ١٨٨٢، ١٨٩٧، ١٩١٧، ١٩٢٧، ١٩٣٧، تسمح بالكشف عن الاتجاهات العامة لحركة السكان، ورسم صورة لنزوح الفلاحين المفلسين للمدن وتحولهم إلى عمال صناعيين.

وكان السبب المباشر لهروب الفلاحين إلى القاهرة والإسكندرية وغيرهما من المدن هو النمو المتواصل لفائض السكان الزراعيين (النسبى) والذي يرجع ظهوره كما أشرنا، إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

وقد ساهم النمو المحدد للصناعات المرتبطة بتصنيع الخامات الزراعية، ومشروعات المرافق والنقل، فى تعزيز جذب قوة العمل الرخيصة من الأقاليم للقاهرة والإسكندرية والسويس وبورسعيد. لكن حجم هجرة العمالة كان لا يزال ضئيلا. وقد وضّح تعداد السكان فى سنة ١٩٠٧ أنه من بين ٤٥١ ألف شخص كانوا يعيشون فى القاهرة لم يكن هناك أكثر من ١١،٨ ألف شخص من القادمين من قرى الصعيد، و٢١ ألفاً من الوجه البحرى. ومن بين

٢٦٦ ألفاً من سكان الإسكندرية لم يتجاوز النازحون للمدينة من الأقاليم ١٤ ألفاً [١]. ومن المحتمل أن يكون عدد الأشخاص الذين غادرو تلك المدن للريف فى خلال الأعوام ١٨٨٢ - ١٩٠٧ ليس أقل - بل حتى أكثر - من الأرقام المذكورة . وعلى أى حال فإن النزوح للمدن لم يكن قد اتخذ نطاقاً واسعاً .

وخلال الأعوام ١٩٠٧ - ١٩١٧ تغير الوضع بصورة جذرية؛ فالتزايد الشامل للاستغلال الإمبريالى، وظلم بقايا الإقطاع، واطّراد إفقار وإفلاس الفلاحين، والنمو الجامح لفائض السكان الزراعيين، أدت كلها بشكل حتمى - حتى فى ظل تطور الصناعة البطئ نسبيا - إلى تدفق السكان على نطاق واسع إلى المدن . وفى سنوات الحرب العالمية الأولى والفترة التى أعقبتها اضطر عشرات ومئات الآلاف من الفلاحين لترك موطنهم بحثاً عن العمل والخبز فى القاهرة والإسكندرية لكى ينقذوا أنفسهم من الموت جوعاً. وقد التحقوا بالصناعة مشكلين القوام الأساسى للعمال غير المهرة «المطيعين»، المنسبين، مهدورى الحقوق، الذين يحصلون على أدنى الأجور.

وقد كشف تعداد ١٩٢٧ أنه فى خلال عشرين عاماً هاجر للقاهرة والإسكندرية أكثر من ٤٠٠ ألف فلاح. ومن بين مليون وأربعة وستين ألفاً هم سكان القاهرة فى ذلك الوقت كان حوالى ١٦٣ ألفاً منهم نازحين من مديريات الصعيد، و ١٨٣ ألفاً من الوجه البحرى .

أما فى الإسكندرية فقد كان النازحون من المناطق الريفية ١١١ ألفاً من مجمل السكان الذين لم يزيدوا عن ٥٧٣ ألف شخص [٢]. وبهذا الشكل فإن حوالى ٣٢,٥٪ من مجمل سكان القاهرة، وحوالى خمس سكان الإسكندرية، كانوا فلاحين سابقين أفلسوا تماماً وحرموا من الأرض وغيرها من الممتلكات مما أدى إلى «طردهم» من الريف للمدينة.

ولن نتجاوز الموضوع إذا لاحظنا أنه عند دراسة نطاق ظاهرة حرمان الفلاحين المصريين من الأرض يتعين أن نأخذ فى الاعتبار مئات الآلاف من الفلاحين المصريين الذين وفدوا إلى المدن. فالفلاحون المحرومون من الأرض هم بالذات الذين هاجروا للمراكز الصناعية، وشكلوا غالبية هؤلاء الوافدين. ويأتى بعدهم في النزوح إلي المدن حائزو المساحات القزمية من الأرض التى لم تكفل دخولها للملاك الأصغر الحد الأدنى اللازم للمعيشة. وقد شكل الفلاحون ذوو الحيازات القزمية الكتلة الأساسية للعمال الموسميين المشتغلين فى صناعات البناء والسكر وحلج القطن وعصر الزيوت.

وقد هاجر كثير من الفلاحين، بصفة خاصة من تلك المناطق التى ركز فيها الإقطاعيون فى أيديهم جزءاً كبيراً من الأراضى الزراعية، وحيث كانت الكثافة السكانية مرتفعة، وتطور الصناعة ضعيفاً، وحيث ضغط فائض السكان النسبى بشدة على الأجور. وكقاعدة فقد زاد سكان ضواحى المدن بمعدل يقل عن زيادة سكان المدن ما بين ثلاث إلى أربع مرات، نتيجة تزايد الهجرة للمراكز الصناعية المجاورة. وسرعان ما أدى ظهور مصانع ومعامل جديدة قرب المدن الكبرى إلى نشأة مدن صغيرة «توابع» حول المدن الكبرى (مثل طرة وكفر الدوار والبيضا).

وفى السنوات ١٩٢٧-١٩٣٧ تزايد سكان مدينة دمنهور بمعدل ٢٪ سنوياً في المتوسط، أما فى التخوم الزراعية لتلك المنطقة فقد كان معدل الزيادة ٠,٥٪ فقط. وتزايد سكان شبين الكوم بمعدل ١,٩٪ سنوياً ، بينما تزايد سكان المنطقة الزراعية المحيطة بها بمعدل ٠,٥٪ فقط، وزاد سكان الفيوم بمعدل ٢,١٪، وسكان القرى المجاورة لها بما لا يتجاوز ٠,٧٪ ، وزاد سكان أسوان بنسبة ٣,٥٪ سنوياً، مقابل ١,٩٪ فقط فى القرى الميحطة بها. وإذا كان سكان مديرية القليوبية بمجملهم قد زادوا بمعدل ٠,٩٪ فى السنة، فإن عدد سكان ذلك الإقليم الذين يسكنون المنطقة المتاخمة للقاهرة قد زاد فى المتوسط بمقدار ٢,٤٪ فى السنة (٣). وبهذا الشكل فإن الأرقام التى توضح حجم نزوح الفلاحين للقاهرة والإسكندرية بعيدة جداً عن أن تعكس عملية هروب الفلاحين للمدن، حيث أنها لا تتضمن : أولاً - أولئك الذين نزحوا للمناطق الصناعية الجديدة التى نشأت فى ذلك الوقت بالقرب من القاهرة والإسكندرية . ثانيا - أولئك الفلاحين الذين هاجروا لمدن أخرى، أى إلى عواصم المديريات وبعض المراكز الصناعية التى نشأت فى المناطق الداخلية (المحلة الكبرى وغيرها). وإذا وضعنا هذا فى الاعتبار، فإنه من الواضح أن عدد الفلاحين المهاجرين يجب أن يزيد بما لا يقل عن ٢٠٪ - ٢٥٪ (لا يقدم التعداد معلومات دقيقة حيث أنه لم يميز تلك المدن، ولا يعرض توزيع سكانها وفقاً لمكان الميلاد) .

إن هجرة الفلاحين الواسعة إلى المدن كانت أحد الأسباب الرئيسية للنمو السريع لعدد سكان القاهرة والإسكندرية وغيرهما من المراكز الصناعية، ونتيجة لذلك فبعد عام ١٩٠٧ تزايد باستمرار الوزن النسبى لسكان تلك المدن قياساً إلى مجمل سكان البلاد (جدول رقم ١).

(جدول رقم ١)

المتوسط السنوى لزيادة السكان *

	١٨٩٧-١٩٠٧	١٩٠٧-١٩١٧	١٩١٧-١٩٢٧	١٩٢٧-١٩٣٧
مصر بمجملها	١,٦٢	١,٣١	١,١٦	١,١١
القاهـرة	١,٥٠	١,٧٠	٣,٥٠	٢,٣٠
الإسكندرية	٢,٤٠	٢,٦٠	٢,٩٠	٢,٠٠

إن جزءاً مهماً من الزيادة فى سكان المدن، خاصة فى الفترة ١٩٠٧-١٩٢٧، كان نتيجة هروب الفلاحين إلى المدن، وانجذاب عشرات الآلاف منهم ومن زوجاتهم وأبنائهم إلى الصناعة.

ويوضح الجدول رقم «١» أن سكان القاهرة والإسكندرية تزايدو بأسرع معدل فى السنوات ١٩١٧-١٩٢٧، وهذه السنوات ذاتها هى التى شهدت نقطة الذروة لمغادرة الريف والنزوح منه.

وقد أدت الأزمة الاقتصادية العالمية للأعوام ١٩٢٩-١٩٣٣ وما صاحبها من كساد إلى زيادة البطالة فى الصناعة، وتقليص الإنتاج فى عدد من الفروع (خاصة فى السنوات ١٩٣٠-١٩٣٣)، وإلى إضعاف تدفق المهاجرين بعض الشئ. ولم يتزايد من جديد تحول الفلاحين لصفوف العمال الصناعيين إلا فى النصف الثانى من الثلاثينات نظراً لنمو الصناعة وعلى الأخص صناعة النسيج. ولكن ليس ثمة ما يدل على ذلك، على نحو واضح، فى

(*) وضع وحسب وفقا ل : "Population Census of Egypt taken in 1927" Vol. I. Cairo, 1931, PP. 23-27; "Annuaire Statistique d'Egypte 1945/46, 1946/47" PP. 28-29.

النتائج الإجمالية لتعداد سنة ١٩٣٧. ففى السنة المذكورة قدر عدد الوافدين من الأقاليم إلى القاهرة بـ ٣٨٩ ألفاً، وإلى الإسكندرية بـ ١٣٥ ألفاً. والعدد الإجمالى ٥٢٤ ألف شخص[٤]. ووفقا لتلك المعطيات ففى الأعوام ١٩٢٧-١٩٣٧ كان عدد الفلاحين المهاجرين ٦٧ ألفاً فقط. لكن هذا الرقم أقل من الحقيقة بكثير، حيث أنه لا يأخذ فى الاعتبار العدد الكبير من الفلاحين الذين أتوا إلى المدن للبحث عن عمل، ولكنهم لم يحصلوا عليه وأعادتهم الشرطة إلى موطنهم الأصلى فى الريف مخفورين. ووفقاً لبعض التقديرات فقد أبعدت الشرطة من القاهرة بهذه الطريقة فى السنوات ١٩٣١-١٩٣٣ وحدها ما يزيد على ٥٠ ألف فلاح.

وعلاوة على ذلك فإن الكثير من الفلاحين أعطوا إجابات غير صحيحة حول مكان ميلادهم خوفاً من إعادتهم إلى موطنهم. وأخيراً فإن هذا الرقم لا يشمل عشرات الآلاف من الفلاحين الذين هاجروا إلى المدن الأخرى والبلدان الصناعية : المحلة الكبرى، كفر الدوار، البيضا، طرة، طنطا، الزقازيق، أسوان، وغيرها [٥].

وحسب التقديرات التقريبية فقد هاجر إلى مدن مصر من الريف فى السنوات ١٩٢٧-١٩٣٧ ما يزيد على ١٥٠ ألف شخص.

وقد اكتسبت تلك العملية أبعاداً واسعة لدرجة أن بعض الباحثين بدأوا فى سنوات ما قبل الحرب العالمية يتحدثون بالفعل عن «إقفار» الريف المصرى حيث تم حرمانه من القسم الأكثر نشاطاً والأكثر قدرة على العمل من سكانه [٦].

إن مئات الآلاف من الفلاحين الذين حرمت غالبيتهم الساحقة من أدوات ووسائل الإنتاج، والذين كانوا فقراء ليس لديهم أى تأهيل التحقوا بالصناعة المصرية الكبيرة والصغيرة وشكلوا الكتلة الأساسية من العمال الجدد. وفى هذا الصدد فقد كان من الشائع جداً، حتى بالنسبة لمشاريع صناعة النسيج الكبيرة والمزودة بآلات ذات إنتاجية مرتفعة، أن يكون جميع العمال تقريباً وافدين من الريف. وهكذا ففى مصنع كفر الدوار، حيث استخدمت أحدث وسائل التكنولوجيا، كانت الغالبية الساحقة من العمال هم من كانوا بالأمس فى عداد الأجراء الزراعيين. وعند استخدام عمال جدد أعطيت الأفضلية دائما للعمال الزراعيين سابقاً حيث أنهم حسب رأى أصحاب العمل كانوا أكثر «طاعة» و«خضوعا»، برغم أنه من الجائز أن تكون إنتاجيتهم أقل. وقد لاحظ الباحثون فى مجال ظروف استخدام قوة العمل فى هذا المشروع

(فى تقريرهم) أن إدارة المصنع تخشى فى المقام الأول الاضطرابات والإضرابات. وهى لذلك اختارت العمال الزراعيين الأشد انسحاقاً والأميين، فهم يتصفون «بالطاعة دون نقاش»(٧). ووفق رأى رجال الأعمال فإن الميزة الكبرى للفلاحين الذين فروا من البطالة والجوع إلى المدن بحثاً عن عمل فى الصناعة كانت أيضا مستوى إحتياجاتهم الأكثر من «المتواضع» الذى وفر إمكانية خفض الأجور إلى الحد الأدنى، وغطى السلبيات الناشئة عن عدم القدرة على التعامل مع الآلات بالشكل الأنسب بل وتجاوزها .

وكان المصدر الثانى لزيادة صفوف الطبقة العاملة هو مجال الحرف. فقد حدد الوضع الاستعمارى لمصر خصوصية تطور العلاقات الرأسمالية فى الصناعات الحرفية. حدد فى المقام الأول تلك الحقيقة التى تتجلى فى أن تكثيف الاستغلال الإمبريالى ومنافسة الاحتكارات الأجنبية (وأحيانا المحلية أيضاً) أدى إلى إفقار منتجى السلع الصغار بدرجة أشد كثافة من عملية تمايزهم الرأسمالى، وتعرض صغار الحرفيين وأصحاب الورش الصغيرة للخراب بشكل متزايد، وأفلسوا بالتدريج، وحرموا بشكل كامل من أدوات الإنتاج، واضطروا للبحث عن عمل فى الصناعة الآلية. وقد امتلك هؤلاء درجة من المهارات الإنتاجية . ولذلك فقد أكملوا فى العادة صفوف العمال أنصاف المهرة، وفى بعض الأحيان صفوف العمال المهرة. ومن الزاوية الكمية فإن هذا المصدر لتشكل الطبقة العاملة كانت له أهمية أقل بكثير من المصدر الأول. ومع ذلك فقد كان مصدرا ملموساً بدرجة كافية .

ويمكن إيجاز الأرقام التى توضح حجم إفلاس الإنتاج الحرفى الصغير فيما يلى: فعلى وجه الإجمال، ووفق بيانات إحصاء السكان والرقابة الصناعية، فقد أفلس تماما فى العشرينات والثلاثينات ما لا يقل عن ٤٠ الف حرفى. وقد انضم غالبيتهم من جديد إلى عملية الإنتاج، لكن بوصفهم بروليتاريين. وفى بعض المشاريع الكبرى لم يكن الجزء الأكبر من العمال هم فلاحو الأمس، بل سكان المدن الذين كان الكثيرون منهم «حرفيين مستقلين» سابقاً، وأقاربهم. وهكذا ففى بحث «سعد عبد السلام حبيب» عن اوضاع مصنع فى الأربعينات اتضح أن ٨٢٪ من العمال كانوا سكاناً محليين، وإن الكثيرين منهم اشتغلوا فيما سبق بالحرف (٨). ولم يشكل الوافدون من الأقاليم إلا ١٨٪ من العمال .

وكان المصدر الكبير الثالث لنمو صفوف الطبقة العاملة هو أفراد أسر العمال، أى نساؤهم وأطفالهم. وتوضح الأرقام التالية نطاق استغلال عمل النساء والأطفال فى الصناعة المصرية:

فى عام ١٩٠٧ لم يكن يشتغل بالصناعة أو الحرف فى مصر سوى ٢٠ ألف امرأة، وقد بلغ عدد هؤلاء النساء ٤٨,٧ ألف فى سنة ١٩٢٧، وفى عام ١٩٣٧ قدر عددهن بـ ٤٧ ألفا. أما فى عام ١٩٤٧ فقد وصل العدد إلى ٥٧,٩ ألفا [٩] . وزاد عدد الأطفال، الذين تقل أعمارهم عن ١٤ سنة، العاملين فى المشروعات الكبيرة والصغيرة من ٢٥ ألفاً فى عام ١٩٠٧ إلى ٥٨ ألفاً فى السنوات ١٩٢٧ - ١٩٣٧، وإلى ٦٨ ألفاً فى عام ١٩٤٧[١٠]. وعلى مدار الحقب المشار إليها لم يتزايد فقط عدد النساء والأطفال العاملين بالصناعة والحرف، بل تزايد أيضاً نصيبهم النسبى فى ميزان قوة العمل. ففى عام ١٩٠٧ شكلت النساء مع الأطفال حوالى ١١,٦٪ من مجموع المشتغلين، وفى سنة ١٩٣٧ وصل نصيبهم إلى ١٧,٢٪. وحتى فى عام ١٩٤٧، بعد أن صدرت عدة قوانين لتقييد استغلال عمل «الاطفال والنساء»، لم تقل نسبتهم عن ١٥,٣٪ من مجمل المشتغلين [١١] .

وقد عملت غالبية النساء والأطفال فى الورش الحرفية الصغيرة حيث كانوا أفراداً فى أسر الحرفيين. أما العمال الأجراء فقد كانوا كلهم تقريباً، خصوصاً فى الصناعة الآلية، رجالاً بالغين. وقد نظر الكثيرون من الغيورين على الشرف لعمل المصريات فى المصانع بوصفه إنتهاكا لتعاليم القرآن ولعادات البلاد. وبالإضافة لذلك فإن رجال الأعمال لم يرغبوا فى أن يوظفوا النساء المتزوجات حيث أنهن كن مضطرات إلى ترك عملية الإنتاج مرة بعد مرة بسبب الحمل. وأخيراً فإن أجور الفتيات اللاتى تراوحت أعمارهن بين ١٣ و ٢٠ سنة كانت أقل كثيراً من أجور النساء المتزوجات [١٢] .

لكل هذه الأسباب فإن عدد النساء المشتغلات بالأجر فى الصناعة كان قليلاً جداً فى العشرينات والثلاثينات. ووفق بيانات الإحصاء الصناعى لسنة ١٩٣٧ قدر عددهن بحوالى ٦ آلاف امرأه عاملة و ٢٢٣٠ طفلة وفتاة [١٣] .

إن تطور العلاقات الرأسمالية يزيح بالضرورة الكثير من العوائق التى تضعها فى طريقه العادات القديمة والآراء الدينية وما إلى ذلك، ويتم ذلك بصفة خاصة حيث يتعلق الأمر بمصالح الرأسماليين، وإمكانيات زيادة الربح عن طريق توسيع نطاق استغلال العمل الأكثر رخصاً. ووفقاً لبيانات إحصاء المصانع فإن عدد النساء العاملات فى الصناعة قد وصل فى الأربعينات إلى ١٩ ألفاً [١٤] . ومع ذلك فإن نسبة عمل النساء لم تكن كبيرة إجمالاً، ولا تتجاوز حتى الآن ٣ - ٣,٥٪ من عدد العمال الأجراء .

جرى استغلال عمل الأطفال في الفترة الأولى لتطور الصناعة المصرية على نطاق واسع جدا. فوفقاً لبيانات تعداد السكان لسنة ١٩١٧ كان يوجد ما يزيد على ٨ آلاف طفل تقل أعمارهم عن ١٤ سنة ممن اشتغلوا عمالا أجراء. وفي عام ١٩٣٧وصل عدد الأطفال الذين كانوا يشتغلون بالمعامل والمصانع وكذلك بالمشاريع الرأسمالية الصغيرة إلى ٣١٤٥٦ شخصاً يشكلون حوالي ١١,٥٪ من إجمالي العمال المأجورين [١٥]. ومن بين هؤلاء الأطفال كان ٥٠٪ يشتغلون في ثلاثة من فروع الإنتاج : النسيج، وخياطة الملابس، والصناعات المعدنية. كما اشتغل آلاف الأطفال بحلج القطن، وصناعة السكر، والزيوت وغير ذلك من فروع الإنتاج ذات الطابع الموسمي. ويغفل الإحصاء الصناعي بدرجة كبيرة الكثير من هؤلاء حيث إن قسماً كبيراً من العمال الموسميين لم يتم إدراجهم في صفوف العمال إلا عند إجراء الإحصاء العام للسكان.

وتعنى زيادة عدد النساء والأطفال المشتغلين بالصناعة أن متوسط الأجور كان أقل من الحد الأدنى اللازم لمعيشة الأسرة، مما اضطر العامل لتدبير احتياجاته الأساسية بصعوبة شديدة، وأن يرسل للمصنع أولئك الذين يعولهم من زوجة وأبناء وغيرهم من الأقارب. وفي ذات الوقت فإن عمل النساء والأطفال كان يدفع له - كقاعدة - ما يقل بمقدار مرتين إلى أربعة مرات عما يدفع لعمل الرجال. وقد أدى ذلك بدوره إلى خفض أجور العمال البالغين بشكل عام، وأجبرهم أيضا على العمل أكثر وبطريقة أشد كثافة مما سبق. وفيما يتعلق بالصناعة في مدينة القاهرة، لاحظ عالم الاجتماع الفرنسي «كليرجي» في عام ١٩٣٤ أنه سواء في وقت الأزمة الاقتصادية للسنوات ١٩٢٩ - ١٩٣٤ أو ما قبلها، كان يمكن أن نلمس التأثير الشديد للمنافسة من قبل عمل الأطفال على العمالة ومستوى أجور العمال من الرجال البالغين[١٦] . كما أنه، في مؤتمر خاص مكرس لقضايا التشرد والبطالة وما شابهها انعقد في القاهرة في سنوات الحرب العالمية، أشير إلى أنه (في الحقب الأخيرة) تزايدت باطراد منافسة الأطفال والنساء للعمال الرجال في الصناعة [١٧]، والتي أدت إلى هبوط متوسط «أسعار العمل». وبهذه الطريقة فإن توسيع نطاق استغلال عمل النساء والأطفال في الصناعة، والذي كان أحد مظاهر تدهور ظروف حياة الطبقة العاملة، قد أدى بدوره إلى تشديد عملية إفقارها المطلق.

وإلى جانب تلك المصادر الثلاثة الرئيسية لتشكل البروليتاريا المصرية، فقد كان هناك

مصدر آخر لتوسيع صفوف العمال المشتغلين بالصناعة المصرية. وكان ذلك المصدر هو «استيراد» العمال الأكثر مهارة من الخارج . لكن غالبية هؤلاء لم يلتحموا بصفوف البروليتاريا المصرية ذاتها، غير أن بعض مجموعات العمال الأجانب ساهمت فى نمو تنظيم الطبقة العاملة المصرية ورفع مستوى وعيها الطبقى الذاتى، وتأسيس المنظمات النقابية والشيوعية. وفى عام ١٩٣٧ بلغ عدد العمال الأجانب ١٣٥٧٦ عاملاً [١٨] وكقاعدة فقد كان هؤلاء العمال مؤهلين على مستوى مرتفع نسبياً، ودفع لعملهم ما يزيد بمقدار ٣ - ٤ مرات عما كان يدفع لعمل المصريين .

وفى النهاية نورد بعض الأرقام التى توضح (طبعاً بصورة تقريبية جداً) الوزن النسبى لمختلف مصادر توسيع صفوف البروليتاريا المصرية فى مجرى عملية تشكلها. فوفق بيانات تعدادات السكان للفترة ١٩٠٧-١٩٣٧ تزايد إجمالى عدد الأشخاص المشتغلين بالصناعة والبناء (بما فى ذلك الحرف والصناعة اليدوية «المانفكتورة») من ٣٨٠ ألفاً إلى ٦١٠ آلاف شخص، أى بمقدار ٢٣٠ ألفاً. ونتيجة للتحولات البنيوية التى جرت فى تلك السنوات فى الصناعة المصرية (إفلاس الحرفيين «المشتغلين» الذين لم يكونوا يستغلون العمل المأجور، النمو السريع للإنتاج الرأسمالى وبالدرجة الأولى الإنتاج الآلى الصناعى، وما شابه ذلك فقد تزايدت الطبقة العاملة الصناعية عدداً (بما فى ذلك العمال الموسميون) بمقدار أكبر يقدر تقريبا بـ ٢٥٠ - ٢٧٠ ألف شخص . وفى الوقت ذاته فإن عدد الحرفيين الذين أفلسوا تماماً لم يقل عن ٥٠ ألفاً (لم يجد الكثير من هؤلاء عملاً فى الصناعة الآلية. كما تزايد عدد النساء والأطفال المشتغلين بالإنتاج الرأسمالى بمقدار ٢٠ ألفاً تقريبا .

وعلى هذا النحو تشكلت البروليتاريا من حيث الأساس من الفلاحين الذين هاجروا إلى المدن، والذين تجاوز عددهم ٢٠٠ ألف وكان جزء كبير منها من النساء والأطفال حيث كانوا أفراداً فى أسر الفلاحين. ومن جانب آخر فإن كون الغلبة المطلقة فى أوساط العمال المصريين للوافدين من الريف، أى فلاحى الأسر من أصحاب قطع الأرض القزمية، قد حدد جانباً من خصوصيات البروليتاريا المتشكلة، ووضعها العام. ومن ذلك تأتى فى المقام الأول استمرارية صلاتها المتعددة بالريف .

الصلة بالريف بوصفها عاملا معوقا لخلــق البروليتـاريـــا المنظمــة

إن عملية تشكل الطبقة العاملة المصرية بشكل أساسى عن طريق جذب الفلاحين المعدمين، والعمال الزراعيين، وكذلك أصحاب المساحات القزمية من الأرض، كانت مع نهاية الثلاثنيات ما زالت بعيدة جداً عن الاكتمال. كما أن صلة العمال الصناعيين بالزراعة لم تكن قد تقوضت بشكل نهائى . وكان أحد أسباب ذلك هو وجود الإنتاج الرسمى فى الصناعة المصرية الذى استمر العمل فيه عدة شهور فقط فى السنة. وهكذا فوفقاً لبيانات الإحصاءات الصناعية فإن العمال لم يكونوا يشتغلون عادة فى صناعة حلج القطن أكثر من ٩٥ يوماً فى السنة، وفى ورش صناعة منتجات الفلين كانوا يشتغلون ٦ شهور، وفى صناعة السكر ٣-٤ شهور في المتوسط، وفى صناعة كبس القطن ٧ شهور فى العادة [١٩]، وكان العمل يستمر فى صناعة الزيوت النباتية لفترة مقاربة، وفى العادة كان موسم البناء يمتد أيضاً عدة شهور. وفى جميع تلك الفروع الإنتاجية كان يشتغل - وفق الحسابات التقريبية - ما لا يقل عن ١٣٠-١٥٠ ألف شخص. وكان الجزء الأكبر من هؤلاء من العمال الموسميين. واشتغل فى مشروعات احتكار السكر فى ذروة موسم صناعة السكر ١٥-٢٠ ألف عامل، بينما كان العمال الدائمون فى بداية القرن العشرين حوالى ألف عامل، وفى نهاية الثلاثينات كانوا لا يزيدون على ٥٠ آلاف عامل. وفى صناعة حلج القطن لم يكن هناك، بين ٢٠ ألف عامل، أكثر من ٧ آلاف دائمين [٢٠]. وكذلك فى الصناعات الأخرى .

وبمقارنة بيانات تعداد السكان والإحصاء الصناعي لعام ١٩٢٧ وصل أحد الباحثين فى أوضاع الطبقة العاملة المصرية إلى استنتاج أن حوالى ٤٠٪ من عمال الصناعة المصرية - بما فى ذلك عمال البناء - كانوا عمالاً موسميين. وقد شكل الموسميون ٨٦,٨٪ من مجمل عمال البناء، ٦٢٪ من عمال الصناعات الخشبية، وفى الصناعات الاستخراجية ٥٣,٥٪، وفى صناعة مواد البناء ٤٤٪، وفى الصناعة الغذائية ٢٢,٩٪ .. الخ[٢١] .

والواضح أن هذه الأرقام مبالغ فيها كما وضّحنا فى الفصل المخصص للتطور الصناعى فى مصر، وأنها لا تأخذ فى الاعتبار خصوصية طريقة إجراء الإحصاء فى مصر. ولكن حقيقة وجود عدد كبير من المشاريع فى مصر تعمل فقط عدة شهور فى السنة ولاتقبل أى شك.

كان العمال المشتغلون بهذه الفروع الإنتاجية من حيث الأساس الفلاحين وسكان القرى القريبة الذين وجهوا الجزء الرئيسي من وقتهم للعمل فى الأرض، وعملوا فى المصانع بهدف الكسب الإضافى. وقد كتب الاقتصادى المصرى «جمال الدين محمد سيد» يقول إن العمال فى محالج القطن كانوا فلاحى القرى المتاخمة عمال التراحيل الذين يعد العمل في الصناعة بالنسبة إليهم حرفة مساعدة (٢٢). وفى تقرير اللجنة الحكومية لمسائل الصناعة والتجارة ورد أنه فى مصنع الأسمنت كان يعمل فلاحون من القرى القريبة (٢٣). وكان كثير من العمال الموسميين يشتغلون فى المناجم والمحاجر. وهؤلاء هم الفلاحون وأطفالهم، وفى أحيان نادرة زوجاتهم أيضاً. وكان العمل في الصناعة بالنسبة لهم لا يزيد عن كونه شيئا مساعداً للأعمال الزراعية الأساسية ، خاصة فى فترة التوقف الموسمى للأعمال الزراعية. وهنا نجد أنه يمكن القول إن صلة العامل بالريف، مباشرة ومن حيث الجوهر، تعد الشئ المهم فى حياته. ومن المهم أن نلاحظ إنه فى تلك الحالات التى كانت فيها الصلة بين العمل فى الصناعة والعمل فى الزراعة وثيقة بشكل خاص انخفض مستوى الأجر فى الصناعة، كما أن الشروط العامة للإنتاج والحياة كانت بالغة الصعوبة (٢٤).

ولم يحافظ على الصلة مع الريف العمال الموسميون فقط حيث ظلوا عمال تراحيل، بل أيضا الكثير من العمال المشتغلين بأعمال «دائمة»، بما فى ذلك عمال المصانع الكبرى. ومن الدلائل المهمة لاستمرار الصلات مع الريف أن قسماً كبيراً من العمال الذين رحلوا للمدن أبقوا أسرهم في الريف. فمنذ وقت مبكر غادر آلاف الفلاحين أقاليم الصعيد إلى مدن الدلتا فى زمن الحرب العالمية الأولى. وقد عملوا فى البناء الحربى - والموانئ - والمصانع، فى حين تركوا أسرهم فى أقاليم أسيوط وجرجا وغيرها (٢٥). وفى نهاية العشرينات كان يعيش فى القاهرة والإسكندرية عدد كبير جداً من العمال الذين كانت توجد أسرهم فى القرى (٢٦). وقد لاحظ «زكى بدوى» - المدير السابق لمكتب العمل فى الإسكندرية - بدوره ، أنه فى خلال الثلاثينات والأربعينات كان يعيش فى المدن الكبرى، وكذلك فى المناجم الكثير من العمال منفصلين عن زوجاتهم وأولادهم بسبب التدنى الشديد للأجور وأزمة السكن الحادة (٢٧). وفي كتاب آخر له صدر عام ١٩٥٤ أكد من جديد أن «الكثير من العمال يجيئون من القرى وحدهم» (٢٨). ويمكن أن نورد كثيراً من الشهادات المشابهة لما ذكرناه .

ولا تعد مصر استثناء فى هذا المجال. فهنا، مثلها مثل المستعمرات السابقة والبلاد

التابعة ، نجد أن «حركية» العمال كانت بالغة الارتفاع. فهم قد أبقوا أسرهم فى قراهم الأصلية، وعادوا لها من وقت لآخر لكى يروا زوجاتهم وأولادهم، ويشاركوا في أعمال الزراعة، ويتعيشوا بطريقة ما فى أوقات البطالة فى المدن [٢٩]. إن أنصاف العمال - أنصاف الفلاحين لم يقطعوا بعد الخيوط التى تربطهم بالزراعة، وبالتالى ببقايا العلاقات الإقطاعية والعبودية والتبعية الشخصية السائدة فيها . وما دام العامل يبقى أسرته فى القرية فهو لا يستطيع أن يتحرر من تلك الأغلال .

ما هو حجم هجرة العمال الذين أبقوا أسرهم فى الريف، إلى المدن ؟ تقدم بيانات إحصاء السكان تصوراً معيناً لذلك. فلفترة طويلة - حتى الثلاثينات - تزايد سكان القاهرة والإسكندرية من الذكور بمعدل يزيد كثيراً عن النساء. وكان سبب ذلك بالتحديد هو النزوح الواسع للفلاحين الذين كانوا يبحثون عن عمل فى الصناعة ويتركون أسرهم فى القرى. (الجدول ٢) .

جدول رقم (٢)

المتوسط السنوى لزيادة السكان فى القاهرة والإسكندرية

(فى الأعوام ١٨٨٢ - ١٩٢٧) «٪» *

	١٨٨٢-١٨٩٧	١٨٩٧-١٩٠٧	١٩١٧-١٩٢٧
القاهرة :			
رجال	٣,٩	١,٥	٣,٨
نساء	٢,٥	١,٥	٣,١
الإسكندرية :			
رجال	٢,٧	١,٣	٣,٢
نساء	٢,١	١,١	٢,٦

(*) وضع وفقاً لـ "Population Census of Egypt taken in 1927" Vol. I, PP. 23-27.

وفى عام ١٩١٧ كان يوجد فى مقابل كل ألف رجل بين ٢٠ - ٦٥ سنة فى القاهرة ٩١. فقط من النساء، وفى الإسكندرية ٩.٩ من النساء، فى حين أنه فى أقاليم الوجه البحرى كان عدد النساء في المتوسط ١.٠٧٨، وفى مناطق الصعيد ١.٠٧١ (٣٠). وفى عام ١٩٢٧ كان هذا الفارق قد تقلص بعض الشئ ، ولكنه كان لا يزال كبيراً. وهكذا فإن إجمالى عدد الرجال فى القاهرة تجاوز عدد النساء فى القاهرة بنسبة ١٠٪، وفى الإسكندرية بـ ٩٪، وفى بورسعيد بـ ١٥٪، وفى الإسماعيلية بـ ١٤٪، وفى السويس بـ ٢٠٪ (٣١). وفى الوقت نفسه فإنه بالنسبة لمصر بمجملها كان عدد الرجال ٩٩٪ فقط من عدد النساء . وتوضح المقارنة بين هذه الأرقام أن جزءاً من السكان الذكور فى المدن الصناعية (حوالى ٨-١٥٪) كانوا فلاحين أتوا من الريف بدون أسرهم . وفى عام ١٩٢٧ زاد عدد الرجال فى القاهرة والإسكندرية على عدد النساء بمقدار ٧٧ ألفاً. وحتى إذا أخذنا فى اعتبارنا أن حوالى نصف هذا العدد كانوا من الشباب غير المتزوجين (برغم أنه من الناحية الواقعية يجرى زواج الغالبية الساحقة من العمال فى سن ١٨ - ٢٠ سنة) (٣٢) لاتضح أن ما يقرب من ٤٠-٥٠٪ من العمال الوافدين من الريف للالتحاق بالصناعة فى القاهرة والإسكندرية فى عام ١٩٢٧ تركوا عائلاتهم فى القرى (٣٣). فنصف العمال الوافدين من الريف إلى القاهرة (على الأقل) أبقوا أسرهم فى القرى . وبالنسبة للعمال الوافدين إلى السويس وبورسعيد والإسماعيلية تجاوز هذا العدد النصف بكثير . وكان عدد العمال الذين عاشوا بمفردهم كبيراً بصفة خاصة فى أوساط عمال النقل (الحمالين فى الموانئ وما إلى ذلك). ففى منطقة ميناء الإسكندرية مثلاً كان يعيش ٢٧٤٧ رجلاً و٩٠٩ امرأة فقط (٣٤) .

وفى الأعوام ١٩٢٧-١٩٣٧ ظهرت مراكز صناعية جديدة، كما تطورت الصناعة بعض الشئ فى عدد من المدن «القديمة». وفى كل مكان التحق بالإنتاج آلاف الفلاحين من المناطق المتاخمة حيث أبقوا أسرهم فى القرى. وأبرز مثال على ذلك هو الوضع فى منطقة المحلة الكبرى حيث تم بناء مجمع ضخم للنسيج، وشكل الفلاحون الكتلة الأساسية من عماله. وفى الفترة ١٩٢٧-١٩٣٧ زاد السكان الذكور هنا بمعدل ٢,٣٪ سنويا فى المتوسط، بينما لم يزد السكان من النساء إلا بنسبة ١,٦٦٪. وقد زاد السكان الذكور أيضا بشكل أسرع نسبياً فى تلك الفترة (وبالتالى زاد بشكل ملحوظ عدد العمال الذين يعيشون بمفردهم). كذلك فى رشيد وكفر الشيخ والجيزة والمنيا وأخميم وبعض المدن وفى

البلاد الصناعية الأخرى[٣٥].

وهكذا فإن جزءاً كبيراً من العمال الذين التحقوا بالصناعة في فترة ما بين الحربين العالميتين تركوا زوجاتهم وأبناءهم في الريف، واحتفظ الكثيرون منهم بقطع صغيرة جداً من الأرض حيث قام بزراعتها أفراد أسرهم . وفي ظل تلك الظروف كان من المحتم أن يكتسب عدم استقرار قوة العمل حجماً هائلاً حقاً. وبالطبع فإنه من غير الصحيح تفسير درجة عدم الاستقرار العالية لقوة العمل باستمرار الصلات مع الريف وحدها. فقد لعبت هنا عوامل أخرى دوراً مهماً أيضاً، كالتدني الكبير للأجور، وظروف السكنى المروعة، والشروط الصعبة للعمل في المصانع، وغيرها. لكن مما لا شك فيه أنه يوجد ارتباط مباشر بين عدم الاستقرار الملحوظ لقوة العمل وبين عدم اكتمال عملية فصل العمال الصناعيين عن الزراعة. وقد كتب شارل عيسوي في ذلك قائلاً : «في مصر وفي غالبية البلاد المتخلفة الأخرى لم يقطع العمال صلاتهم بشكل كامل مع الريف. وهم كثيراً ما يغادرون المصنع لكي يساعدوا في جني محصول القطن في أراضي أقاربهم»[٣٦] .

إن ما سبق ذكره لا ينطبق فقط على عمال الصناعة الصغيرة والمتوسطة، بل أيضاً على أولئك الذين كانوا يعملون في مجتمعات النسيج الضخمة التي كان يتركز فيها من ١٠ إلى ٢٠ ألف شخص . ففي المحلة الكبرى على سبيل المثال جاء تقريبا كل عمال مصانع الغزل والنسيج التابعة لشركة مصر من المناطق الريفية المجاورة. وفيما بعد كانوا يعودون للريف ثانية إما بشكل نهائي أو بشكل مؤقت. وكان من الشائع أن يرسلوا أقاربهم للعمل في مكانهم في المصنع. وقد وصل معدل التغير في قوة العمل في السنوات الأولى من بناء المجمع إلى ٣٠٠٪ في السنة. وبعبارة أخرى فقد كان مجمل تركيب العمال يجرى تجديده ثلاث مرات في السنة الواحدة [٣٧]. وفيما بعد ، في الأعوام ١٩٣٤-١٩٤٥، بلغ معدل تغير العمال في هذا المجتمع ٥٠ إلى ١٠٠٪ في السنة [٣٨] .

وحتى في عام ١٩٤٦، ووفق بيانات الشركة ، تركها ٣٤,٥٪ من إجمالي العمال[٣٩].

وفي مجمع النسيج الآخر في كفر الدوار، حيث لم يزد الحد الأقصى لعدد المشتغلين فيه في نهاية الأربعينات على ١٠ آلاف شخص، بلغ عدد من عملوا به على مدى ١٤ عاماً ٥٤ ألف عامل . وإذا وضعنا في الاعتبار أن تغير قوة العمل لم يكن كبيراً بشكل عام في السنوات الأربع الأخيرة لاتضح أنه في خلال السنوات ٨ - ١٠ الأولى ترك المصنع سنوياً ما

يتراوح بين ٣٠ و ٤٠٪ من قوام العاملين فيه [٤٠] .

وإذا كان هذا هو الوضع فى المشروعات الكبرى المجهزة بالتكنيك الحديث الذى يتطلب مهارات إنتاجية معينة، وخبرة فى العمل على الماكينات، وتدريباً أولياً للعمال، ففى المصانع غير الكبيرة نسبياً كان التغير فى قوة العمل أوسع نطاقاً. وقد كان هذا التغير كبيراً بصفة خاصة فى البناء والنقل، وبين العمال غير المدربين الوافدين من الريف حيث كانوا كثيراً ما يعودون إليه لفترات طويلة أو قصيرة من الزمن [٤١] .

وإلى جانب ترك المشروعات الذى يعبر عن نطاق تغير قوة العمل، فقد كان معدل الغائبين عن العمل بالغ الارتفاع فى الرصيد العام لوقت العمل فى الصناعة المصرية. لقد كان ذلك أيضاً أحد مظاهر استمرار الصلة بالريف لدى الكثير من العمال الذين قاموا بزيارة أسرهم وأقاربهم عدة مرات فى السنة، ومارسوا الأعمال الزراعية في وقت زراعة أو جنى محصول القطن، كما قاموا فى بعض الأحيان بالعمل فى أراضى الإقطاعيين سداداً لديونهم أو ديون أقاربهم .

وبالطبع فإن التغيب عن العمل تفسره فى جانب منه أسباب أخرى أهمها المرض، وأحياناً حضور الأفراح والمآتم وغيرها من المناسبات التى كانت تتم مراسمها فى القرية الأم، مرة أخرى، وليس فى المدينة التى يشتغل فيها العامل .

غير أن الغياب عن العمل فى معظمه كان مرتبطاً بهذه الدرجة أو تلك بزيارة الريف. ولا توجد بيانات دقيقة منشورة عن عدد ومدد حالات الغياب المذكورة، إذا أنه وفق البيانات التى يوردها «سيد»، بلغت نسبة الغياب عن العمل فى بعض المشروعات التى تملكها الشركات الكبرى ٢٠٪ من إجمالى وقت العمل. وحتى فى مجمع النسيج فى المحلة الكبرى، بلغت هذه النسبة ٩٪ فى المتوسط فى السنوات ١٩٣٤-١٩٤٥، ووصلت فى مصانع النسيج فى كفر الدوار ٤٪ [٤٢]. وفى بعض المصانع الكبرى الأخرى، حتى فى الأعوام ١٩٤٧-١٩٤٩ استغرق التغيب عن العمل خلال السنة حوالى ٩ - ١١ ٪ من مجمل وقت العمل [٤٣] . وبالطبع كانت حالات التغيب بالغة الكثرة فى فترة ما قبل الحرب كما كانت أكثر امتداداً.

وهكذا فقد ظل غالبية العمال المصريين مرتبطين بالريف وبالزراعة . وقد ترك هذا الظرف تأثيراً غير موات إلى أقصى حد على وضع البروليتاريا. فقد كان التغير الهائل لقوة العمل،

والذى تم فى ظله تجديد قوام عمال المشروع بشكل كامل فى خلال عام إلى عامين ، عقبة جدية فى طريق تنظيم الشغيلة وزيادة تلاحمهم. وقد صعب ذلك نمو وعيهم الطبقى ، وسهل لأصحاب الأعمال مهمة معارضة مجموعات العمال بعضها بالبعض، وخلق ظروفاً معينة لتغلغل الأيديولوجيا البرجوازية الصغيرة فى وسط البروليتاريا، وأعاق بشكل عام انتشار النضال الطبقي من أجل تحسين أوضاعها. وفى هذا المجال من الملائم أن نشير إلى أن ف. أ. لينين عَدَّ استمرار الصلة بالريف، وبالعلاقات الأبوية - الإقطاعية، عاملاً مؤدياً لتدهور الوضع العام للبتروليتاريا (٤٤) .

لكن من الضرورى أن نلاحظ الجانب الآخر للصورة. فالنزوح المتزايد للفلاحين إلى المدن والصناعة، وظروف العمل فى المشروعات الكبرى ذاتها، والاتصال المستمر مع الكوادر العمالية قد وسع بدرجة ملحوظة أفق الفلاحين، ورفع مستوى وعيهم ، وساعد على تغلغل الأفكار التقدمية فى الريف. كما نمى لدى الفلاحين الشعور بالجماعية والتضامن الطبقى، وخلق المقدمات الضرورية لتشديد النضال المعادى للإمبريالية والإقطاعية فى الريف المصرى.

وقد عكس استمرار صلة غالبية العمال بالزراعة الطبيعة العامة للمرحلة الأولية لتطور الرأسمالية فى الصناعة. فوجود عشرات الآلاف من المشروعات الصغيرة والأكثر صغراً ذات النمط الحرفى أو المانيفكتورى ، وكذلك الطابع الموسمى للإنتاج، قد حددا إلى درجة كبيرة حتمية عدم اكتمال عملية فصل العامل عن الريف .

لقد أكد ف. أ. لينين فى كتابه «تطور الرأسمالية فى روسيا» أنه « ليس عندنا فقط ، بل فى كل مكان فى الغرب، لم تستطع الرأسمالية قبل الصناعة الآلية الكبيرة أن تقوض بشكل نهائى صلة العامل بالأرض»(٤٥) . وأكد أن المصنع القائم على الإنتاج الآلى هو وحده الذى يخلق طبقة العمال الصناعيين الدائمين، وهو الذى يفصلهم بشكل نهائى عن الزراعة وما يرتبط بها من تقاليد الحياة الأبوية .

وتوضح المعطيات التى أوردناها فيما سبق أن خصوصية تشكل الطبقة العاملة المصرية ووضعها العام لا ترجع إلى استمرار صلات عمال الصناعة الحرفية الصغيرة بالأرض، بل إلى عدم اكتمال عملية فصل البروليتاريا المشتغلة بالصناعة الآلية الكبيرة المجهزة بالتكنيك الحديث (بما فى ذلك صناعة النسيج) عن الزراعة . وفى روسيا فى نهاية القرن التاسع عشر لم يكن يعود للريف أحد من النساجين العاملين على أنوال النسيج الآلية، كما لم يكن يعود

إليه أكثر من ٣,٣٪ من العاملين فى بعض مصانع الجوخ المزودة بالآلات[٤٦]، أما فى مصر فنجد أنه حتى فى أكبر مجمع للنسيج فى المحلة الكبرى عاد للريف أو ذهب لبعض الوقت فى نهاية الثلاثينات مالا يقل عن ٥٠٪ من العمال .

إلا أنه سيكون من قبيل الخطأ الفادح أن يستنتج من ذلك أن القانون العام لتشكل البروليتاريا الصناعية لم يكن ساريا فى مصر. فهنا أيضاً، وبرغم كل العقبات، كانت تجرى بشكل معذب للعمال وبالغ البطء، لكن بثبات واطراد، عملية الفصل النهائى لعمال الصناعة الكبيرة عن الزراعة والريف. إن اختلاف أشكال و«مستويات» صلات مختلف مجموعات العمال بالزراعة يشير فى حد ذاته إلى هذه العملية .

وهكذا ففى بداية الثلاثينات - إذا تغاضينا عن الصناعة الموسمية - لم يكن غالبية العمال يملكون قطع أرض خاصة بهم. وقد اقتصرت صلتهم بالزراعة أساساً على الزيارات المنتظمة بهذه الدرجة أو تلك لأقاربهم، ومساعدتهم فى الأعمال الزراعية فى خلال زمن محدود جداً. (أساساً فى فترة جنى القطن، وأحياناً فى فترة زراعته).

وبعد ذلك تغير الوضع بشكل أكثر جذرية . فقد أدى اشتداد إفقار الاقتصاد الفلاحى وحرمانه من الأرض تحت وطأة الأزمة والنمو الهائل لفائض السكان الزراعيين من ناحية، وتطور الصناعة الآلية التى كانت تعمل على مدار العام بأكمله وتتطلب خلق كوادر عمالية دائمة فى المدن من ناحية أخرى، إلى قيام كثير من العمال بنقل أسرهم للمدن، خاصة القاهرة والإسكندرية. وإذا كان عدد الذكور من سكان القاهرة والإسكندرية قد تزايد فى الفترة ١٩١٧-١٩٢٧ أسرع كثيراً من السكان الإناث، ففى الفترة ١٩٢٧-١٩٣٧ يلاحظ اتجاه عكسى . فقد تزايد السكان الذكور فى القاهرة فى تلك الفترة بنسبة ٢٠,٤٪، بينما تزايدت الإناث بنسبة ٢٦,٥٪. وفى الإسكندرية بلغت هاتان النسبتان على التوالى ١٦٪ و ٢٣,٨٪ [٤٧] و نلاحظ عمليات مماثلة فى بورسعيد والإسماعيلية ودمياط والسويس.

ومن هنا كان عدد الرجال فى القاهرة فى عام ١٩٢٧ يزيد على عدد النساء بمقدار ٥٢,٩ ألف، وفى سنة ١٩٣٧ بمقدار ٣٢,٩ ألف، وفى الإسكندرية بمقدار ٨,٧ ألف و٥,٥ ألف، وفى مدن المحافظات الست الكبرى بمجملها بمقدار ٩١ ألفاً و ٥١ ألفاً [٤٨].

لكن على وجه الإجمال كان عدم استقرار وتغير قوة العمل فى الصناعة الآلية المصرية، وعدد العمال العائدين مؤقتاً إلى الريف، كبيراً جداً. وكان السبب الرئيسى المعطل لخلق كوادر بروليتارية ثابتة هو استمرار الوضع الاقتصادى البالغ الصعوبة للعمال والمرتبط بسيادة

الإمبريالية فى الاقتصاد، وبقايا الإقطاعية فى الزراعة والتى حددت بعض خصائص تشكل سعر وقيمة قوة العمل والعلاقة بينهما .

هوامش الفصل الأول

(١) محسوبة وفقاً لـ : "Annuair statistique d'Egypte 1914", PP. 42-45.

(٢) محسوبة وفقاً لـ : "Annuaire Statistique d'Egypte 1928/29", PP.36-43.

(٣) "Annuaire Statistique d' Egypte 1945/46, 1946/47", P. 29.

(٤) "Annuaire Statistique d'Egypt 1945/46, 1946/47", PP.44-51

(٥) بالإضافة إلى ذلك فإن الكثير من الدفعات قد حدثت بين المهاجرين الذين نزحوا للقاهرة والإسكندرية فى الأعوام السابقة وبهذا الشكل فإنه فى الأعوام ١٩٢٧-١٩٣٧ وفد إلى القاهرة والإسكندرية وحدها من الريف ليس ٦٧ ألف شخص بل على الأرجح ما بين ١٠٠ إلى ١٥٠ ألف فلاح .

(٦) انظر على سبيل المثال : Ayrout. The Fellah. Cairo, 1945, P.42

(٧) انظر : F.M. Harbison, J.A., Ibrahim. Some Labour Problems of Industrialization in Egypt, "The Annals of the American Academy of Political and Social Science". New York, 1956, May, P. 117

(٨) انظر : سعد عبد السلام حبيب . مشاكل العمل والعمال. القاهرة ، ١٩٥١، ص ٢٣٥. وقد أظهر البحث بالعينة (لظروف معيشة وعمل عمال المصانع فى الإسكندرية فى عام ١٩٥٤) أن الوافدين من الريف شكلوا فى هذا الوقت ٣٨,٥٪ فقط من مجموع العمال.

انظر في ذلك : H. El-Saaty and G. Mirabayashi Industrialization in Alexandria. S. 1., 1959, P. 87.

(٩) "The Census of Egypt taken in 1917" Vol. II, P.380, Passim; "Population Census of Egypt taken in 1927", Vol. I, PP. 120-122; " Annuaire Statistique d'Egypte 1945/46, 1946/47", P.52; "Annuaire

de la Federation Egyptien de l'industrie 1952/53". Alexandria, 1953, P. 220.

(١٠) The Census of Egypt taken in 1917 Vol. II, P. 458; "Population Census of Egypt taken in 1927", Vol. I, PP. 120-122; "Preliminary Report on the World Social Situation". New York, 1952, P. 358.

(١١) محسوبة من المصادر السابقة نفسها .

(١٢) أنظر : Z. Badaoui . Les Problemes du travail; et les Organisations des ouvrieres en Egypte. Alexandria, 1948. P. 80.

(١٣) "Annuaire Staistique d'Egypte 1945/46, 1946/47, P. 422.

(١٤) محسوبة وفقاً لبيانات البحث بالعينة الذى غطى ٢٥٪ من مجمل المشروعات. انظر : "Statistics of Wages and Working Hours. January, 1953". Cairo, 1954, PP. 70-72.

(١٥) محسوبة وفقاً لـ : "The Census of Egypt taken in 1917" Vol. II, PP. 458 - 460. "Annuaire Statistique d'Egypte 1945/46, 1946/47", P. 422.

(١٦) انظر : Clerget. Le Caire, Vol. II. Le Caire, 1934, P.156.

(١٧) انظر : تقرير عن المؤتمر فى : "Revue d'Egypte enconomique et financiére", 1944, No.605.

(١٨) "Annuaire Statistique d' Egypte 1945/46, 1946/47", P.423.

(١٩) "Annuaire Statistique d'Egypte 1945/46, 1946/47", P. 432; El-sayed Salaheddin Ayoub. Arbeitslosigkeit und Beschäftigungspolitik in Ägypten. München, 1956, S. 130.

(٢٠) "Population Census of Egypt taken in 1927", Vol. I, PP. 74-75.

(٢١) انظر : ستارنين. وضع الطبقة العاملة فى مصر فى : «الشرق الثورى»، ١٩٣٥، عدد ٤ .

(٢٢) انظر : جمال الدين محمد سيد . اقتصاد مصر. القاهرة، ١٩٥١. ص ٢٨٥ .

(٢٣) "Rapport de la commission du commerce et de l'industrie". Le Caire, 1928, PP. 138-139.

(٢٤) لاحظ لينين تلك الحقيقة فى ظروف روسيا ما قبل الثورة انظر : ف. أ. لينين. الأعمال الكاملة . مجلد ٣، ص ٥٧٢ .

(٢٥) انظر : Russell. Egyptian Service, London, 1949, P.36.

(٢٦) "L'Egypte contemporaine", 1928, decembre P. 585.

(٢٧) أنظر : Z. Badaoui. Op. Cit., P.69.

(٢٨) Z. Badaoui. La Question ouvriere. Alexandria, 1954, P. 37.

(٢٩) "Processes and Problems of Industrialization in under-developed countries". Now York, 1955, PP. 20-21.

(٣٠) "L'Egypte contempariane", 1928, decembre, P. 588.

(٣١) "Annuaire Statistique d'Egypte 1945/46, 1946/47", P. 35

(٣٢) انظر : سعد حبيب ، مرجع سابق، ص ٢٤٠ .

(٣٣) مجمل الفلاحين الذين التحقوا بالصناعة والنقل والبناء فى هاتين المدينتين لم يتجاوز ١٠٠ ألف شخص .

(٣٤) "Annuaire Statistique d'Egypte 1945/46, 1946/47", P. 29

(٣٥) Ibid., PP. 30 - 34.

(٣٦) أنظر : Issawi. Egypt at Mid- Century. London, 1954, PP. 165-166.

(٣٧) "Social Forces in the Middle East". Ithaca, 1955, P. 89.

(٣٨) انظر : جمال الدين محمد سيد، مرجع سابق، ص ٢٨٥ .

(٣٩) انظر : تقرير شركة «مصر» الوارد فى : "Revue d'Egypte economique et financiére", 1949, No. 905.

(٤٠) انظر : F. M. Harbison. J. A. Ibrahim. Op.cit., P.118 .

(٤١) لاحظ ذلك «بريست» انظر : R. Prest, War Economics of Primary Producing Countries, Cambridge, 1948, PP. 126 - 127 .

(٤٢) انظر : جمال الدين محمد سيد، مرجع سابق، ص ٢٨٤. ورغم ذلك فإن الإدارة فى تلك المصانع اشتكت من المستوى المرتفع نسبياً للتغيب عن العمل، والذى تسبب فى أن تستأجر سنوياً عدداً من العمال يزيد كثيراً عن الاحتياجات الفعلية حتى يستطيع العمال «الفائضون» أن يحلوا بشكل مؤقت فى حالة الضرورة محل أولئك الذين ذهبوا إلى الريف. انظر : F. M. Marbison, I.A. Ibrahim. Op.cit., P.118.

(٤٣) "Preliminary Report on the World Social Situation", P. 163.

(٤٤) انظر : ف. أ. لينين. الأعمال الكاملة ، مجلد ٣ ، ص ٥٤٧.

(٤٥) ف. أ. لينين . الأعمال الكاملة، مجلد ٣، ص ٥٣٧.

(٤٦) المرجع السابق، ص ٥٣٨ .

(٤٧) محسوبة وفقاً لـ : "Annuaire Statistique d'Egypte 1945/46, 1946/47", P. 29 .

(٤٨) "Annuaire Statistique d'Egypte 1945/46, 1946/47", P. 35 .

الفصل الثانى
ظروف تحديد قيمة وسعر قوة العمل

أجر العمال في ظل الرأسمالية هو شكل محوَّل لقيمة قوة العمل .

وقد أشار كارل ماركس إلى أن قيمة سلعة خاصة - أى قوة العمل - تتحدد «بقيمة وسائل المعيشة الأولية الضرورية للعامل المتوسط»(١)، كما أشار إلى أنه عند ذلك يكون حجم ومكونات وسائل المعيشة الضرورية للعامل فى المتوسط مقداراً محدداً بالنسبة لبلد معين أو فترة تاريخية معينة (٢). إن عمل العامل فى المشروع الرأسمالى يعنى استنزافاً شديداً للطاقة البشرية، ولكى يحتفظ بالعامل «قادراً على النشاط العادى» فمن الضرورى تعويض ذلك الإنفاق بشكل قوى ودائم. إن العمل المضنى الذى لا يحصل على تعويض كاف والذى يؤدى إلى الإبقاء على قوة العمل فى «حالة إنهاك» يعنى أن الأجر (سعر قوة العمل) لا يوافق قيمة قوة العمل .

ويجب أن تؤمن قيمة قوة العمل إعادة إنتاجها «العادية». ولذلك فإلى جانب الوسائل الضرورية للمحافظة على نشاط صاحبها - أى العامل ذاته - فإنها تتضمن أيضاً نفقات إعالة أسرة العامل، زوجته وأولاده، حيث أنه، لعمل الإنتاج الرأسمالى بشكل عادى، من الضرورى التعويض المستمر للقوى العاملة التى تختفى من سوق العمل نتيجة الكبر أو الموت، على أن يكون هذا التعويض بالقدر نفسه أو بقدر أكبر (٣) .

إن حجم «وسائل المعيشة الأولية الضرورية» من حيث مقدارها وتكوينها يختلف باختلاف البلدان، ويتغير حتماً مع الزمن. ويرتبط ذلك بكل من الظروف المناخية لهذا البلد أو ذاك (مثلاً فى مناخ مصر الحار لا يحتاج العامل إلى الملابس ثقيلة أو إلى وقود لتدفئة مسكنه، خلافاً للبلاد الموجودة فى المنطقة المعتدلة - إنجلترا أو الولايات المتحدة على سبيل المثال). والظروف التاريخية المختلفة لتشكل الطبقة العاملة .

إن قيمة قوة العمل مقولة تتشكل تاريخياً. وهى ذات أحكام مختلفة وفقاً للظروف والمكان والزمان . وقد كتب ماركس بخصوص ذلك بالذات فى رأس المال : «إن الاحتياجات الطبيعية ذاتها مثل الغذاء والملبس والوقود والسكن وما إليها تختلف وفقاً للخصائص المناخية وغيرها من خصائص الطبيعة فى هذا البلد أو ذاك. ومن ناحية أخرى فإن مقدار ما يسمى الاحتياجات الضرورية مثلها مثل وسائل إشباعها هى ذاتها نتاج للتاريخ ، وتتوقف بدرجة

كبيرة على المستوى الثقافى للبلاد، وتتوقف، إذن، ضمن ما تتوقف على الظروف، وبالتالى على العادات والطموحات المعيشية التى تشكلت فى ظلها طبقة العمال الأحرار. وهكذا فخلافاً للسلع الأخرى يتضمن تحديد قيمة قوة العمل عنصراً تاريخياً ومعنوياً»(٤). إن دراسة الظروف التاريخية لتشكل البروليتاريا الصناعية فى مصر تسمح بفهم لماذا كانت «العادات والطموحات المعيشية» للعمال فى هذا البلد، وبالتالى قيمة قوة العمل، منذ البداية متدنية لأقل مستويات الفقر .

لقد تشكلت الطبقة العاملة المصرية فى ظل الوضع الكولونيالى وشبه الكولونيالى لبلد يعد موضوعاً للاستغلال الإمبريالي، وفى ظروف سيادة بقايا الإقطاعية فى الريف والتى حاولت الإمبريالية المحافظة عليها والإبقاء على ديمومتها . وكان المصدر الأساسى لتشكل الطبقة العاملة، كما أشرنا، هو الفلاح المصرى. كما تحول الحرفيون أيضاً إلى عمال مأجورين حيث أفلسوا بسبب منافسة السلع الأجنبية، سواء كانوا يعيشون فى المدنية أم كانوا يعيشون في الريف .

ولكيلا نتوقف عند العرض التاريخى التفصيلى لوضع الفلاحين المصريين، فمن المناسب أن نشير للحقائق التالية : كانت مصر على مدار ثلاثة قرون جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، وقد صاحب سيادة الأتراك ظلم رهيب. وقد كان معدل الاستغلال الإقطاعى الربوى للفلاحين وفئات السكان الأخرى كبيراً لدرجة أنه أدى إلى الانحطاط الاقتصادى الكامل للبلاد، وخاصة للزراعة، وإلى تقلص المساحة المزروعة بشكل ملحوظ، وتدهور الرى، والمجاعات الجماعية المستمرة، كما أدى فى النهاية ونتيجة لهذا كله إلى الانخفاض الشديد لعدد السكان. ويكفى أن تذكر أنه فى ظل الحكم العربى كان سكان مصر ١٤ مليون شخص، وفى بداية فترة السيطرة التركية ١٠ ملايين، بينما تقلص هذا العدد مع نهاية القرن الثامن عشر إلى ٢,٥ مليون (٥) .

وكذلك فى بلاد أوربا الغربية كانت ظروف حياة الفلاحين فى فترة الإقطاعية المتأخرة بالغة الصعوبة ومع ذلك فلم تلاحظ ظواهر مشابهة؛ فلم يحدث لا فى إنجلترا ولا فى فرنسا فى القرون ١٦ - ١٨ ذلك الانحطاط المأساوى لقوى الإنتاج، ولم توجد تلك الإبادة البربرية للقوة المنتجة الرئيسية : الإنسان . فعلى مدار عدة قرون تزايد سكان تلك البلاد - حقيقة ببطء- ولكنهم لم يتقلصوا بمقدار ٣ - ٤ مرات كما حدث فى مصر. وفيما بعد فإن مستوى المعيشة المرتفع نسبياً فى أوربا الغربية تم تحقيقه جزئياً بفضل استغلال المستعمرات، بما فى ذلك مصر.

وقد رافق ظهور وتوطيد الدولة الاقطاعية المركزية المصرية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، والمرتبطة بنشاط محمد علي، كثير من الحروب المدمرة. وقد أدى ظهور تلك الدولة إلى توطيد الملكية والإقطاعية للأرض، وفى ظلها استمر الإستغلال المكثف للفلاحين. لكن كل فظائع الاضطهاد التركى تتضاءل بالمقارنة بالنشاط «التمدينى» للمرابين الأوربيين الذين نهبوا مصر بلا رحمة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، واعتصروا كل ما فى البلاد. إن رأس المال الأجنبى إذ أوصل مصر إلى الإملاق الكامل، ووضع اقتصادها على حافة الهلال، حولها إلى مستعمرة له ومصدر للخامات الرخيصة وسوق للتصريف. ومنذ ذلك الحين امتزج الظلم الإقطاعى الربوى الذى تعرض له الفلاحون المصريون بالأشكال الجديدة للنهب الإمبريالى الذى تعد المؤشر العام له تلك الحقيقة القائلة بأن رأس المال الأجنبى استحوذ من البلاد فى بداية القرن العشرين على ما لا يقل عن ١٢,٥٪ من إجمالى الدخل القومى أو ٢٠٪ من الدخل الزراعى الإجمالى. ونتيجة لهذا الاستغلال عاشت الغالبية الساحقة من السكان فى الريف، وكذلك الحرفيون المفلسون، فى حالة افتقار مستمر إلى الطعام، وفى بعض الأحيان فى حالة جوع أيضاً، مما نتج عنه المرض والموت على نطاق واسع فى الريف والمدينة. لقد أدى كل هذا إلى تدنى «العادات والطموحات المعيشية» الخاصة بالعمال المصريين - فلاحى أو حرفيى الأمس - نتيجة القهر الاقتصادى وغير الاقتصادى الذى مارسه الإمبرياليون وحلفاؤهم الطبقيون من الإقطاعيين والمرابين المصريين، وإلى أن تكون أقل من حد الكفاف أي الحد الأدنى لوسائل المعيشة اللازمة للجسم. ويعنى هذا أن قيمة قوة العمل فى مصر تشكلت منذ البداية عند مستوى أكثر تدنياً إلى حد بعيد مقارنة بالبلاد الرأسمالية المتطورة فى أوربا وأمريكا.

لكن كلا من العنصرين الجسدى (الفيزيائى) والتاريخى (أو الاجتماعى) لقيمة قوة العمل فى البلد الواحد ليس شيئاً غير متغير، فهما يتحددان بالمستوى التقليدى للمعيشة، ولكن يجب أن تحقق إشباع الاحتياجات التى تولدها الظروف الاجتماعية نفسها التى يوجد ويتربى فى ظلها الناس. وإذا أخذنا فترة زمنية غير طويلة نسبياً (٢٠ - ٣٠ سنة) فعند ثبات العوامل الأخرى يمكن أن يتسع أو يتقلص بمقدار كبير أو صغير كل من العنصر الجسدى (الفيزيائى)، أو بصفة خاصة العنصر التاريخى - الاجتماعى لقيمة قوة العمل، وفقاً لمرحلة ومستوى التطور العام للرأسمالية وقوى الإنتاج في المجتمع. وقد لاحظ ف. أ.لينين

أنه فى روسيا «تسبب التطور السريع للاقتصاد السلعى وللرأسمالية فى عصر ما بعد الإصلاح فى رفع مستوى احتياجات «الفلاحين» . فقد أصبح الفلاحون يعيشون بصورة «أنظف» (فيما يتعلق بالملابس والسكن وما إلى ذلك). إن تلك الظاهرة التقدمية يجب أن تسجل لحساب الرأسمالية الروسية بالذات وليس لشئ آخر. فهذا تبرهن عليه على الأقل تلك الحقيقة المعروفة (التى يلاحظها كل الباحثين فى مجال الإنتاج الحرفى والاقتصاد الفلاحى بشكل عام) الخاصة بأن فلاحى المناطق الصناعية يعيشون بشكل «أنظف» كثيرا من الفلاحين الذين يشتغلون بالزراعة وحدها، والذين لم تمسهم الرأسمالية تقريباً» (٦) .

ومن المعروف أن تطور الرأسمالية فى روسيا أعاقته بقايا الإقطاعية التى كانت موجودة فى الريف الروسى. لكن سيادة الإمبريالية وبقايا الإقطاعية كان لها تأثير معوق لتطور الرأسمالية فى مصر بشكل أقوى بما لا يقارن بما كان موجوداً فى روسيا، لذلك جرت هنا العملية الرأسمالية «لفصل الفلاحين عن الزراعة» ببطء شديد فى البداية، ثم تسارعت فيما بعد عملية إفقار الفلاحين. وقد تدهورت الأحوال المعيشية للفلاحين فى النصف الأول من القرن العشرين بشكل ملحوظ؛ فقد انخفض الدخل القومى بالنسبة للفرد، كما انخفضت بشكل ملحوظ إنتاجية العمل (الاجتماعية والفردية) فى الزراعة، وهبط استهلاك الفرد من المنتجات الغذائية الرئيسية. وفى هذه الفترة بالذات تزايد المرض فى أوساط الفلاحين ، وأصبحوا يعيشون بشكل أسوأ مما مضى من كل الوجوه . وقد لاحظ كثير من الباحثين البرجوازيين تلك الحقيقة . وفى ظل هذه الظروف لم يستطع قانون «تزايد الاحتياجات» أن يظهر بشكل كامل فى اقتصاد مصر شبه المستعمرة، وخاصة فى الريف .

إن الإمبريالية لم تخنق وتشوه فقط تطور قوى الإنتاج، بل وأيضاً الثقافة العامة للسكان من الفلاحين. لقد تميزت مصر مثلها مثل المستعمرات الأخرى بالتخلف الثقافى الشديد، ونتيجة لذلك فقد تم بشكل قسرى تقليل ليس فقط الاحتياجات المادية للفلاحين، بل أيضاً احتياجاتهم الاجتماعية والثقافية، وبالتالى احتياجات العمال أيضا؛ فقد كان العنصر المعنوى والاجتماعى لقيمة قوة العمل فى مصر محدوداً جداً. ففى ميزانية الفلاح العامل المصرى احتلت نفقات التعليم والعلاج واشباع الحاجات الثقافية، وما إلى ذلك، مكاناً لا يكاد يذكر. وبهذا الشكل فإن نظام الهيمنة الإمبريالية والظلم شبه الإقطاعى لم يؤديا فقط منذ البداية إلى خفض قيمة قوة العمل فقط، ولكنهما أديا أيضاً فيما بعد إلى المحافظة عليها عند ذلك

المستوى. وبالتالى فإن المقدار المطلق للعنصر الجسدى (الفيزيائى) وكذلك الاجتماعى لقيمة قوة العمل قد تحدد بشكل أساسى «بالعادات والطموحات المعيشية» للفلاحين المصريين الجائعين الجهلاء المذعنين المذلّين .

وبهذه الاحتياجات والطموحات المعيشية بالغة المحدودية ذهب الفلاحون إلى المدينة، إلى المصنع، حيث كانوا مستعدين لأى عمل مقابل أجر زهيد للغاية. حقيقة كانت كثافة العمل فى المصنع، ومن ثم إنفاق الطاقة العضلية والعصبية، أعلى منها فى الأعمال الزراعية. ومن أجل النشاط العادى للجسم واستعادة القوى بعد العمل الشاق تطلب الأمر غذاء أكثر تنوعاً ووفرة. وفى ظروف المدن كانت توجد ضروب من النفقات الإضافية الضرورية الأخرى غير المعروفة فى الريف. لكن كل هذا لم يمنع الرأسماليين الذين استغلوا المأزق المحكم لفقراء الفلاحين المفلسين ممن التحقوا بالصناعة من أن يدفعوا لهم أجراً لا يزيد تقريباً فى أحوال كثيرة عن أجر عمال الزراعة. وإذا كان مصير الشغيلة فى الريف هو المرض والموت المبكر نتيجة نقص التغذية الدائم والفقر المدقع لغالبية الفلاحين، ففى المدينة أيضاً كان العمال يموتون نتيجة العمل الذى يفوق طاقتهم، والجوع، فى سن مبكر بالقدر نفسه أو حتى بدرجة أكبر.

وبرغم كل ما سبق فإن أثر السياسة الإمبريالية للاستغلال الوحشى للشعب المصرى لم يكن شديداً فى اتجاه خفض قيمة قوة العمل فقط، أو حتى بدرجة أساسية، بقدر عمله على خفض سعر قوة العمل، أى أجور العمال. وتوضح دراسة الوضع المادى للبروليتاريا المصرية فى النصف الأول من القرن العشرين أن الغالبية الساحقة من العمال المحليين كان يدفع لهم أقل من قيمة قوة عملهم، بل وأقل منها بكثير . وقد كان الدور الحاسم هنا لعاملين : ضغط فائض السكان الزراعيين النسبى الهائل، وسياسة الاحتكارات الأجنبية والمحلية .

نمو فائض السكان الزراعيين وظهور جيش العاطلين الدائم فى المدن

ضغط فائض السكان الزراعيين المتزايد بلا انقطاع على سوق قوة العمل بشكل متصاعد، وأدى إلى تكوين جيش دائم وواسع من السكان الفقراء العاطلين، مما أدى بدوره إلى خفض أجور العمال سواء فى الزراعة أو فى الصناعة .

وقد سمح وجود جيش ضخم لفائض السكان فى الريف للرأسماليين بألا يشغلوا أنفسهم بإعادة إنتاج الطبقة العاملة عن طريق المصادر «الداخلية» (عائلات العمال)، وبالنهب الهمجى لقوة العمل. فمكان العمال المتوفين أو المرضى أو المتقاعدين بحكم الكبر (كان هؤلاء الأخيرون قليلين جداً حقيقة، ذلك أن غالبية البروليتاريين كانوا إما يموتون فى سن مبكرة أو يطردون من المصنع بعد أن تستنزف قواهم تماماً قبل وصولهم إلى سنّ المعاش بكثير) حل فوراً آلاف الفلاحين المفلسين الذين كانوا يغمرون المدن المصرية بحثاً عن العمل والخبز .

فلنورد بعض الأرقام : لم يزد إجمالى عدد العمال المأجورين فى الصناعة والبناء فى مصر حتى فى عام ١٩٣٧ على ٤٠٠ ألف شخص، فى حين بلغ عدد الجيش الهائل لفائض السكان النسبى فى الريف - حتى فى تقديرات المؤلفين البرجوازيين - حوالى ٤ - ٥ ملايين شخص. إن مجرد مقارنة بسيطة لهذين الرقمين توضح أى تأثير قوى كان من المحتم أن يحدثه جيش العمل الاحتياطى الهائل فى الزراعة لخفض مستوى الأجور فى الصناعة .

ويمكن بدقة استكشاف آلية تأثيره على مستوى أجور العمال الصناعيين لدى تحليل التحولات (السكانية) المهمة التى حدثت فى البلاد نتيجة النزوح الواسع للفلاحين إلى المدن.

فلنقارن بين الأرقام التالية : بين عامى ١٩٠٧ - ١٩٣٧ زاد مجمل العاملين بالصناعة فى القاهرة والإسكندرية بمقدار ١٠٠ ألف شخص، وفى الفترة نفسها هاجر لهاتين المدينتين ما يزيد على ٤٠٠ ألف فلاح. وحتى إذا أغفلنا النساء والأطفال يتضح أن عدد الناس الذين بحثوا عن عمل كانوا يزيدون بمقدار الضعف على الأقل على نمو عدد العاملين فى الصناعة فى أكبر مدينتين مصريتين. ونتيجة لذلك ، ففى الكثير من المراكز الصناعية، وفى القاهرة والإسكندرية فى المقام الأول، نما عرض قوة العمل مع مطالع الحرب العالمية الأولى عن طريق الفلاحين الذين كانوا يتدفقون بلا انقطاع، وزاد عن الطلب عليها، وساعد بذلك على هبوط الأجور [٧]. ومع عام ١٩١٧ كان يوجد في القاهرة عدد أكبر من العاطلين بالرغم من نمو الصناعة . وفى العشرينات ضاعف تدفق الفلاحين من الأقاليم حجم البطالة بدرجة كبيرة. وفى شوارع القاهرة ظهر آلاف من المتسولين القادرين على العمل ولكنهم لا يجدونه. وقد لجأ غيرهم (من المتسولين) إلى أشكال مقنعة للتسول : بيع أوراق اليانصيب وعلب الكبريت وما إلى ذلك[٨]. وقد أدت الأزمة الاقتصادية للأعوام ١٩٢٩-١٩٣٣، خاصة فى مرحلتها الأولى ، إلى نمو هائل لعدد العاطلين بشكل كامل أو جزئى. وقد اعترفت بذلك حتى المنظمة الرسمية المختصة «بالقضية العمالية»، ألا وهى «مكتب العمل» الذى كان يعمل بوصفه ملحقا

لجهاز الشرطة. ففى تقريره لسنة ١٩٣٥ أعلن أن «الأزمة الاقتصادية حرمت كثيراً من العمال والحرفيين من العمل» (٩) .

لم تحسن نهاية الأزمة من وضع البروليتاريا حيث لم يتقلص حجم البطالة. وقد كتبت الصحافة العربية فى عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ باستمرار عن تزايد البطالة فى المدن المصرية(١٠) .

وفى فترة ما بين الحربين العالميتين تشكل فى المراكز الصناعية المصرية الكبرى جيش احتياطى ثابت، بل ومتزايد، للعمل.

وقد تزايدت البطالة ليس فقط عن طريق التدفق الواسع للفلاحين من الأقاليم، بل أيضاً نتيجة إدخال آلات أدت إلى الاستغناء عن عدد كبير من الأيدى العاملة. ففى الحالات التى كان فيها تركيب الآلات الجديدة عالية الإنتاجية مفيداً ألقى أصحاب الأعمال فى الشارع بالعمال الذين حلت الآلة محل عملهم . وهكذا ففى بداية العشرينات، وبعد تركيب ماكينات نصف آلية للف السجائر تم فصل مئات العمال الذين ظلوا بدون أى وسائل للمعيشة. ووفق ما أعلنته وزارة المالية ففى السنوات ١٩٢٨-١٩٣٣ ألقى بعدد كبير من عمال ذلك الفرع الإنتاجى من جديد فى الشارع فى أعقاب إحلال الآلات مكان العمل اليدوى (١١). وقد لوحظ ذلك الوضع فى صناعة الأسمنت وبعض الصناعات الأخرى .

وقد اكمل الحرفيون المفلسون جيش العمل الاحتياطى ذلك لأن الحرفيين الذين حرموا من أدوات الإنتاج، وخاصة الفلاحين الوافدين إلى المدن، لم يجدوا عملاً فى الصناعة فى كثير من الأحوال . وفى المشروعات الكبيرة كان عادة ما يتم استخدام الشباب فقط، وعلى الأخص الأصحاء منهم القادرون على تقديم أعلى إنتاجية. لقد كان أكثر ما يخيف الفلاحين هو الفحص الطبى، برغم أن طلبات الأطباء كانت بالغة «التواضع» . فبسبب الأمراض الشائعة من رمد حبيبى وبلهارسيا وإنكلستوما وغيرها، والتى تخفض بشدة قدرة البشر على العمل، كان لا يتم قبول كثير من الفلاحين، ولا حتى سكان المدن للعمل فى المصانع (١٢) . وفى ظل ذلك فقد كان عدد العاطلين كبيراً لدرجة أنه فى يوم اختيار العمال، كان هؤلاء فى كثير من المصانع، يتدافعون على بوابة المصنع لكسب الأولوية فى الاستخدام (١٣).

وقد تعرضت شرائح كبيرة من الطبقة العاملة للبطالة الجزئية، نظراً لاشتغالها بالإنتاج من ٣ إلى ٤ شهور فقط فى السنة فى أفضل الأحوال. وإلى جانب آلاف الفلاحين من عمال

التراحيل الذين شكلوا الكتلة الأساسية للعمال الموسميين، كان يعمل بالصناعة عدد غير قليل من البروليتاريين الذين لم تكن لديهم وسائل أخرى للمعيشة، والذين عانوا الجوع والبؤس خلال فترات الركود السنوى»، وبالإضافة إلى أن كثيراً من المشروعات كانت تعمل بطاقة غير كافية نظرا لصعوبة التسويق فى ظل اشتداد المنافسة الأجنبية [١٤] .

ويقدم تقرير جمعية الدراسات الاجتماعية الذى درس فى عام ١٩٣٨ الأحياء العمالية فى القاهرة صورة عن الوضع المأساوى لأشباه المتعطلين [١٥]. ففى واحد من أفقر أحياء المدينة، حيث جرت دراسة ميزانية ٨٨٣ أسرة، تكشفت للباحثين صورة مفزعة للفقر الذى لا يرتضيه الضمير. ويتكون كل من هذه الأسر من خمسة أشخاص فى المتوسط، بينما لم يكن يعمل سوى فرد واحد منها. وحتى هذا الفرد لم يكن يعمل أكثر من ٧,٥ أسابيع فى السنة، وفى بقية الوقت ظل عاطلاً، وإجبر على اللجوء إلى التسول باستجداء كسر الخبز فى الشوارع. وكان الدخل السنوى لمثل تلك الأسرة (بما فى ذلك الصدقات من التسول) تسعة جنيهات مصرية، أى ما يماثل ما كان يحصل عليه العامل الزراعى، وما يقل بمقدار ٢,٥ إلى ٣ مرات عن متوسط دخل العامل الصناعى المشتغل بالإنتاج . . ٣ يوم فى العام. ومع هذا الوضع فلم يكن المتعطل جزئياً يمتلك حتى ولو قطعة أرض لزراعة الخضر التى يحتاجها، وكان مضطراً إلى شراء جميع المنتجات الغذائية بأسعار تفوق كثيراً أسعارها فى المناطق الريفية. ولم يكن على أسر مثل هؤلاء العمال «الجزئيين» أى ديون. ولا يرجع ذلك إلى عدم حاجتهم إلى النقود، بل إلى أن المرابين امتنعوا عن إقراضهم حيث لم يكن لديهم ما يوفى الدين . ولقد كان الدرن (السل) وشلل الأطفال والزحار (الدوسنتاريا) والرمد الحبيبى والحصاف (البلاجرا) أمراضاً ملازمة لقاطنى أحياء القاهرة الفقيرة القذرة :

ولم تتخذ الحكومة المصرية أية إجراءات لمكافحة البطالة، اللهم سوى الإبعاد الإجبارى للفلاحين من المدن الكبرى على مراحل، وتقييد منح تأشيرات الدخول للعمال الأجانب إلى مصر[١٦] . وهذا شئ مفهوم تماماً. فوجود جيش عمل احتياطى ضخم ، واحتشاد آلاف البشر المستعدين، فى ظل انعدام الأمل، للقبول بأى شروط للعمل، فى المدن، كان عاملاً مواتياً جداً للرأسماليين الأجانب والمحليين، فقد سهل لهم تماماً إجراءات استخدام العمال. كما مكنهم – وهذا هو الأهم – من خفض أجر العمال بحكم خوفهم من الفصل وإحلال العاطلين مكانهم . وقد ظهر فى مصر «منظرون» أنفاظ أعلنوا أن البطالة عامل طبيعى تماماً ومفيد للإنتاج

الرأسمالى. وقد كتب الرأسمالى الكبير «زرناحى» الذى كان يمتلك مصنعاً كبيراً لمواد البناء معبرا بكل صراحة عن وجهة نظر أصحاب الأعمال الأجانب والمحليين فى منشور مخصص لمشكلة البطالة فى مصر، فقال : «يجب أن توجد دائما البطالة العادية» (١٧). أما «صدقى» باشا ممثل الصناعة المصرية فهو كما كتبت صحيفة «الوفد المصرى»(باتباعه المنطق الغريب للرأسماليين) رأى أن ما يدفع للعمال مرتفع جداً، وطالب «بتحديد أجور العمال عند مستوى منخفض وفقاً لقانون الطلب والعرض»(١٨) . وتوضح كل تلك التصريحات بجلاء دور جيش العمل الاحتياطى بوصفه عاملاً بالغ الأهمية لخفض الأجور.

كم كان عدد هذا الجيش الاحتياطي للعمل ؟ إن الإجابة على هذا السؤال ليست سهلة أبداً حيث أن المعلومات المتفرقة المنشورة فى المطبوعات الحكومية حول حجم البطالة تشوه تماماً الوضع الحقيقى للأشياء بحكم أن حكومة مصر «ناضلت» ضد البطالة سواء بالأساليب البوليسية (إبعاد الفلاحين بالجملة من المدن على مراحل) أو بأساليب «إحصائية» فريدة فى نوعها. فقد تم الحصول على البيانات عن البطالة فى السنوات ١٩٣٢ -١٩٣٤ عن طريق الاستبيان من السكان بواسطة ما يسمى «مكتب العمل» الذى تم تأسيسه بقيادة بوليسية. وإذا أخذنا فى الحسبان أن الشرطة قامت بإبعاد المتعطلين من المدن على نطاق واسع، يصبح من الواضح سبب امتناع مكتب العمل فى سنة ١٩٣١ عن تسجيل أكثر من ٢٤ ألف شخص بوصفهم متعطلين. وقد اضطر واحد من قياداته «أزونلاى» فى تقرير له عن نشاط هذا الجهاز فى الأعوام ١٩٣١-١٩٣٤ أن يعترف بشكل مباشر أنه «عند إجراء إحصاءات المتعطلين فى الأعوام ١٩٣٢ - ١٩٣٤ تخوف غالبية الموجه إليهم السؤال من إصدار قانون ضد التشرد لأولئك الذين ليس لهم عمل، ولذلك لم يعطوا إجابات صحيحة» (١٩) . وحتى «بتلر» الذى يحث ظروف العمل فى مصر - بوصفه ممثلاً لمكتب العمل الدولى - كتب فى تقريره أن العدد الفعلى للعاطلين فى المدن المصرية الكبرى يصل إلى ٤٨ ألف شخص على الأقل (٢٠) . ولكن هذا الرقم أيضاً كان أقل من الرقم الفعلى للعاطلين بكثير. وقد أعلنت بيانات أكثر دقة إلى حد كبير فى المؤتمر الخاص الذى انعقد فى القاهرة حول قضايا «التسول» فى القاهرة فى فبراير سنة ١٩٤٤. فقد أتضح أنه خلال خمسين عاماً تزايد عدد «المتسولين» - الذين قصد بهم أساساً حسب ما أعلنته الصحافة الفلاحون المفلسون وزوجاتهم وأبناؤهم ممن أخذوا يبحثون عن العمل فى المدن - من ٨٠ ألفاً إلى ٤٠٠ ألف شخص . وقد غمر هؤلاء

الناس الذين كانوا يتسولون فى الشوارع القاهرة والإسكندرية والمحلة الكبرى والسويس، وضاعفوا المنافسة بين العمال الصناعيين[٢١]. ومن هنا فإن عدد من كانوا يبحثون عن عمل تجاوز إجمالى عدد المشتغلين بالصناعة والبناء فى كثير من المدن المصرية الكبرى . ومن المناسب أن نشير بهذا الصدد إلى إنه وفقاً لبيانات الإحصاء السكانى لسنه ١٩٣٧ كان أكثر من ٨٠٠ ألف - من الرجال والصبية - يشتغلون بالأعمال غير الإنتاجية ، أو ليس لهم أعمال محددة عموما[٢٢]. وقد كان جزء كبير منهم ، إن لم يكن الجزء الأكبر، يتكون من العاطلين بشكل كلى أو جزئى. وضغط مئات الآلاف من المتعطلين فى المدن - الذين كان يقف خلفهم جيش من ملايين من «فائض السكان» فى الريف الذى كان يدفع بلا انقطاع كتلاً متجددة من الفلاحين المفلسين واليائسين - باستمرار وبشكل متزايد - على سوق قوة العمل من «أسفل»، وقد تجلى فى ذلك العامل بوضوح خاص الأثر الضار والمدمر لنظام بقايا الإقطاع - الذى حافظت عليه الإمبريالية - على الوضع الاقتصادى للبروليتاريا المصرية .

وقد تعرض العمال المصريون لضغط اقتصادى وسياسى لا يقل شدة عما سبق من قبل الاحتكارات الأجنبية والمحلية التى استحوذت على المواقع المهيمنة فى الصناعة والتجارة والمال، واستخدمت كل أساليب القهر الاقتصادى وغير الاقتصادى .

الاحتكارات الأجنبية والمحلية
ووضع الطبقة العاملة

فى فترة ما بين الحربين العالميتين ظهر وتوطد فى مصر العديد من «الكارتلات» و«السنديكات». وقد امتد نطاق عمليات الشركات الصناعية لبنك مصر، واتسعت صلاتها مع الاحتكاريين الأجانب. وأخيراً فقد ترسخ بشكل ملحوظ اتحاد الصناعات المصرية. ووفق بيانات «هنرى توس» رئيس الاتحاد وقتها، فقد ضم هذا الاتحاد فى ذلك الحين ٣٣٠ من أصحاب الأعمال الذين كان يعمل فى مصانعهم ما لا يقل عن ١٥٠ ألف عامل ومستخدم[٢٣]. ويعنى ذلك أن الرأسماليين الأجانب والمحليين قد اتحدوا على نطاق البلد بمجمله، وأنه نتيجة لذلك ازدادت قوة رأس المال وضغطه على الطبقة العاملة بشكل حاد. وقد استخدم أصحاب الاحتكارات جميع الوسائل من أجل خفض أجر العمال. كما أدى التركيز المتزايد لرأس المال

فى مجال التجارة إلى تمكن حفنة من الاحتكاريين فى هذا المجال أيضاً من أن تفرض الأسعار، وترفعها، وتنهب العمال بوصفهم مستهلكين.

وقد حال غياب مركز نقابى موحد، وتفتت وضعف النقابات التى لم تستطع الحصول على الاعتراف الرسمى، دون المقاومة المنظمة للطبقة العاملة ضد الهجوم المتصاعد لرأس المال الاحتكارى على مستوى معيشة العاملين. إن هذه الحقائق واضحة ولا تقبل الجدل لدرجة أن أكثر الباحثين البرجوازيين موضوعية أشاروا إليها مرات عديدة. فقد كتب «عيسوى» : «إن موقف أصحاب الأعمال قوى جداً بفضل وجود الاحتكارات واتحادات أصحاب الأعمال، بينما مواقع العمال ضعيفة بسبب غياب نقابات قوية» (٢٤).

كما اعترف «الجريتلى» أيضاً بأن «هيمنة الاحتكارات والاتحادات التجارية وروح التضامن بين المجموعة (أى التضامن الطبقى - (ل . أ. فريدمان) بين أصحاب الأعمال تسمح لهؤلاء- بسبب غياب نقابات قوية - بالمحافظة على مستوى منخفض للأجور والحيلولة دون أى اتجاه لارتفاعها» (٢٥) .

وهكذا فإلى جانب فائض السكان الزراعيين الذى ضغط باستمرار على سوق قوة العمل من «أسفل»، تعرض العمال لضغط قوى من «أعلى» من جانب الاحتكارات الكبرى الأجنبية والمحلية التى أسست منظمة موحدة لأصحاب الأعمال. وسمح امتزاج بقايا الإقطاعية بالأشكال الأحدث للاستغلال الإمبريالى للاحتكاريين الأجانب والمحليين بأن يفرضوا على العمال شروطاً بالغة الصعوبة، وأن يخفضوا أجورهم بمقدار كبير .

وفى الثلاثينات فإن الاحتكارات الأجنبية - متواطئة مع مجموعة «مصر» - استغلت الجهاز الحكومى بشكل متزايد للحصول على أرباح إضافية، ونهب الجماهير الشعبية من خلال النظام الضريبى ، وكذلك قمع النضال الاقتصادى والسياسى للطبقة العاملة .

ومن المعروف أن مقدار الأجر، وخاصة العلاقة بين سعر قوة العمل وبين قيمتها، تتحدد إلى حد كبير بعوامل ذاتية مثل مستوى الوعى الطبقى عند الطبقة العاملة، وتنظيمها، ووجود أو غياب نقابات قوية، وكذلك، بصفة خاصة، وجود أو غياب حزب شيوعى قادر على تنظيم وقيادة النضال الطبقى للبروليتاريا ضد الرأ سماليين. وقد أولى فريدريك إنجلز اهتماماً خاصا للنقابات والنضال الإضرابى، وأكد أنه فى مجرى هذا النضال بالذات يتحقق قانون الأجر، ويضطر رأس المال لأن يدفع لقوة العمل قدر قيمتها : «إن النضال الذى تشنه النقابات لا

ينتهك قانون الأجر. وبالعكس فإنه يتحقق بفضله. فبدون تلك الوسائل للمقاومة التى تقدمها النقابات لن يحصل العامل حتى على ما ينبغى أن يحصل عليه وفقاً لقوانين نظام العمل المأجور» (٢٦) .

وفي عصر الإمبريالية والأزمة العامة للرأسمالية طمح الإمبرياليون وحلفاؤهم الطبقيون من معسكر الإقطاعيين المصريين، وكذلك البرجوازية المصرية الكبيرة، إلى أن يستخدموا فى مواجهة الطبقة العاملة أساليب القهر غير الاقتصادى بشكل متزايد. وفى هذا الصدد شكل عدم الاعتراف بالنقابات ومنع حكومتى محمد محمود وصدقى الإضرابات، والقمع الدموى لإضراب سنة ١٩٣٤، والاضطهاد الوحشى للعمال المشاركين فى النضال الإضرابى فى الأعوام ١٩٣٤ - ١٩٣٦ وفى عام ١٩٣٨، سلسلة واحدة من الإجراءات الموجهة ليس فقط لإخماد نضال التحرر الوطنى الذى سارت الطبقة العاملة فى طليعته ، بل أيضاً لإعاقة النضال الاقتصادى للعمال من أجل تحسين ظروفهم المعيشية. وقد ترأس الحكومات المصرية فى ذلك الوقت ممثلو الدوائر الإقطاعية - البرجوازية المرتبطة بشكل وثيق بالاحتكارات، والتى كانت تستخدم ضد الطبقة العاملة بشكل متزايد الاتساع الجيش والشرطة والمحاكم والوسائل الأخرى للقهر غير الاقتصادى.

وهكذا فقد تطورت الطبقة العاملة المصرية فى ظروف غير مواتية على الإطلاق، وتعرضت لضغط قوى مزدوج، فمن ناحية كان الجيش الدائم للعاطلين فى المدن، وفائض السكان الزراعيين الضخم الذى أدى إلى نمو المتعطلين بلا توقف، وتزايد تركيز رأس المال ونمو الاتحادات الإحتكارية فى مجال الصناعة والتجارة والمال، وتمركز قوى رأس المال فى إطار اتحاد الصناعات المصرية، والإخضاع الكامل للجهاز الحكومى لمصالح الاحتكارات . وضرورة الحصول على أعلى الأرباح وقمع النضال الاقتصادى والسياسى للطبقة العاملة من ناحية أخرى، هى العوامل الأساسية التى اشترطت الاشتداد الهائل لفعل قانونى الإفقار المطلق والنسبى للطبقة العاملة فى مصر ، والاستغلال الزائد لعمال مصر من قبل الرأسماليين الأجانب والمصريين .

كما أدى هذا الضغط المزدوج، الذى كان نتيجة مباشرة للاستغلال الإمبريالى واستمرار العلاقات شبه الإقطاعية فى الريف، إلى أن قوة العمل فى مصر كانت تحصل دائماً على أقل من قيمتها، كما أن الأجر ظل أقل بكثير من الحد الأدنى اللازم لمعيشة الأسرة العمالية .

قيمة قوة العمل والحد الأدنى
اللازم لمعيشة الأسرة العمالية

أشرنا فيما سبق إلى أن قيمة قوة العمل قد تحددت إلى درجة كبيرة «بالعادات والطموحات المعيشية» للفلاحين المصريين الذين كانوا يتعرضون لاستغلال وحشي. لكن من غير الصحيح أن نرجع قيمة قوة العمل بشكل كامل إلى مستوى الإحتياجات المعيشية للفلاحين الذين شكلوا المصدر الأساسي لتزايد صفوف البروليتاريا، وأن نغفل عواقب التطور العام للرأسمالية، وخاصة نمو الصناعة الآلية الكبيرة في مصر .

تتميز الطبقة العاملة عن الفلاحين في نواح عديدة من بينها المستوى الأكثر ارتفاعاً للاحتياجات المادية والروحية. وقد كتب ف. أ. لينين : «إن الصناعة الآلية الكبيرة ... تخلق... طبقة خاصة من السكان غريبة تماماً بالنسبة لفلاحي الماضي، وتتميز عنهم ببنية مختلفة للحياة ، والعلاقات الأسرية، ومستوى أرفع للاحتياجات، المادية منها والروحية»(٢٧).

فسلة النفقات الضرورية للعامل تضمن بعض النفقات التي لم يعرفها الفلاح. كما أن بعض النفقات العادية تزيد هي الأخرى بالضرورة. يكفي أن نذكر، على سبيل المثال، نفقات المواصلات والسكن والملابس . ففي ظروف العمل في المصنع في المدينة تصبح «الجلابية» القديمة للفلاح غير مريحة وخطيرة، ويستبدل بها عادة الملبس «الأوربي» الأغلى . ومن المعروف كذلك أنه في المدينة، في المصنع، تبلى الملابس أسرع مما تبلى في الريف (٢٨). وكل ذلك يزيد النفقات العامة على الملبس .

وكذلك فإن ظروف السكن الصعبة في المدن المصرية، والتكدس الرهيب للأحياء العمالية، قد أجبرت العمال على سكنى الضواحي في الأطراف النائية، التي كثيراً ما كانت تبعد كيلومترات عديدة عن مكان العمل، وبذلك تزايدت كثيراً نفقات المواصلات. وكان طول يوم العمل في العديد من فروع الإنتاج كبيراً جداً، إذ كان من غير النادر أن ينتهي بعد غروب الشمس، واضطر ذلك العامل لأن ينفق مبلغاً إضافياً لإضاءة مسكنه .

وأخيراً فإن تطور قوى الإنتاج ذاته كان من المحتم أن يؤدى مع الزمن إلى تغيير مستوى الحياة التقليدى في المدن، وتوسيع حجم ودائرة احتياجات كل السكان، بما في ذلك

العمال. وقد أكد ف. أ. لينين فى هذا الصدد أن «تطور الرأسمالية يجر وراءه حتماً ارتفاع مستوى احتياجات السكان بأكملهم وكذلك البروليتاريا العاملة» (٢٩) . كما ذكر ف. أ. لينين أن قانون تزايد الاحتياجات «أثر بأكمل شكل على تاريخ أوربا - فلتقارن مثلاً بين البروليتاريا الفرنسية فى نهاية القرن الثامن عشر وفى نهاية القرن التاسع عشر، أو بين العامل الإنجليزى فى أربعينات القرن التاسع عشر وبين العامل الإنجليزى المعاصر»(٣٠). إن ذلك القانون لم يكن من الممكن ألا يظهر فى مصر فى القرن العشرين أيضاً، ولو بدرجة أقل كثيراً.

ويرفع تطور التكنيك والآلات والعلم، وتزايد إنتاجية العمل مع الزمن، المتطلبات المناطة بالعامل المتوسط (من زاوية تعليمه التكنيكى والعام) وما إلى ذلك، وتؤدى بالتالى إلى نمو نفقات تعليم العمال. وتجر ظروف الحياة فى المدن الكبرى ذاتها وراءها توسيع المطالب الشخصية المادية والاهتمامات الروحية للعمال، وتولد احتياجات جديدة كثيرة (قراءة الجرائد، ارتياد دور السينما، المدارس وما إلى ذلك). ومن تلك الاحتياجات الجديدة كذلك الاحتياجات «الطبقية» : نفقات النقابات، والمعونة المقدمة لخزانتها، ودعم الرفاق المضربين .. إلخ.

ولا يساهم التطور السريع لوسائل الإعلام والاتصال (الصحف، الإذاعة، السينما) فقط بشكل مباشر فى زيادة النفقات اللازمة لها، بل يرفع أيضاً المستوى العام لاحتياجات العمال وأفراد أسرهم. والصناعة الرأسمالية الكبيرة ذاتها تولد حتماً الاتجاه إلى «تدويل» الاحتياجات بقدر معين، والتقليل النسبى للفجوة فى مستوى الاحتياجات بين البلاد المختلفة(٣١) .

ونتيجة لفعل كل تلك العوامل، وبقدر نمو الصناعة الكبيرة، والإنتاج على نطاق واسع، وخفض سعر بعض السلع، وارتفاع المستوى العام للإنتاج والثقافة، يتسع بالضرورة حجم ومكونات الاحتياجات المعيشية الضرورية لإعادة إنتاج قوة العمل، وترتفع كذلك قيمته . كما يعمل فى هذا الاتجاه تزايد تكثيف عمل العمال ، وهو ما يتطلب تعويضاً متزايداً للطاقة التى ينفقونها .

إن قيمة قوة العمل مقولة موضوعية، لكن من الصعب جداً تحديد مقدارها بطريقة مباشرة. لذلك يتعين التوجه لقياس مؤشر آخر : الحد الأدنى الضرورى لمعيشة أسرة العامل.

وعلى وجه الإجمال فإن مقداره (إذا حسب منهجياً واقتصادياً بطريقة صحيحة) يمكن أن يقترب من قيمة قوة العمل، برغم أنه يظل - كقاعدة - أقل منها . وتوضح المقارنة بين الحد الأدنى الضرورى للمعيشة وبين الأجر مستوى الفارق بين سعر قوة العمل وبين قيمتها. (برغم أن تلك المقارنة بعيدة لحد كبير عن أن تعكس ذلك الفارق بشكل كامل).

إن جميع حسابات الحد الأدنى الضرورى لمعيشة أسر العمال التى يجريها الإحصاء البرجوازى فى البلاد الرأسمالية تشوه الحقائق لصالح البرجوازية. ومثل هذه الحسابات تستهدف تمويه حالة بؤس الطبقة العاملة، وإخفاء زيادة غلاء المعيشة، وتقديم حالة العمال فى أحسن صورة. لكن ينبغى الاعتراف بأن حسابات الحد الأدنى الضرورى للمعيشة فى مصر، والتى جرت فى سنة ١٩١٣/١٩١٤، والتى تستند إليها الأرقام القياسية الشهرية لنفقات الأسر العمالية ولنفقة المعيشة فى المدن التى تم وضعها بعد ذلك، تحطم من تلك الزاوية جميع الأرقام القياسية وتعد مثالاً يبين كيف أن الإحصاء البرجوازى كثيراً ما يشوه الحقائق تماماً، ويخضع المادة الإحصائية لعملية «معالجة» تتوقف بعدها تماماً عن التوافق مع الواقع، وذلك لصالح السادة أصحاب الأعمال .

ولنقل - أولاً - بضع كلمات عن مبادئ وضع الحد الأدنى الضرورى للمعيشة : فى العادة فإنه حتى أشد المزيفين للإحصاءات الاجتماعية لا يدخلون فى حساباتهم للحد الأدنى للمعيشة بيانات متعلقة بالسلع الغذائية وحدها، بل يدخلون فيها أيضاً نفقات الملابس، وإيجار المسكن، والمواصلات، وبعض النفقات الأخرى الضرورية جداً للأسر العمالية (على سبيل المثال نفقات أتعاب الطبيب فى حالة المرض). ولا ينكر هذا المبدأ الإحصاء الإنجليزى - المصرى. ففى الأعمال التى تتناول مثل هذه القضايا ترد فى العادة جداول معقدة تتناول المقارنة بين نفقات الغذاء، والملبس، وأجر المسكن وما إلى ذلك، عند مختلف المجموعات الاجتماعية للسكان. ويرد مثل هذا الجدول، على سبيل المثال، فى أحد أجزاء المؤلف الضخم الذى وضعه «لهيطة» عن التطور الاقتصادى لمصر .

لكن كل ذلك مسألة نظرية . أما فى التطبيق العملى فقد حدث شئ مختلف. ففى حساب الحد الأدنى لمعيشة الأسر العمالية الذى تم تقديره على أساس أسعار عام ١٩١٣/١٩١٤ استبعد المؤلفون ببساطة كلا من نفقات الملابس، وإيجار المسكن، وغيرهما من البنود الرئيسية لجانب النفقات فى ميزانية الأسرة العمالية. وقد اشتمل ما يسمى الحد

الأدنى للمعيشة (واقعياً فقط) على نفقات المواد الغذائية، وكذلك الصابون والكيروسين. كما أنه في تلك الحسابات اختيرت معدلات أكثر من متواضعة لاستهلاك منتجات مهمة مثل الزيت واللحم، بالإضافة إلى أن الأسعار التى استخدمت كانت أسعار المنتجات ذات النوعية الرديئة. (زيت بذرة القطن مثلاً بدلاً من الزبد، وما إلى ذلك) (٣٢). ومن الواضح أنه كان يعتقد أنه من الطبيعى أن يعيش العمال فى الشارع، وأن يسيروا عراة، وأن ينتظروا الموت «بهدوء» فلا يرهقوا الأطباء بهموم إضافية. إن ذلك الحساب الواضح الزيف للحد الأدنى الضرورى للمعيشة، ويعد فى الوقت نفسه نوعاً من الاعتراف الصامت بأن الأجر الزهيد للعمال فى مصر لم يسمح لهم بأن يرتدوا ملابس أو أن يكون لهم سكن وما إلى ذلك. وعلاوة على هذا فنحن نرى أن الأجر لم يوفر للعامل حتى الغذاء المقبول.

ومن الواضح أن مفهوم «الحد الأدنى للمعيشة» للعامل عند الإحصائيين البرجوازيين الإنجليز والمصريين كان محدداً تماماً ولا يحتمل أكثر من معنى. وقد كان يعنى في أفضل الأحوال الحد الأدنى البيولوجي (البدنى) لوسائل المعيشة والذى يكفل للعامل فقط (وليس لأسرته) ألا يموت جوعاً. وبهذا الشكل فقد هبطوا بالعاملين - صانعى كل الخيرات المادية- إلى مستوى حيوانات الجر، وحرموهم من حيث الواقع كل الحقوق فى إشباع الاحتياجات الإنسانية شديدة الأولية فى السكن، والملبس، والتعليم، والخدمة الطبية، والاستجمام، والترفيه، والمتطلبات الثقافية، وغيرها. وقد قدم الإحصاء الإنجليزى - المصرى فيما بعد مثل ذلك الحد الأدنى «الحيوانى» حقا بوصفه مثالا ينبغى أن يحتذى ويعد تحقيقه «نجاحاً» كبيراً ! وفيما بعد حولت الإحصاءات البرجوازية ما يسمى «الحد الأدنى لمعيشة» أسرة العامل بطريقة غير ملحوظة إلى حد أقصى يمكن إدراكه فقط فى الأجل الطويل .

وفى عام ١٩١٤/١٩١٣ حسب الإحصاء الإنجليزى - المصرى ذلك المقدار الأدنى من النقود الذى كان ضرورياً لشراء المنتجات الغذائية، وكذلك الصابون والكيروسين للأسرة العمالية، انطلاقاً من المستوى الجارى لأسعار التجزئة. وطبقاً لتلك الحسابات بلغت نفقات الغذاء وإضاءة مسكن الأسرة العمالية المكونة من خمسة أشخاص ٢٣٩,٧ قرش شهرياً فى المتوسط. وقد بلغت نفقات الغذاء فى المتوسط حوالى ٦٤٪ من إجمالى نفقات الأسرة العمالية. وبهذا الشكل فإن الحد الأدنى الضرورى للمعيشة - وفقاً لتلك البيانات - كان ينبغى أن يكون ٣٧٠. قرشاً فى الشهر، أو ٤٤,٤ جنيه مصرى فى السنة (٣٣) . وحتى

هذا الرقم يرجح أن يكون مخفضاً حيث أنه - وفقاً لبيانات «أ. فالى» الذى بحث فى عام ١٩١١ ظروف حياة عمال الصناعة الآلية فى القاهرة - كانت النفقات السنوية لأسرة ذات احتياجات بالغة التواضع يتعين أن تصل إلى ٥٠ - ٦٠ جنيهاً، أو ٥ جنيهات شهرياً (٣٤). وقد أجرينا حساباً لقيمة الوجبة الغذائية لأسرة عامل تتكون من خمسة أشخاص (٣,٩ وحدة مستهلكة نسبية)(٣٥)، على أساس معدلات استهلاك المنتجات الغذائية الرئيسية الضرورية لإشباع الاحتياجات الفسيولوجية (الوظائفية) الدنيا للجسم، والتى قررها المتخصصون المصريون فى موضوع التغذية. ونتيجة مقارنة الرقم الذى حصلنا عليه بالبيانات الرسمية للإحصاء الإنجليزى - المصرى اتضح أن تلك البيانات تم خفضها إلى النصف. فلنورد تلك الحسابات التى وضعناها لسنة ١٩٣٨ : فى هذا العام جرى فى مصر لأول مرة بحث واسع بالعينة، وتم تحديد متوسط مستوى الأجور فى الصناعة والذى تعد بياناته ضرورية للمقارنة بمقدار الحد الأدنى للمعيشة .

ذكر كتاب الإحصاء السنوى المصرى للأعوام ١٩٣٧-١٩٣٨ أن النفقات الشهرية لأسرة عمالية مكونة من ٦,٣ فرد (٥ وحدات استهلاك نسبية) على المنتجات الغذائية، وكذلك الصابون والكيروسين بلغت فى عام ١٩٣٨ فى المتوسط ٢٧٩ قرشاً (٣٦) أو ٥٥,٨ قرش لوحدة الاستهلاك النسبية. ويبدو لنا أن مثل ذلك التكوين للأسرة العمالية ليس التكوين النمطى فى مصر، وأن الرقم الأقرب إلى الواقع هو الرقم (٥) وهو ما تشير إليه مثلاً بيانات تعداد السكان لسنة ١٩٤٧ المتعلقة بعدد وتكوين الأسر التى تسكن القاهرة والإسكندرية، وكذلك نتائج البحث بالعينة لظروف معيشة العمال فى الإسكندرية الذى أجرى عام ١٩٥٤(٣٧).

وأساس حساباتنا البيانات الواردة فى كتاب «كليلاند» «مشكلة السكان فى مصر» والمأخوذة عن الدكتور «ويلسون»، الذى وصل لها فى سياق أبحاثه لمقدار الحد الأدنى البيولوجى المطلق للاحتياجات من الغذاء بالنسبة لأسرة العامل المشتغل بالعمل الشاق .

ويجب أن يستهلك ذلك العامل فى اليوم ٥٠ جراماً من البروتين، و ٤٥ جراماً من الدهنيات، و ٥٠٠ جرام من المواد الكربوهيدراتية (النشويات) وأن تستهلك زوجته ٣٣,٢ جرام من البروتين، ٢٥ جراماً من الدهنيات، ٥٠٠ جرام من المواد الكربوهيدراتية (النشوية)، وأن يستهلك الأولاد ٤١,٥ جرام من البروتين، ٤١,٥ جرام من الدهنيات، ٥٠٠ جرام من المواد الكربوهيدراتية (النشوية). ويجب أن توفر تلك المستلزمات الغذائية للعامل الحصول

على ما لا يقل عن ٣٢٠٠ سعر حراري، ولكل من زوجته أو أولاده ٢٢٥٠ سعراً حرارياً في المتوسط. وتلك الوجبة ليست بالشئ المثالي، حيث أن الوضع الأفضل هو ما يوفر للعامل يومياً استهلاك ١٠٠ جرام من البروتين و ١٠٠ جرام من الدهنيات و ٥٠٠ جرام من المواد الكربوهيدراتية (النشوية)[٣٨]. ويمكن مقارنة هذه الأرقام مع بيانات «ر.موكيردجي» المتعلقة بالهند، والتي ينبغي للعامل البالغ وفقاً لها أن يستهلك يومياً ٨٥ جراماً من البروتين و ٦٠ جراماً من الدهنيات و ٦.٥ جرامات من المواد النشوية (الكربوهيدراتية)، كما يتعين أن يوفر له التكوين الكمي لتلك الوجبة الحصول على ما يتراوح بين ٣٠٠٠ و ٣٧٠٠ سعر حراري في اليوم [٣٩] . ومن هنا فإن معدل ويلسون هو الحد الأدنى الفسيولوجي (الوظائفي) لاستهلاك المنتجات الغذائية. ويوضح الجدول التالي (رقم ٣) مقدار وقيمة الوجبة الغذائية للأسرة العمالية في مصر في عام ١٩٣٨.

ومن هنا فإن الحد الأدنى للوجبة الغذائية التي كانت تكفل للعامل الحصول على ١١٢٦ جراماً من المنتجات في اليوم [٤٠] لم تتكلف ٥٥,٨ قرش في الشهر بالنسبة للشخص الواحد البالغ كما زعم مؤلفو «كتاب الإحصاء السنوي»، بل ٩٤,٤ قرش. وبالتالي فإن قيمة المنتجات الغذائية التي أدرجها الإحصاء الإنجليزي - المصري في الوجبة النمطية للأسرة العمالية حققت فقط الحصول على ٥٨٪ من الحد الأدنى الفسيولوجي للأسرة العمالية .(بل وأقل من ذلك واقعياً حيث إنه دخل فيها نفقات الصابون والكحول والكيروسين). وكان الأقرب كثيراً للواقع هو البيانات التي تضمنها كتاب الإحصاء السنوي المشار إليه نفسه عن ميزانية الغذاء لأسرة الموظف الحكومي الصغير الذي تراوح دخله الشهري بين ١٢ و ١٨ جنيها. فقد أنفقت هذه الأسرة على شراء المواد الغذائية بالنسبة لكل وحدة استهلاك نسبية في عام ١٩٣٨ حوالي ٩٠ قرشاً، وبالنسبة لـ ٦,٣ فرد ٤٤٨ قرشا[٤١] وكان هذا المبلغ كافياً لتوفير الوجبة الغذائية العادية .

وبتقدير رقم تقريبي لنفقات الغذاء للأسرة العمالية يمكن الانتقال مباشرة لحساب الحد الأدنى للمعيشة الذي كان كفيلاً - بهذه الدرجة أو تلك - أن يوفر الظروف الطبيعية لإعادة إنتاج قوة العمل . إن نفقات شراء الحد الأدنى الضروري من المنتجات الغذائية تشكل أساس ميزانية الأسرة العمالية، ويمكن تحديدها بدقة نسبية . لكن الأمر مختلف بالنسبة لنفقات الحصول على الملابس، وإيجار السكن، والمواصلات، حيث من الصعب تحديد مقياس موضوعي

جدول رقم (٣)

الوجبة الغذائية لأسرة عمالية من خمسة
أفراد فى مصر فى عام ١٩٣٨ وقيمتها *

المنتجات	استهلاك المنتجات فى السنة بالكيلو جرام				القدرة الحرارية للمنتجات (بآلاف السعرات الحرارية)	أسعار المنتجات (بالقروش)	ملاحظات
	الإجمالى	البروتينية منها	الدهنيات منها	الكربوهيدراتية منها			
١ - خبز القمح	٨٥٠	٢٤	١٢,٧٥	٦١٢	٢٧٣٧	١٩٧٢	(١) أخذ فى الحساب أرخص الخضروات : الطماطم
٢ - خبز الأذرة	١٥٠	٣	٦,٦	١,٢	٤٩٦	٢١٦	
٣ - اللحم	١٧٥	٣٥	٩,٧	---	٢٢٠	١١٥٥	
٤ - الخضروات (١)	٦٠	٠,٣	--	١,٨	٩	٥٣	(٢) محل الجبن كان من الممكن أخذ اللبن . ٦٦لترا
٥ - الزبد	٤٢,٦	---	٤٠	---	٣٦١	٥٠٣	
٦ - السكر	٤٥	---	--	٤٥	١٨٤	١٣٠	
٧ - الأرز	١٠٠	٦	٠,٤	٧٦	٣٤٢	١٣٢	
٨ - الجبن (٢)	٢٧	٥,٧	٠,٣	---	٢٦	١٣٢	
٩ - الفول	٣٠	٠,٥	٠,٣	٢,٤	١٦	٣٩	(٣) أخذ فى الحسبا أرخص الفواكه : البلح
١٠ - الفواكه (٣)	١٢٤	٠,٦	٠,٦	٣١,٢	١٢٤	١٧٩	
الإجمالى فى السنة (مقرب لوحدات كاملة)	١٦٠٤	٧٥	٧١	٨٧٢	٤٥١٥	٤٥١١	

* مكونات المستلزمات، والقدرة الحرارية للمنتجات، ومحتواها البروتيني والدهني والكهربوهيدراتى فى: W. Cleland. Population Problem in Egypt. Lancaster, 1936, P.120.

وقد قمنا بتصحيح المعدلات لنحصل على الحد الأدنى البيولوچى (البدنى) لويلسون. بالنسبة لأسعار المنتجات المتضمنة هنا، انظر: "Annuaire Statistique d'Egypt 1937/38", PP.472-473.

سعر ١ كيلوجرام من خبز القمح ٢,٣٢ قرش، ومن خبز الذرة ١,٤٤ قرش، ومن اللحم (الأرخص سعراً) ٦,٦ قرش، والجبن ٤,٩، والأرز ١,٣، والسكر ٢,٩، والفول ١,١٥، والخضروات (الطماطم) ٠,٨٩، والزبد ١١,٨، والفواكه (البلح) ١,٤٤ قرش .

معين، فنحن لا نملك بيانات عن أي معدلات لها أساس علمي بخصوص السكن والملابس وما إلى ذلك فيما يتعلق بمصر. ولذلك فمن الضروري الاقتراب من الموضوع بطريق أخرى.

من المعروف أن النسبة بين مختلف بنود النفقات فى ميزانيات المجموعات الاجتماعية المختلفة من السكان تتوقف بشكل مباشر على مقدار دخولها، كما تدل بدورها على مستواها المعيشى . فكلما كان الوزن النسبى لنفقات الغذاء مرتفعاً، قل ما يتبقى لإشباع جميع الاحتياجات المادية والروحية الأخرى وكان مستوى معيشة الأسرة العمالية منخفضاً. وبالعكس، فكلما كان النصيب النسبى للنفقات الأخرى (غير الغذاء) مرتفعاً كان مستوى معيشة تلك المجموعة من الناس مرتفعاً (بشرط ثبات العوامل الأخرى) . وعند القيام بأحد أبحاث الميزانية فى مصر تم الوصول - على سبيل المثال - للنتائج التالية : بالنسبة للأسر التى يقل دخلها عن ٥ جنيهات مصرية في الشهر بلغت نفقات الغذاء ٦٦,٥٪، وبالنسبة للأسر التى تراوح دخلها بين ٥ و ١٠ جنيهات كانت تلك النفقات حوالى ٦٠,٥٪، وبالنسبة للأسر ذات الدخل من ١٠ إلى ٢٠ جنيها لم تزد تلك النفقات على ٥٢,١٪، والأسر ذات الدخل من ٢٠ إلى ٥٠ جنيها حوالى ٤٢,٧٪، وأخيراً فبالنسبة للأسر ذات الدخل الذى يزيد على ٥٠ جنيهاً مصرياً فى الشهر كانت نفقات الغذاء ٢٧,٢٪ فقط من إجمالى النفقات (٤٢) .

كيف إذن ينبغى أن تكون النسبة بين نفقات الغذاء والنفقات الأخرى فى ظروف مصر حتى تتوفر لأسرة العامل ظروف «مقبولة» نسبياً للمعيشة؟ . لدى تحليل ٣٣٣٣ ميزانية أسرية - والذى أجرته جمعية الدراسات الاجتماعية التابعة لجامعة القاهرة فى عام ١٩٣٨ (غطت استمارات الميزانية ١٦٩٠٠ شخص كانوا يعيشون في المدن المختلفة. ومن الواضح أنها معبرة عن الواقع بدرجة كافية) - اتضح أن الغالبية الساحقة من الأسر التى شملها البحث كانت تنفق على الغذاء حوالى ٦٢ - ٦٣٪ من دخلها، وأنها كانت تعيش تحت خط الفقر [٤٣]. وقد عاشت مجموعة واحدة فقط من الأسر فى ظروف مقبولة نسبياً. ولدى هذه المجموعة بلغت نفقات الغذاء حوالى ٤٨٪ فقط من مجمل الميزانية [٤٤] . وهذا الرقم متوافق مع بيانات ميزانية أسر الموظفين الحكوميين الصغار التى بلغت لديها نفقات الغذاء وإنارة وتدفئة السكن فى سنة ١٩١٣ ما قدره ٥١,٩٪، وانخفضت فى عام ١٩٣٩ - بعد تغيير القاعدة القديمة للرقم القياسى لنفقة المعيشة بقاعدة جديدة (مع الأخذ في الاعتبار

بالتغييرات التى طرأت على ظروف معيشة السكان) - إلى ٤٥٪ وفقاً للبيانات الرسمية[٤٥]. وهنا نورد لمجرد المقارنة حسابات «موكيردجى» حيث افترض أنه فى ظروف الهند كان يتعين على الأسرة العمالية أن تنفق على الغذاء والتدفئة والإنارة حوالى ٥٣,٣٪ من أجرها [٤٦].

وإذا أخذنا فى الحسبان البيانات المذكورة يمكن أن نرى أن الحد الأدنى لمعيشة الأسرة العمالية فى مصر، الذى يراعى ظروف حياة السكان ويحقق فى الوقت ذاته الحد الأدنى لإشباع الاحتياجات الأساسية للعاملين الذين كانوا يعيشون فى المدن، كان ينبغى أن يصل إلى ٢٠٠٪ من مستوى نفقات الغذاء. وقد وصل بالتالى فى عام ١٩٣٨ إلى ٧٥٠ قرشاً فى الشهر، أو ٩٠ جنيها مصرياً فى السنة . ومن هذا المبلغ كان من الضرورى أن ينفق على الغذاء وحده لأسرة مكونة من خمسة أفراد (٣,٩ وحدة استهلاك نسبية) ٤٥ جنيها فى السنة، أو ٣,٧٥ جنيه فى الشهر.

ومن الضرورى أن نضيف مرة أخرى أن هذا الحد الأدنى للمعيشة كان أقل تواضعاً من القيمة الكاملة لقوة العمل، حيث إنه يستبعد الكثير من النفقات الضرورية، ولا يشمل إشباع الاحتياجات المختلفة للعمال (على سبيل المثال النفقات اللازمة للنقابات، وللتأمين .. إلخ). والآن يتبقى علينا أن نقارن نقط هذا الحد الأدنى الضرورى للمعيشة بأجر العمال المصريين.

هوامش الفصل الثانى

(١) ك. ماركس، رأس المال . المجلد الأول، ص ٥٢٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٧٨.

(٣) المرجع نفسه.

(٤) المرجع السابق، ص ١٧٧-١٧٨.

(٥) انظر : A.E. Crowchley, The Economic Development of Modern Egypt. London, 1938, P. 14.

ويعتقد بعض الباحثين أن الرقم الأول مبالغ فيه. وقد حددوا عدد سكان مصر فى ظل الرومانيين والعرب بـ ٧ ملايين نسمة. لكن حقيقة التقلص الكبير لعدد السكان

فى ظل حكم المماليك والأتراك هى فى حد ذاتها حقيقة معترف بها من الجميع . انظر فى ذلك : ش. عيسوى مصر فى القرون الوسطى. موسكو، ١٩٥٨. ص ٤٥، ٥٤

(٦) ف. أ. لينين. الأعمال الكاملة مجلد ١ ، ص ١٠٢ .

(٧) انظر : A. el. Maraghi. La legislation du Travail en Egypte. Paris, 1937, P.65.

(٨) "Rapport de la commission du commerce et de l'industrie", P.48: Clerget. Op.Cit., Vol. II, PP. 15-16, 164.

وقد كان المتعطلون في القاهره كثيرين بصفة خاصة فى أوساط عمال البناء الذين كانوا فى غالبيتهم وافدين من الريف .

(٩) "L' Egypte contemporaine", 1936, mai, P. 456.

(١٠) "Revue d' Egypte economique et financiére", 1937, No. 231.

(١١) "Revue d' Egypte economique et financiérei", 1933, No. 76.

(١٢) انظر : F. M. Harbison, J. A. Ibrahim. Op.cit., P. 117 .

(١٣) "Preliminary Report on the World Social Situation", P. 159,

(١٤) انظر : El-Gritly. The Structure of Modern Industry in Egypt. Cairo, 1947, P. 539.

ووفقاً لبيانات الإحصاء الصناعى عمل حوالى ٢٠٪ من مجمل المشروعات أقل من ٤٨ ساعة فى الأسبوع بسبب الطاقات المعطلة الكبيرة فى الجهاز الإنتاجى .

(١٥) انظر : Ch. Issawi. Op.cit., PP. 152-153.

(١٦) انظر : A. el-Maraghi. Op.cit., PP. 69, 57-58 :

(١٧) "Revue d' Egypte économique et financiére", 1933, No. 76.

(١٨) "Revue d' Egypte économique et financiére", 1945, No. 654.

(١٩) "Revue d' Egypte économique et financiére", 1936, No. 182.

(٢٠) انظر : الترجمة الروسية لتقرير «بتلر» فى كتاب «وثائق عن القضايا القومية والاستعمار». موسكو، ١٩٣٣، العدد ٢.

(٢١) "Revue d' Egypte économique et financiére", 1944, No: 605, 627.

(٢٢) "Annuaire Statistique d' Egypte 1945/46 - 1946/47", PP. 52-53.

(٢٣) انظر : تقرير الاتحاد لسنة ١٩٣٦. فى : "Revue d' Egypte économique finan-ciére", 1936, No. 190.

(٢٤) Ch. Issawi Op. cit., P. 95 .

(٢٥) El-Gritly. Op. cit., P. 535 .

(٢٦) ك. ماركس، ف. إنجلز. المؤلفات الكاملة، مجلد ١٥، ص ٥٦٢ .

(٢٧) ف. أ. لينين. المؤلفات الكاملة . مجلد ٣، ص ٥٤٧ .

(٢٨) لاحظ الاقتصاديون الإنجليز هذه الحقيقة مبكراً فى القرن التاسع عشر . انظر : ى.كوشينسكى. حالة الطبقة العاملة فى إنجلترا (١٨٨٢-١٩٥٦). موسكو، ١٩٥٨، ص٤١.

(٢٩) ف. أ. لينين . المؤلفات الكاملة . المجلد ١، ص ١٠١.

(٣٠) المصدر السابق، ص ١٠١.

(٣١) كتب ف. أ. لينين عن المعادلة بين «ظروف النشاط الاقتصادى والحياة فى البلاد المختلفة بتأثير الصناعة الكبيرة والتبادل ورأس المال المالى». ف. أ. لينين. المؤلفات الكاملة. المجلد ٢٧، ص ٣٧٨ .

(٣٢) "Annuaire Statistique d' Egypte 1929/30", P. 375.

انظر تفصيل هذه المسألة فيما بعد .

(٣٣) محسوب وفقاً لـ : "Annuaire Statistique d' Egypte 1929/30", P. 375; M. Anis- A Study of the National Income of Egypt. Cairo, 1950, P. 918;

م. ف. لهبطة . التاريخ الاقتصادى لمصر فى ظل فؤاد الأول . الجزء الثانى ، ص ٢٥٩

(٣٤) انظر : Clerget. Op. cit., Vol. II, PP. 154-155.

(٣٥) العامل وزوجته وثلاثة أطفال يقل عمرهم عن ١٤ سنة .

(٣٦) "Annuaire Statistique d' Egypte 1937/38", P. 497 .

(٣٧) "Annuaire Statistique d' Egypte 1954/55", P. 23, H. el-Saaty and G.K. Hirabayashi. Op.cit., P. 99.

وقد وضّح البحث أن أسرة العمال تشكلت فى المتوسط من ٤,٩٧ شخص. قارن أيضاً: ر.موكيردجى. الطبقة العاملة فى الهند. موسكو، ١٩٥٢، ص ٢٠٣-٢٠٤ .

(٣٨) انظر : W. Cleland. Population Problem in Egypt.Lanaster, 1936, PP. 76-77.

(٣٩) انظر : ر. موكيردجى. المرجع السابق، ص ٢٠١ .

(٤٠) بلغت تلك الوجبة فى الهند ١٣٨٦ جراماً. انظر : ب. سينج. مشكلة الغذاء فى الهند . موسكو، ١٩٥١، ص ٤٧ (ترجمة إلى اللغة الروسية) .

(٤١) "Annuaire Statistique d' Egypte 1937/38", P. 496.

(٤٢) انظر : M. A. Anis. Op. cit., P. 918 .

(٤٣) إن نتائج الدراسة ذاتها تم نشرها تحت عنوان «تقرير حول دراسة الفقر» .

(٤٤) أنظر : Z. Badaoui. Les Problemes du Travail et les Organisation des Ouvrieres en Egypte. P. 62.

(٤٥) "Annuaire Statistique d' Egypte 1929/30" P. 347; M. A. Anis. Op. cit., P. 880 .

وقد كانت النفقات الأخرى فى سنة ١٩١٣ كالتالى : السكن ١١,٧٪، الملابس والأحذية ١٦,٧٪، التعليم ٦,١٪، المواصلات ١,٤٪، السجائر والمشروبات وما إلى ذلك ٥,٨٪، بنود أخرى ٦,٤٪، انظر حول ذلك أيضا كتاب : ف. م. أتساميا، تشكل الطبقة العاملة فى مصر ووضعها الاقتصادى (١٩١٤ - ١٩٥٢). موسكو، ١٩٦. .

(٤٦) انظر : ر. موكيردجى . مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .

الفصل الثالث
اجور عمال الصناعة وظروف حياتهم وعملهم

فى بداية القرن العشرين توقف مقدار الأجر الاسمى إلى حد كبير فى العديد من فروع الإنتاج، وخاصة فى الصناعة الموسمية، على مستوى أجور العمال الزراعيين. وعلى سبيل المثال فإن أجر عمال صناعة حلج الأقطان فى عام ١٩٠٩ لم يتجاوز ٢,٥-٣ قروش فى اليوم مقابل ١٤-١٦ ساعة من العمل المنهك في أماكن خانقة ممتلئة بالغبار الضار(١).

لقد كان كافياً تحديد الأجر فى الصناعة عند ذلك المستوى الذى تجاوز فقط بشكل طفيف الأجر المعتاد للعامل الزراعى، حتى يتحقق تدفق واسع لقوة العمل إلى المدينة. ونتيجة لهذا تقلب متوسط أجور عمال صناعات النسيج، والأسمنت والسكر، وحلج الأقطان، وعصر الزيوت، والبناء، فى حدود تتراوح من ٣ إلى ١ قروش. ووفقاً لبيانات إحصاء السكان لعام ١٩٠٧ حصل العمال فى صناعة النسيج فى المتوسط على ما لا يزيد على ٤ قروش فى اليوم (٢) وفى عام ١٩١٣ حصل عمال الحفر والعمال غير المهرة فى مجال البناء على ٤-٦ قروش فى اليوم، وعمال الزجاج على ١٠ قروش، وعمال صناعة السكر على ٥ - ٨ قروش، و العطشجية والعمال غير المهرة فى السكك الحديدية على ٤ - ٧ قروش، وعمال مصانع الطوب على ٦-٨ قروش، وصناعة الأسمنت على ٦-٨ قروش .. إلخ(٣). وقد حصل العمال المهرة (الميكانيكيون، الكهربائيون وغيرهم) على أجر أعلى بعض الشئ يصل إلى ١٥-٢٠ قرشاً فى اليوم. ولكنهم كانوا فى الغالب من الأجانب. أما العمال المصريون - فلاحو الأمس - فلم يكن لهم- كقاعدة - حرفة، وكانوا مضطرين إلى القيام بالأعمال الأكثر عبئاً «وقذارة»، وحصلوا على أجر يقل عدة مرات عن أجر العمال الأجانب(٤).

وفى الفترة ١٩٠٧-١٩١٤، ونتيجة للنزوح الواسع للفلاحين إلى المدينة بحثاً عن الرزق، وخاصة من المناطق الأشد ضيقاً من حيث مساحة الأراضى، وكذلك نتيجة لإفلاس الحرفيين، ولوحظت البطالة التى وصلت لحجم كبير بين عمال المدن (عمال البناء مثلا)(٥). ولم يكن من الممكن ألا يمارس ذلك ضغطاً على مستوى الأجر، ويؤدى إلى هبوطه، الأمر الذى توجد

بشأنه عدة شهادات من المؤلفين البرجوازيين[٦] . وقد تجلى الاعتماد المباشر لمستوى الأجر على أحجام فائض السكان الزراعيين بصفة خاصة فى حقيقة أن أجر العمال فى المديريات التى كان تركز الأرض فيها فى أيدى الإقطاعيين كبيراً، والتى كان يلمس فيها بشكل حاد «التعطش إلى الأرض» لدى الفلاحين، مثل الشرقية ، كان أقل كثيراً منه فى القاهرة أو من متوسط الأجر فى البلاد عموماً. وعلى سبيل المثال ففى عام ١٩٠٣ بلغ أجر عامل الحفر فى القاهرة حسب البيانات الرسمية ٦ قروش فى اليوم، وبلغ متوسط أجره فى عموم مصر ٤,٥ قرش، بينما حصل الحفار فى الشرقية على ٢,٥ قرش فقط . ولكن العامل لم يحصل حتى على هذا الأجر الزهيد كاملاً. فقد استخدم الرأسماليون على نطاق واسع نظام الغرامات وكل الخصومات الممكنة. وقد وصلت الخصومات «القانونية» وحدها إلى ٧ - ١٣٪ من الأجر[٧]. وعلاوة على ذلك كان ينبغى أن يعطى العامل جزءاً من أجره للوسيط فى عملية الإستخدام «الريس» الذى لم يتوقف عليه الحصول على العمل فقط، بل الفصل منه أيضاً. وبهذه الطريقة ففى عام ١٩١٣ حصل العمال غير المهرة فى مصانع السكر وحلج الأقطان، وكذلك حصل عشرات الآلاف من النساجين وعمال فروع الإنتاج الأخرى، على أجر مثل ٣٠٪ فقط من الحد الأدنى الضرورى للمعيشة. وقد سمح لهم فقط بشراء نصف كمية المنتجات التى كان الإحصاء البرجوازى الإنجليزى - المصرى نفسه يعدها الحد الأدنى الضرورى لمعيشة الأسرة العمالية . وقد حصل عمال البناء الذين كانوا يتقاضون ٦ قروش فى اليوم على ما يقل عن الحد الأدنى للمعيشة مرتين، وأقل بكثير مما كان ضرورياً لشراء حد الكفاف لوسائل المعيشة. ولم يتمكن سوى العمال الذين كانوا يحصلون على ١٠ - ١٥ قرشاً فى اليوم وحدهم (وقد كانوا أقلية ضئيلة) من تدبير أمورهم المعيشية والمحافظة على مستوى للمعيشة مقبول لحد ما.

إن البيانات المتفرقة التى أوردناها، والمستمدة من كتب الإحصاء السنوية، وبعض أعمال الاقتصاديين تقدم بالطبع تصوراً تقريبياً عن مستوى أجر العمال المصريين. والبيانات الأكثر اكتمالاً لأجر العمال المصريين تغطى سنوات ١٩٣٦، ١٩٣٨.

فوفق بيانات رئيسى اتحاد الصناعات المصرى «نوس» فى عام ١٩٣٦ كان متوسط الأجر السنوى لـ ١٥٠، ألفاً من العمال المشتغلين فى المشروعات الداخلة فى الاتحاد ٢٠ جنيهاً مصرياً[٨]. وفى عام ١٩٣٨ أجرت وزارة الصناعة والتجارة دراسة شملت ١٥٨،١ألف عامل -

أى الجزء الأكبر من البروليتاريا الصناعية - . وقد تمخضت تلك الدراسة عن النتائج التالية[٩] :

العمـال	القروش فى اليوم
المصريـون	
الرجال	٨,٨
النساء	٤,٣
الصبية	٢,٤
الفتيات	٢,٩
الأجانـب	
الرجال	٢٨,٩
النساء	١٢,٢
الصبية	٦,٦
الفتيات	٤,٧

ولم يتجاوز متوسط الأجر فى الصناعة (مع الأخذ فى الاعتبار بالفارق بين أجور الرجال والنساء والأطفال) ٧,٧٦ قرش فى اليوم ، ومتوسط الأجر السنوى للعامل ٢٢,٣ جنيه مصرى (بحساب ٢٨٨ يوم عمل فى السنة)، وكان متوسط أجر الرجال ٢٥,٣ جنيه سنوياً.

وبسبب ظروف إجراء الدراسة ذاتها، فإنها لم تشمل عمال المشروعات الصغيرة الذين كانوا يحصلون على أجر أشد ضآلة. لذلك فإن متوسط الأرقام العامة التى حصل عليها كان مبالغاً فيه بعض الشئ. ثم إنه يجب التنبيه إلى أن جميع البيانات حول مستوى أجر العمال تم الحصول عليها عن طريق سؤال أصحاب الأعمال [١٠] . وأخيراً فتلك البيانات تضمنت أيضاً أجور بعض شرائح صغار الموظفين [١١]. وبرغم كل تلك الأخطاء فإن الأرقام المذكورة تتحدث بنفسها عن نفسها .

ولكن كل تلك مقادير وسطية، وبوصفها كذلك فهى تخفى فارقاً ضخماً في أجور مختلف شرائح العمال. فإذا أخذنا صناعتى غزل ونسج الأقطان اللتين شملت الدراسة ٢٢.٣ من مشروعاتهما، فقد بلغ أجر الرجال فيهما ٦,٦٣ قرش، والعاملات البالغات ٥,٧٤ قرش، والصبية ١,٤٤ قرش، والبنات ٢,٤٨ قرش، وبلغ متوسط الأجر فى الفرع ٦,٠٦ قرش فقط فى(١٢) اليوم، أو ١٧,٥ جنيه فى السنة، أو مالا يزيد على ٧٨٪ من متوسط الأجر فى الصناعة المصرية .

والشئ نفسه كان حادثا حتى فى أكبر مجمعات النسيج فى المحلة الكبرى، حيث كانت فئات الأجر عموماً أعلى منها فى المشروعات الصغيرة، وحيث استمر العمل طوال العام، فوفقاً للبيانات المبالغ فيها التى أوردها م. ك. الفلكى – مؤلف سيرة الحياة الرسمية لطلعت حرب– لم يتجاوز متوسط أجر العمال ٢٠ جنيها فى السنة (١٣) .

ويتضمن الجدول رقم (٤) بيانات حول بعض تلك الفروع التى كانت أجور العمال فيها متدنية بشكل خاص.

وقد وردت بصحيفة «الأهرام» فى عام ١٩٣٨ أخبار غير قليلة عن الإضرابات فى قطاع الصناعة (١٤). ويتضح من طلبات العمال برفع الأجور أنه فى صناعة الأحذية، والسكر، وفى مصانع غزل الحرير، لم يتجاوز الأجر، كقاعدة، ٤ إلى ٦ قروش فى اليوم.

ولكن هذه الأرقام الوسطية الخاصة ببعض فروع الإنتاج كانت تخفى بدورها كذلك فروقاً ضخمة فى مستوى الأجر بين المراكز الصناعية الكبرى كالقاهرة والإسكندرية ومدن قناة السويس من ناحية، والمناطق الداخلية للوجهين البحرى والقبلى من ناحية أخرى. ومن ذلك فإن أجر العمال المشتغلين فى مشروعات تصنيع المنتجات الزراعية الموجودة فى الوجه البحرى بلغ ٥٨٪ فقط من مستوى أجر عمال ذلك الفرع المشتغلين فى الإسكندرية. وكان الفارق بين أجر عمال الوجه البحري وأجر عمال الإسكندرية المشتغلين بتصنيع المنتجات الحيوانية ٤٥٪. وفي صناعة السجائر والدخان لم يحصل العمال فى مشروعات الوجه البحرى إلا على ٤٣٪ من أجر عمال الإسكندرية ، وفى صناعة الورق ٥٧٪، وفى صناعة النسيج ٥٢٪، وفى مجال الخياطة ٥٢٪، وفى صناعة المعادن ٤٤٪، وهكذا. وعلى وجه الإجمال بالنسبة لجميع الفروع بلغ أجر العمال فى أقاليم الوجهين البحرى والقبلى حوالى ٥٥٪ من متوسط الأجر فى الإسكندرية (١٥). وفى ذلك الحين كانت أسعار المنتجات الاستهلاكية الأساسية فى أقاليم

الوجهين البحرى والقبلى تمثل حوالى ٨٨٪ من مستواها فى الإسكندرية (١٦).

وبهذا الشكل فإن المستوى المنخفض جداً للأجر فى الأقاليم بالمقارنة بالقاهرة والإسكندرية لا يفسره أبداً فارق أسعار السلع الاستهلاكية فى تلك المناطق، بل يفسره بالدرجة الأولى

جدول رقم (٤)

الأجور فى فروع الإنتاج التى تتميز بانخفاض الأجور المدفوعة *

فروع الإنتاج	الأجر اليومى بالقروش	الأجر السنوى بالجنيه
إنتاج الأقمشة الصوفية	٤,٧	١٣,٥٣
طرق النحاس والقصدير	٤,١	١١,٨
صناعة البراميل وغيرها من الفوارغ للتعبئة	٣,٨	١٠,٩٤
أعمال النجارة	٣,٣	٩,٥
الصناعات المعدنية	٣,٣	٩,٥
صناعة الملابس الجاهزة	٣	٨,٦٤
صناعة السجاد والحصر	١,٦	٤,٦

* El-Gritly. Op. cit., P. 229

* الأجر السنوى من حسابنا ، المؤلف .

ضغط جيش العمل الاحتياطى الهائل فى الزراعة، والذي كان يتم الإحساس به بقوة أكبر فى الأماكن التى كان تعطش الفلاحين للأرض فيها بالغ الحدة، ويلغ فيها تركز الأرض فى أيدى الإقطاعيين أعلى مستوياته. وفي المناطق الداخلية كان التغير فى قوة العمل أيضاً كبيراً بدرجة استثنائية، كما كان الوزن النسبى لفروع الإنتاج الموسمية مرتفعاً، وكانت الصلات بين

غالبية العمال والأرض وثيقة. وقد صعب كل ذلك تنظيم النقابات العمالية ونضالها من أجل زيادة الأجور.

حتى الآن تحدثنا عن متوسط الأجر حسب الفروع. لكن ينبغي الإشارة إلى أنه في كل مصنع حصلت غالبية العمال على أقل بكثير من متوسط الأجر. وهكذا ففي مشروع كبير قام بدراسته «حبيب» حصل ٦٣٪ من العمال على أقل من متوسط الأجر بالنسبة للمشروع ككل. وفي مصنع السكر في الحوامدية حصل ما يزيد على ٦٥٪ من العمال على أقل من متوسط الأجر (١٧). وهكذا فإن غالبية عمال مصر (المشتغلين في صناعات النسيج، والسكر، والبناء، والخياطة، وغيرها من فروع الصناعة في المشاريع الموجودة في المناطق الداخلية) كانوا يحصلون في عام ١٩٣٨ على أقل من ٧,٧٦ قرش، وقد حصلوا على ما يتراوح بين ٣ إلى ٦ قروش في اليوم.

وكانت أعلى الأجور من نصيب العمال المشتغلين في تلك الفروع التي كانت تتطلب استخدام العاملين المهرة في : إنتاج الأدوات والآلات حيث بلغ متوسط الأجر ٠٤ ,١ قرش في اليوم أو ٠٣ جنيها في السنة، وفي الصناعات الكيماوية التي بلغ ذلك المتوسط فيها ٩,٩٨ قرش في اليوم أو ٢٨,٧٥ جنيه في السنة، وفي صناعة البترول حيث بلغ متوسط الأجر ١٠ قروش في اليوم، أو ٢٨,٧٥ جنيه في السنة، وهكذا (١٨) . ولكن في تلك الفروع بالذات كان يشتغل أقل عدد من العمال. وبالنسبة إلى شريحة قليلة من العمال المهرة فقد كانوا يتقاضون في اليوم من ٢٠ إلى ٣٠ قرشاً، ولكنهم كانوا في غالبيتهم من الأجانب. وفي أوساط المصريين قدر إجمالي عددهم في تلك الشريحة بما لا يزيد على ٣ - ٥ آلاف .

ولم يحصل العمال المصريون ببساطة على أجر منخفض، بل على أجر بائس «كولونيالي»، مما يعني استغلالهم الزائد من جانب رأس المال المالي الأجنبي. وإذا قارنا بين أجر العمال المصريين وأجر عمال إنجلترا والولايات المتحدة لاتضح أن أجر الساعة للعامل المصري في عام ١٩٣٨ بلغ ٠,٨٢ قرش في حين وصل ذلك الأجر في إنجلترا إلى ٧ قروش، وفي الولايات المتحدة إلى ١٦ قرشاً. وبهذا الشكل فقد كان الأجر في مصر أقل من الأجر في إنجلترا بمعدل ٨,٥ مرة، ومنه في الولايات المتحدة بمقدار ١٩,٥ مرة (١٩). وقد بلغ أجر عاملة النسيج الإنجليزية ٣,٥ قرش في الساعة ، وعاملة النسيج المصرية ٠,٥٤ قرش، أو ما هو أقل بمعدل ٦,٥ مرة. أما ما يتعلق بالفارق في الأجر الحقيقي فقد كان أكبر لأن أسعار الخبز

والأقمشة القطنية والسكر وغيرها من السلع الزراعية والصناعية كانت أعلى فى مصر منها فى إنجلترا أو الولايات المتحدة (٢٠) .

وقد كان مستوى الأجر فى الصناعة المصرية منخفضاً ليس فقط بالمقارنة بالبلاد الطليعية، بل بالمقارنة بالبلاد المتخلفة اقتصادياً. وهكذا يمكن مقابلة متوسط الأجر السنوى للعامل المصرى والذى بلغ ٢٢,٣ جنيه مصرى بأجر العامل التركى (٧٧,٨ جنيه مصرى)، والبروليتارى السورى (٥٢ جنيهاً مصرياً)، والعامل العربى فى فلسطين (٦٨ جنيهاً مصرياً) (٢١).

وكان الفارق بين أجر العمال المصريين الصناعيين والعمال الزراعيين أقل من ذلك بكثير. ففى الوقت الذى كان الجزء الأكبر من عمال الصناعة يحصلون فيه على ٣ - ٦ قروش فى اليوم، وقد كانت بعض مجموعات العمال المأجورين فى، الصناعات الحرفية تحصل حتى على ما يقرب من قرشين، كان أجر العمال الزراعيين حوالى ٢,٥ قرش فى اليوم. وإذا وضعنا فى الاعتبار أن المنتجات الغذائية الأساسية فى المدن كانت أغلى منها فى الريف، يصير من الواضح أن أجر أضخم فصائل الطبقة العاملة (النساجون، عمال حلج الأقطان، وصناعات السكر، وعصر الزيوت، والبناء) اقترب جداً فى أحوال عديدة من أجر العمال الزراعيين الذين كان قدرهم هو الفقر المدقع، والجوع، والمرض، والموت المبكر. وقد أشار «زكى بدوى» الموظف السابق فى وزارة التجارة والصناعة، عن حق، إلى أن من يشتغلون فى محالج القطن لا تختلف حياتهم عن المستوى المنخفض لحياة الفلاحين (٢٢) .

وتسمح البيانات التفصيلية والكاملة نسبياً التى أوردناها عن مستوى أجر العمال المصريين فى المتوسط فى عموم البلد، وحسب مختلف فروع الإنتاج ، وكذلك وفق مختلف المناطق الجغرافية، بأن نبرز بدقة كافية الفارق بين سعر قوة العمل (الأجر)، وبين قيمتها (المعكوسة بهذه الدرجة أو تلك من الكمال فى حساباتنا للحد الأدنى الضرورى للمعيشة) فى النصف الثانى من الثلاثينات. فى سنة ١٩٣٨ كان الحد الأدنى للمعيشة يعادل ٩٠ جنيها لأسرة من خمسة أشخاص، و٧٢ جنيها لأسرة من أربعة أشخاص. وبلغ متوسط الأجر ٢٣,٤جنيه فقط، أو حوالى ٢٦٪ من الرقم الأول، و٣٢,٥٪ من الرقم الثانى . ويعنى ذلك أن العامل المصرى كان يحصل فى المتوسط على ما يقل بمقدار مرتين أو ثلاث مرات عن القيمة الكاملة لقوة عمله، وأن الرأسماليين لم يضمنوا أجره نفقات إعالة أسرته.

ولكن هذه مقادير وسطية كما سبقت الإشارة. ودعنا ننظر إلى أجر العمال الذين عُدّوا وفق الشروط المصرية من «ذوى الأجور المرتفعة». ففى مشروعات إنتاج وإصلاح الأدوات والآلات بلغ الأجر ٤,٠ ١ قرش فى اليوم، أو ٣٠ جنيهاً فى السنة، أى ما لا يزيد على ٣٣-٤٢٪ من الحد الأدنى الضرورى للمعيشة. وقد اقترب فقط من المبلغ الذى كان ضرورياً للحصول على الكم الأدنى من المنتجات الغذائية الضرورية. ومن الواضح مع ذلك أن تلك المجموعات من العمال لم تزد عن ٢٪ من إجمالى العدد الكلى للمشتغلين. وعلاوة على ذلك فإن أجر النساجين والخياطين الذين شكلوا ما يصل إلى ٣٣٪ من مجمل البروليتاريا المصرية قد تذبذب فى حدود ٣ - ٦ قروش فى اليوم ، أو ٩ - ١٨ جنيهاً فى السنة.

وعلى هذا النحو فإن أكبر فصائل الطبقة العاملة المصرية - والتى وصلت إلى ٩٠ ألف شخص - كانت تحصل على ما يقل عن قيمة قوة عملها بمقدار ٥ - ٦ مرات، وعلى أقل مما كان ضرورياً للحصول على حد الكفاف من المنتجات الغذائية لأسرة متوسطة بمقدار ٢,٥-٣ مرات. ونذكر بأن عشرات الآلاف من الأشخاص كانوا يحصلون حتى على ماهو أقل : من ١,٥ إلى ٢,٥ قرش. وفى هذه الحالة فليس هناك معنى ببساطة للحديث عن أى حد أدنى للمعيشة أو وجبة غذائية، حيث إن مضير هؤلاء الناس كان الجوع الدائم .

ومن بين ما يقرب من ٤٠٠ ألف عامل دائم وموسمى مشتغلين بالصناعة والبناء وجد ما لا يزيد على ١٥-٢٠ ألف من الأجانب والمصريين الذين كانوا يحصلون يومياً على ما يصل إلى ٣٠ قرشاً ، أى المبلغ الذى كان يوافق بشكل عام الحد الأدنى للمعيشة. أما جميع الآخرين فقد كانت أجورهم أقل عدة مرات، وقد عكس الفارق الهائل بين سعر وقيمة قوة عملهم الاستغلال الزائد للبروليتاريا المصرية فى ظل الاقتصاد المستعمر للبلاد.

وقد لاحظ كثير من الباحثين البرجوازيين وجود هذا الفارق الهائل بهذا الشكل أو ذاك. فقد قرر الجريتلى على سبيل المثال «أن غالبية عمال المدن يحيون فى مستوى أقل من ذلك الضرورى للمعيشة» (٢٣). وقد عبر زكى بدوى عن ذلك بشكل أكثر تحديداً إذ كتب يقول: «المستوى المنخفض للحياة، والظروف الصحية المحزنة، والانحطاط المعنوى والبدنى، هى النتيجة المباشرة لكون الأجر غير كاف لإشباع أشد الاحتياجات المعيشية ضرورة للعامل»(٢٤).

وتبين الأرقام المذكورة أن حجم متوسط أجر العامل لم يكن يكفى حتى لتوفير التغذية الكافية لأسرته بهذه الدرجة أو تلك.

لكن فى الحياة الواقعية لم يكن العامل يستطيع أن ينفق كل أجره على الغذاء. فقد

كان يتعين عليه أن يشترى لنفسه ولأسرته ملابس وأحذية، وأن يدفع مقابلا عاليا إيجاراً لذلك الكوخ الذى كان مضطراً إلى المعيشة فيه. كما أنه لم يكن يستطيع ألا ينفق بعض المبالغ على المواصلات وما إلى ذلك. وقد أظهرت نتائج الدراسة المشار إليها لظروف حياة العاملين فى مدن مصر أن الأسرة العمالية المتوسّطة التى كانت تتكون من خمسة أشخاص أنفقت حوالى ٢٥,٣ قرش فى الشهر (١٣٪ من إجمالى النفقات) على إيجار السكن، ٢٣,٤ قرش (١٢٪) على الكساء، ٢٥,٣ قرش (١٣٪) على أغراض أخرى . وقد أنفقت مثل تلك الأسرة على الغذاء ١٢١ قرشاً فى الشهر، أو ٦٢٪ من إجمالى ميزانيتها. وقد سادت هذه البنية نفسها للنفقات عموماً لدى أشد الأسر فقراً، والتى لم يتجاوز دخلها السنوى ٩,٠٩ جنيه. فقد أنفقت ١٢٪ منها على إيجار الحجرة التى تسكنها، ١٠٪ على الملبس، ١٥٪ على أغراض أخرى، بينما أنفقت على الغذاء ٦٣٪ من مواردها [٢٥].

وهكذا فقد أنفقت الأسرة العمالية المتوسطة على الغذاء فى العادة حوالى ١٤,٤ جنيه فى السنة، أو ١٢٠ قرشاً فى الشهر، أو أربعة قروش فى اليوم. فماذا كان يمكن للأسرة التى كانت تتكون من ٤ إلى ٥ أشخاص شراؤه بهذا المبلغ الزهيد ؟ إليك متوسط أسعار بعض المنتجات الغذائية فى أسواق القاهرة والإسكندرية فى عام ١٩٣٨ .

جدول رقم (٥)
أسعار المنتجات الغذائية فى سنة ١٩٣٨ *

أسماء المنتجات	خبز القمح	خبز الذرة	اللحم	الجبن	الأرز	السكر	الطماطم	الزبد	اللبن	البلح
الأسعار بالقروش (للكيلوجرام الواحد)	٢,٣٢	١,٤٤	٦,٦	٤,٩	١,٣	٢,٩	٠,٩	١١,٨	٢	١,٤٤

* Annuaire Statistique d' Egypte 1937/38" PP. 472-473.

وبهذا الشكل فقد كان يمكن بأربعة قروش شراء ١٧٥٠ جراماً من خبز القمح، أو ٢,٧٥ كيلوجرام من خبز الذرة، أو لترين من اللبن، أو ٢,٧٥ كيلوجرام من البلح، وهكذا. وهذا بالنسبة إلى أسرة مكونة من ٤ إلى ٥ أشخاص.

وتوجد لدينا بيانات حول هيكل نفقات غذاء أسر العمال ذات الأجر «المرتفع» نسبياً. ويتضح من تلك البيانات أن ما يزيد على ٥٠٪ من إجمالى موارد الأسرة كانت تنفق على الخبز، ٩,١٪ على اللحم، ٣,٤٪ على الأرز، ٥,٤٪ على اللبن، ٥,٢٪ على الفول، ١١,٢٪ على الخضروات والفواكه (٢٦). وفى ظل ذلك بلغ متوسط الإستهلاك اليومى للعامل ١٤ جراماً من اللحم، أى أنه كان أقل بنسبة ٨٩٪ من الكمية المطلوبة (١٢٠ جراماً فى اليوم)، و٢٣ جراماً من اللبن، أى ٩٪ فقط من المعدل (ربع لتر فى اليوم)، و ٣ جرامات تقريباً من الزبد ؛ أو ١٠٪ فقط من الحد الأدنى الضرورى (٣٠ جراماً)، و ١٢,٣ جرام من زيت بذرة القطن، أو ما يقل عن المعدل بمقدار ٣,٥ مرة، و ١٨ جراماً من السكر بدلا من ٣٢ جراماً ضرورية، و ٦٥ جراماً من الفواكه والخضروات بدلاً من ١٢٩ جراماً لازمة(٢٧)، وهكذا. وكان ذلك يعنى عملياً أن العامل استطاع أن يتناول اللحم والزبد واللبن مرة واحدة أسبوعياً أو فى الأعياد، وإذا كان فى العائلة أطفال فإن البالغين لم يستهلكوا بشكل عام لا اللحم ولا اللبن ولا الزبد، واستهلكوا أساساً الخبز والفول(٢٨). لكن المسألة الأكثر أهمية هى أن النقود لم تكن تكفي حتى لشراء الخبز. فقد كان يمكن شراء إما كيلو جرام واحد من خبز القمح أو ١,٧ كيلوجرام من خبز الذرة فى اليوم، إذا اعتبرنا أنه كان ينفق على الخبز ٦٠٪ من إجمالى المبلغ المخصص للغذاء.

وبالنسبة للشخص البالغ لم تكن ٢٥٠ جراماً من خبز القمح، أو ٤٥٠ جراماً من خبز الذرة فى اليوم كافية إطلاقاً، حيث كان الخبز هو كل الوجبة الغذائية. أين كان المخرج إذن؟ لقد كان المخرج عادة هو إنفاق الأربعة قروش كلها لشراء الخبز، وعدم شراء اللحم أو الزبد أو اللبن عموماً. وقد أعطى ذلك للناس ٢٦٥٠ سعراً حرارياً بالنسبة للشخص البالغ (أى ١٧٪ أقل من المعدل)، ولكنه جعل غذاءهم غير كاف إطلاقاً من الناحية النوعية، حيث كان ينقصه ٧٢٪ من البروتين الضرورى للجسم، و٣٦٪ من الدهنيات. وحيث إنه كان يتعين أحياناً شراء بعض المنتجات الغذائية الأخرى غير الخبز (الخضر، السكر، زيت بذرة القطن) فإن القدرة الحرارية العامة للغذاء هبطت كثيراً عن الحد الأدنى الفسيولوجي. ووفق حسابات الدكتور «م.ر. بركات» فقد كان نصيب الفرد فى مصر من السعرات الحرارية قبل الحرب لا يزيد فى

المتوسط على ٢١٩٩ سعراً حرارياً، وكان ما حصلت عليه الفئات الأفقر من السكان أقل بكثير [٢٩] . ووفق حساباتنا المبنية على البيانات التى أوردناها لم يزد متوسط تصيب الفرد فى كثير من الأسر العمالية على ...٢ سعر حرارى، وفى بعض الحالات لم يزد على ..١٥-..١٨ سعر حرارى فى اليوم .

وإليك وصف لظروف تغذية عمال التعدين الذين كانوا يشتغلون عملاً يدوياً شاقاً جداً في المناجم الموجودة على شاطئ البحر الأحمر، كتبه أحد أعضاء اللجنة الحكومية الرسمية التى بحثت ظروف العمل فى صناعة التعدين : «لقد روع اللجنة إلى أقصى حد، بالدرجة الأولى، التغذية غير الكافية للعمال .... الذين كانوا مضطرين إلى الاكتفاء فى غذائهم بأرغفة الخبز الناشف، فى الوقت الذى كانت الشركة تستورد فيه لموظفيها الأوروبيين... الخضروات واللحم، والسعر المرتفع للخضر واللحم يجعهلما بعيدين عن متناول العمال بسبب أجرهم المنخفض» [٣٠] . ومن الواضح أنه فى تلك المناجم كان يوجد كثير من العمال الذين يعيشون بمفردهم. فماذا كان إذن وضع العمال الذين عاشوا مع أسرهم ؟ لقد كان قدرهم ليس نقص التغذية الدائم، بل الجوع الحقيقي .

لقد حصل عمال التعدين على أجر يتجاوز بنسبة .٢-.٤٪ متوسط الأجر فى البلاد[٣١]. ماذا يمكن إذن أن نقول عن أسر لم يزد دخلها السنوى على ٩ جنيهات ؟ وفقاً لبيانات دراسة سنة ١٩٣٨ فقد أنفقت تلك الأسر على شراء الغذاء ٥٢ قرشاً فى الشهر، أو ١,٧٣ قرش فى اليوم. وقد تكونت هذه الأسرة من ٥ إلى ٦ أشخاص فى المتوسط[٣٢]. و١,٧ قرش هى سعر ٧٥ جراماً من خبز القمح أو ١١٨. جراماً من خبز الذرة، والتى كان ينبغى أن تكفى خمسة أشخاص. وهنا تصبح كل الكلمات حول الحد الأدنى للمعيشة، أو حد الكفاف بمثابة سخرية. ففى الواقع فإن ..١٢ جرام من الخبز تعنى ٤٣٧. سعراً حرارياً، أو ..٨-..٩ سعر حرارى للشخص الواحد ! إن الموت جوعاً هو المستقبل الذى انتظره الناس الذين كانوا يحصلون على ٣ قروش فى اليوم، أو ٩ جنيهات فى السنة .

كان ذلك هو الواقع المروع. ولا تحتاج الأرقام الصارمة لميزانيات الأسر العمالية لتعليق. وهى تعد وثيقة اتهام قاسية موجهة ضد مجمل نظام الاستغلال الإمبريالى الزائد للبروليتاريا المصرية، والذى دفع العمال إلى الجوع والمرض والموت .

وحتى العديد من الباحثين البرجوازيين كانوا مضطرين إلى الاعتراف بأن مصير العمال المصريين كان نقص التغذية الدائم والجوع بأفظع معانى الكلمة. وقد كتب الجريتلى فقال :

«انخفضت تغذية الطبقة العاملة كثيراً عن الحد الأدنى المطلق»(٣٣). وقد أشار الدكتور «ويلسون» الأخصائي المشهور فى قضايا التغذية فى مصر فى معرض بحثه للوجبة النمطية للعمال إلى «عدم كفاية البروتينات»، ولاحظ أن الأجر منخفض جداً بما لا يسمح بتوفير غذاء يعادل نفقات الجسم (القوى الحيوية - فريدمان). وأعراض التغذية السيئة هى البلاجرا، والدرن، وأمراض المعدة، ومرض الأسنان، وكساح الأطفال، التى انتشرت على نطاق واسع»(٣٤)

وفى سياق أبحاث ظروف حياة السكان المدن تكشف كثير من حالات الإصابة بالبلاجرا وكساح الأطفال، حتى عندما كانت القدرة الحرارية للغذاء توافق المتطلبات الدنيا، حيث إن الجسم كان يعانى من النقص الحاد فى اللبن، والزبد، والفواكه، واللحم، وغيرها. وفى هذا الصدد تعتبر حتى الأرقام المتوسطة ذات دلالة كبيرة : ففى مصر حصل السكان على ٧٩٪ من إجمالى السعرات الحرارية من الحبوب والسكر وما إلى ذلك، فى حين أنه حتى فى الهند وتركيا لم يتجاوز ذلك المؤشر ٧٦٪، بينما كان فى إنجلترا ٥٣٪(٣٥) وقد أشارت مختلف اللجان الطبية، التى قامت فى سنوات ما قبل الحرب بدراسة الحالة الصحية للسكان فى علاقتها بظروف تغذيتهم، بالإجماع إلى أن العمال كانوا يستهلكون المواد الغذائية الأساسية على نحو غير كاف على الإطلاق(٣٦) .

إن الريف المصرى كان معروفاً فى أنحاء العالم كله من حيث أنه كان يبعث على الأسى من ناحية الفقر الفظيع لجماهير الفلاحين. وقد بدا كما لو أنه قد فاق من تلك الزاوية كل الحدود التى يمكن التفكير فيها. ومع ذلك ففى سياق دراسة ظروف حياة سكان المدن تكشفت حقيقة مدهشة : فقد كانت الوجبة الغذائية للعمال أسوأ منها عند الفلاحين، وخاصة من ناحية النوع. فهى لم تكن تتضمن تقريباً منتجات غنية بالفيتامينات وبعض العناصر الضرورية للنشاط العادى للجسم (النحاس والزنك واليود وما إلى ذلك)، ولوقايته من العديد من الأمراض(٣٧). وقد وصل أحد الباحثين لاستنتاج مفاده أن «الغذاء التقليدى لأفقر سكان جنوب السودان أفضل من ذلك الذى يحصل عليه العامل المأجور فى القاهرة، خاصة إذا كان الأخير (أى العامل القاهرى) يحصل على الجزء الأكبر من السعرات الحرارية من الخبز الأبيض والسكر». كما أضاف «إن النقص فى غذاء عمال المدن ... يعد بشكل أساسى نتيجة للنقص فى استهلاك اللبن والفواكه والخضروات بدرجة أكبر من نقص السعرات الحرارية»(٣٨).

إن الغذاء الذى حصل عليه العامل المصرى «المتوسط» وأسرته لم يحقق له إطلاقاً استعادة القوى التى أنفقها فى عملية العمل. وقد كان غير كاف بشكل مطلق للنمو الطبيعى للأطفال. وبهذه الطريقة فقد حتم هذا ظهور أيدى عاملة جديدة فى سوق العمل، وجدت نفسها منذ البداية فى «حالة من الإنهاك» .

وقد تم إشباع احتياجات الأسرة العمالية من الملابس والأحذية بدرجة ضئيلة جداً. وإذا أخذنا فى حسباننا أن سعر متر الأقمشة الصوفية كان ٥٠ قرشاً، وزوج الأحذية الرجالى المريحة ٢٠ قرشاً، لأصبح واضحاً أنه لم يتبق للعامل إلا الحصول على أرخص وأخشن الأقمشة القطنية، و«الشباشب» الرخيصة، وما إلى ذلك. ولكن أسرة العامل نادراً ما كانت تشترى مثل هذه السلع أيضاً. ففى عام ١٩٣٨ كان سعر الجملة لمتر الأقمشة القطنية يساوى ٢,٣ قرش، وسعر التجزئة حوالى ٣ قروش. كما كان زوج أرخص الأحذية يباع بـ ١١,٥ قرش [٣٩]. وإجمالاً فبالنسبة إلى أسرة مكونة من ٤ إلى ٥ أشخاص كان العامل يستطيع أن يشترى فى السنة ٥ أزواج من الأحذية (٥٧,٥ قرش)، ٧٣ مترا من الأقمشة (٢٢٠ قرشاً)، وينفق بالتالى على ذلك ٢,٨ جنيه، أو ١٢٪ من أجره. وبالتالى فقد كان متوسط نصيب الفرد فى الأسرة العمالية النمطية حوالى ١٨ متراً من الأقمشة فى السنة. وفى الهند حيث كانت ظروف الحياة مشابهة لمصر إلى حد كبير كان من الضرورى وفق حسابات «اللجنة الوطنية للتخطيط» من أجل إشباع الاحتياجات العادية من الملابس شراء حوالى ٤٨ متراً من الأقمشة لكل فرد[٤٠]. وبرغم عدم الدقة الكبيرة فى تقدير مؤشرات محددة لتلك المسألة، فمن الواضح تماماً أن استهلاك العمال المصريين الفعلى للأقمشة كان أقل كثيراً من الحد الأدنى الضرورى، خاصة فى الأسر ذات الدخل السنوى من ٩ إلى ١٠ جنيهات .

وقد ساهم فى زيادة تدهور حالة البروليتاريا المصرية ظروف السكن المروعة، والتزاحم والاكتظاظ الهائل للأحياء العمالية فى المدن الصناعية. وإذا كان متوسط الكثافة السكانية قد وصل فى الإسكندرية فى عام ١٩٢٧ إلى ٧٦٨١ شخصاً فى الكيلومتر المربع، وفى القاهرة إلى ما يقل عن ذلك بعض الشئ : ٦٥٨٤ شخصاً فى الكيلو متر المربع، فإن تلك الكثافة فى الأحياء العمالية فى القاهرة والإسكندرية - حيث غلبت المنازل الصغيرة ذات الطابق الواحد - كانت أعلى بمقدار ٧ - ٨ مرات. وقد وصلت، وفق بيانات الإحصاء الرسمى، فى القاهرة إلى ٥٨ ألف ساكن فى الكيلومتر المربع (حى باب الشعرية)، وفى الإسكندرية إلى ٥٣ ألف ساكن فى الكيلو متر المربع (حى كرموز)[٤١]. وكان التكدس الهائل للناس فى تلك المناطق نتيجة للنزوح الواسع للفلاحين إلى المدن، فى الوقت الذى تخلفت فيه

معدلات البناء السكنى كثيراً عن معدلات نمو السكان، وكذلك نتيجة للانخفاض الشديد للإجور، والذى أجبر العمال على السكن فى الضواحى فى أكواخ قذرة وخانقة.

وقد صاحب تطور الصناعة في المدن الأخرى الموجودة فى المناطق الداخلية كذلك نمو سريع للاكتظاظ السكانى فى الأحياء العمالية . فقد استدعى بناء مجمع النسيج فى المحلة الكبرى فى الثلاثينات مثلاً تدفق عشرات الآلاف من العمال وأفراد أسرهم الذين عاشوا فى تلاصق رهيب فى أماكن غير مهيأة للسكنى على الإطلاق. وقد ذكر أحد مفتشى مكتب العمل فى حديث مع مراسل مجلة «روز اليوسف» كيف أنه فى سياق بحث مساكن العمال اتضح أنه عادة ما يعيش فى الغرفة غير الكبيرة ٣٠ شخصاً، ينام منهم عشرون شخصاً ليلاً، والعشرة الآخرون نهارا (٤٢) .

كما صرح الاقتصادى المصرى «سيد» أيضاً بأن هذا الوضع كان عادياً بالنسبة لظروف الحياة فى المحلة الكبرى قبل الحرب، وبأنه فى كل غرفة فى الأحياء العمالية كان يعيش بالتناوب ما لا يقل عن ٨ - ١٠ عمال من العزاب والمتزوجين (٤٣). وكان العمال الذين عاشوا فى مثل هذه الملاجئ مضطرين إلى اقتسام السرير مع رفاقهم العاملين فى وردية أخرى. ولم يكن السرير يخلو ولو لساعة، «ويظل دافئاً» طوال الليل والنهار.

ولم تكن بيوت العمال مزودة بأى مرافق : لا المطابخ، ولا المياه، ولا المجارى. ولم يكن يوجد فى الأحياء العمالية فى القاهرة نظام صرف المياه الذى كان قد أدخل منذ وقت بعيد فى الأحياء المركزية. وقد تجمعت المياه السيالة فى كل مكان ملوثة الجو، وزادت من خطر ظهور الأوبئة(٤٤). ونتيجة لذلك غاش عمال بولاق - أحد الأحياء الصناعية فى القاهرة- كما لاحظ تقرير مكتب العمل لسنة ١٩٣٣، فى ازدحام وقذارة رهيبة. وقد وصل «عزيز المغربى» - أحد موظفى تلك المؤسسة الحكومية شبه البوليسية - عن طريق تعميم كثير من الوقائع الدالة على الحالة المأساوية للسكن فى مدن مصر فى الثلاثينات، إلى الاستنتاج المعبر التالى : «على وجه العموم لا تتوافق مساكن العمال فى مصر مع وظيفتها، ولا تعد مأوى للكائنات البشرية. فعدد كبير من العمال مكتظون فى أحياء فقيرة .. حيث لا توجد إنارة ولا صرف للمياه ولا غيرهما من المرافق الضرورية»(٤٥). وقد قدم «الجريتلى» وصفاً أشد قتامة لظروف سكن البروليتاريا المصرية فقال : «ما يسمونه بتجاوز شديد - فى الأحياء الصناعية «منازل» ليست غير عشش تعج بكتل من الكائنات البشرية التى توجد فى ظروف غير صحية غير ملائمة للكرامة الإنسانية» (٤٦). وحتى «شارل عيسوى» المتحفظ فى تقييماته كتب قائلاً : «الازدحام الرهيب ... الذى تعيش فيه بروليتاريا القاهرة والإسكندرية

يجعل من الأحياء الأوروبية القذرة نسوراً تقريباً بالمقارنة بالأحياء المصرية الفقيرة . ومن غير الممكن وصف كل هول تلك الأحياء المصرية الفقيرة لمن لم يرها »[٤٧] .

ولكن كل ما سبق يمكن أن يقال عنه أنه توصيفات «عامة». وإليكم كيف وصف انطباعاته مهندس زار «المنازل» التى عاش فيها العمال : «إنها عشش قذرة يمتلئ جوها بأجيال متعددة من ميكروبات جميع الأمراض. ويعيش قاطنوها الذين بنوها من الحجارة.. وقطع الخشب والصفيح، فى قذارة شنيعة، فى ظل قصور شديد للتهوية، وإضاءة بشعة، وغياب لأشعة الشمس... »[٤٨] .

وفى سنوات ما قبل الحرب الكبرى بحث العديد من اللجان التى أرسلتها وزارات الصحة والداخلية والشئون الاجتماعية ظروف السكن الصعبة للعمال. وقد لاحظت كلها بالإجماع الظروف السكنية بالغة الصعوبة. وقد وصف الطبيب «أ. و. الوكيل»، عضو إحدى هذه اللجان، مساكن العمال فى المحلة الكبرى : «غالبية هذه المساكن بعيدة عن أن تكون صالحة للإنسان. ولا ينبغى حتى إعاشة الحيوانات فيها .. وكل هذه المنازل تقريباً غير مزودة بمياه نقية صالحة للشرب، وليس فيها مراحيض، ويضطر السكان لقضاء حاجتهم خارج المنزل. ونتيجة لذلك تتراكم بالقرب منها مختلف أنواع الفضلات .. ويعيش الناس فى جو مسمم بأبخرة شنيعة، وفى كل مكان تنتشر الطفيليات. وتؤجر الغرف بالتناوب : فالبعض يشغلها نهاراً، والبعض الآخر ليلاً»[٤٩] .

وقد عاش عمال التعدين على شواطئ البحر الأحمر فى ظروف أكثر ترويعاً. ففي رأس غارب قامت إحدى الشركات ببناء مساكن لهم من الصاج المضلع، وفى كل غرفة مساحتها ٢٤متراً مربعاً كان يعيش ١٣ شخصاً. ولم يكن بالمكان تهوية كافية مما أدى لاختناق الناس من الحر وعدم التهوية. وقد كانت كثافة الساكنين فى الغردقة أعلى : ففى كل من غرف الثكنة كان يوجد حوالى ٣٢ شخصاً. وفى مرسى علم عاش عمال التعدين فى مساكن ليس لها شبابيك ولا أبواب . ولكن ذلك لم يكن بعد هو الحد الأقصى. ففى أبو الريش عاش العمال فى الشارع تماماً . «فهم يلوذون بالأماكن التى تتكدس فيها الأحجار إلى جوار بعضها بما يشكل حائطاً بلا سقف، وهى لا تحمى من المطر ولا تقى من حر الصيف ولا برد الشتاء»[٥٠] .

إن عشرات الألوف من العمال، الذين خلق عملهم كل ثروات الرأسماليين ، كانوا يختنقون ويتحللون ويموتون ببطء فى عشش قذرة ليس فيها ضوء أو هواء أو مياه أو كهرباء أو

مجار. وهم لم يحرموا فقط من كل ثمرات الثقافة والحضارة، بل ولم تكن لديهم أيضاً إمكانية لإشباع الاحتياجات الأكثر أولوية من غذاء وملبس ومسكن. وكان الانتشار الواسع لأمراض لا حصر لها في الأحياء العمالية، والمعدلات الضخمة للوفيات (الأطفال على وجه الخصوص) هي العواقب المباشرة والحتمية للفقر، والجوع، والاكتظاظ الذى لا يمكن تخيله، وظروف السكن غير الصحية للشعب. فالجسم الذي أضعفه العمل الشاق والجوع والحاجة لم يستطع أن يقاوم الأمراض. فوفق البيانات الرسمية مات فى مصر عام ١٩٣٧ (فى المتوسط) حوالى ١١٪ من مجمل المصابين بالأمراض المعدية . ويلغ ذلك المعدل فى القاهرة ١٨٪ فى المتوسط، أما فى الأحياء العمالية فى المدينة كشبرا وبولاق والجيزة فقد بلغت نسبة الوفيات ٢٥٪ إلى ٣٧٪ من إجمالى المرضى. وكان المتوسط فى الإسكندرية إجمالاً ١٣,٨٪، وفى ضاحيتها العمالية كفر الدوار ٣٦٪. وفي المراكز الصناعية الأخرى، حيث كان الأجر أقل بكثير، وتغذية العمال أسوأ، وظروف السكن أصعب، والعلاج الطبى غير موجود تقريباً، كانت نسبة حالات الموت أعلى بكثير؛ فقد وصلت فى كفر الزيات إلى ٤٤٪، بل وصل فى المنوفية إلى ٥٠٪[٥١].

وقد كان المعدل العام للوفيات فى الأحياء العمالية أعلى كذلك كثيراً من متوسط هذا المعدل فى البلد بمجمله فى ذلك العام . وفى الفترة ١٩٢٥ - ١٩٢٨ بلغ معدل الوفيات فى مصر ٢٦,٥ لكل ألف من السكان . وكان المعدل فى القاهرة أعلى بنسبة ٢٠٪ إذ بلغ ٣١,٨ لكل ألف من السكان. أما فى حىّ بولاق العمالى فقد وصل إلى ٤٤,٢ فى المتوسط لكل ألف من السكان [٥٢]. وقد كان معدل وفيات الأطفال مرتفعاً بشكل خاص. فمن بين كل ١٠٠ طفل وليد حتى عمر ٥ سنوات مات فى بولاق ٧٦ طفلاً، وفى شبرا ٦٩. فقد كان يجتاح أطفال العمال التيفود والدفتريا وغيرهما من الأمراض المعدية. وفى أحياء بولاق وشبرا ومصر القديمة كان يموت فى نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات ما يصل إلى ٥٠ - ٨٥٪ من الأطفال الذين كانوا يصابون بتلك الأمراض [٥٣] .

وكان السبب الرئيسى لهذا المعدل المرتفع بشكل غير عادى للمرض والوفيات - وفق بيانات الباحثين لظروف حياة السكان - هو نقص التغذية، وكذلك ظروف السكن الصعبة التى عاشت فيها أسر العمال. وقد كتب زكى بدوى : « توضح دراسة هذه الأمراض أن الجزء الأكبر منها نتيجة لنقص التغذية، وظروف السكن التى يرثى لها، وعدم كفاية الملبس ...

فمن بين كل ١٠٠٠ طفل وليد حتى عمر ٥ سنوات مات فى بولاق ٧٦ طفلاً، وفى شبرا ٦٩. فقد كان يجتاح أطفال العمال التيفود والدفتريا وغيرهما من الأمراض المعدية. وفى أحياء بولاق وشبرا ومصر القديمة كان يموت فى نهاية العشرينات وبداية الثلاثينات ما يصل إلى ٥٠ - ٨٥٪ من الأطفال الذين كانوا يصابون بتلك الأمراض (٥٣).

وكان السبب الرئيسى لهذا المعدل المرتفع بشكل غير عادى للمرض والوفيات - وفق بيانات الباحثين لظروف حياة السكان - هو نقص التغذية، وكذلك ظروف السكن الصعبة التى عاشت فيها أسر العمال. وقد كتب زكى بدوى : « توضح دراسة هذه الأمراض أن الجزء الأكبر منها نتيجة لنقص التغذية، وظروف السكن التى يرثى لها، وعدم كفاية الملبس ... وفى الواقع فإن سبب هذه الأمراض هو الفقر والفاقة والحاجة» (٥٤).

وأدى الاستغلال القاسى للعامل، والأجر بالغ الانخفاض والذى لم يكفل الحد الأدنى للمعيشة الضرورى لأسرته، والظروف شديدة الصعوبة للحياة والعمل، إلى أن يكون عمر العمال أقل بكثير من متوسط ذلك المؤشر فى مصر بمجملها، والذى يعد - كما هو معروف - واحداً من أقل المؤشرات انخفاضاً فى العالم . وتدل على ذلك البيانات التالية لإحصاء السكان : فى سنة ١٩٣٧ بلغ عدد الأشخاص الذين تزيد أعمارهم على ٥٠ عاماً ١٣,٧٪ من إجمالى السكان فى الوجه القبلى، ١١,٨٥٪ فى الوجه البحرى، ٩,٠١٪ فى القاهرة . وفى مدن مثل السويس وبورسعيد والإسماعيلية حيث كان الوزن النسبى للعمال كبيراً بصفة خاصة كانت نسبة هؤلاء الأشخاص ٩,٢١٪ و ٧,٠٩ من السكان (٥٥). لقد امتص الاستغلال الإمبريالى البربرى قوى العامل الحيوية، وقصر عمره كثيراً ، ووضعه أمام خطر الموت المباشر .

* * * *

لا يعطى مستوى الأجر الحقيقى وظروف الحياة بعد تصوراً كاملاً عن حالة البروليتاريا. فلظروف عمل العامل أهمية كبرى. ففى مصر شبه المستعمرة خلق الرأسماليون الأجانب والمحليون ظروفا لا تطاق للعمل عن طريق استغلال وضع انعدام الحقوق بشكل كامل وافتقاد البديل لدى العمال، وغياب أى نظام متطور للتشريعات الاجتماعية، وكذلك غياب الرقابة على تنفيذ القواعد والمراسيم القائمة. وقد قاموا بالاقتصاد فى كل شىء يمكنهم من تحسين شروط الإنتاج بأى درجة، واستنزفوا قوة العمل بوحشية، وأنهكوا العمال وأهلكوهم.

وقد كان وضع الآلاف من عمال التعدين الذين كانوا يعملون فى المناجم الموجودة على شواطىء البحر الأحمر صعبا بشكل خاص. وقد كشفت لجنة حكومية أن «جميع العمال تقريبا يعانون من الحميات، والالتهاب الشعبى، والروماتيزم، ويتعرضون للتسمم بالمنجنيز والذى عادة ما ينتهى بالشلل». واستلفت نظر اللجنة حقيقة أن الحفارين العاملين على أبراج الحفر والتنقيب العالية فى الريح القوية الباردة لا يرتدون شيئا تقريبا، ولذلك فهم غالبا ما يمرضون بأمراض الرئة وغيرها من الأمراض(٥٦).

وقد كانت تلك هى الحالة نفسها تقريبا فى مناجم منطقة الحويطات. فقد أصاب العمال الهزال. وقد كانوا يعملون فى عمق شديد تحت الأرض، وكانوا يعانون من النقص الدائم فى الهواء، حيث لم تكن توجد أى نظم للتهوية. وفى منجم آخر فى منطقة العطشانة بلغ مستوى الاختناق حداً لا يطاق. وقد أدى هذا لانتشار أمراض العيون. وبرغم كل ذلك فقد كانت الأدوية لا تكفى إلا لعدة آلاف من الأشخاص. وقد كان يلقى بالعمال المرضى فوراً فى الشارع، ولم يكن تدفع لهم أية معونة. وقد كشفت اللجنة التى درست المناجم أن شركة التعدين لم تهتم إطلاقا بوقاية العمال، وأن ذلك كان سبب حوادث مؤسفة فى عملية الإنتاج. ففى منجم استخراج الفوسفريت فى سفاجة اعتاد العمال على أن يستنشقوا باستمرار غبارا شديد الخطر، حيث أن الشركة لم تعطهم أقنعة أو وسائل وقائية أخرى ومع ذلك ففى حالة عدم إنجاز معدل الإنتاج كانت تجبر العمال على البقاء فى المنجم عدة ساعات أخرى. وبهذه الطريقة كثيرا ما كانوا يضطرون إلى البقاء تحت الأرض لمدة ١٢ ساعة متعرضين فى أثناء ذلك لتأثير غبار الفوسفريت(٥٧). كما أدى غياب مياه الشرب النقية لشيوع الإصابة بأمراض المعدة. وفى العادة لم يكن العامل يستطيع أن يبقى فى المنجم أكثر من ٣ - ٤ سنوات، فكان يغادره بعدها للموت فى قريته الأم.

ولم تكن ظروف العمل فى فروع الإنتاج الأخرى أقل إضرارا بصحة العمال. فقد كانت بنايات غالبية مصانع النسيج الصغيرة والمتوسطة فى القاهرة شبه متهدمة، ومفتوحة للرياح. ولم تكن بها أية إضاءة. وعند دراسة ظروف عمل النساجين اتضح أن جميعهم كانوا يعانون من أمراض العيون(٥٩). وكان الوضع فى المشروعات الكبيرة أفضل قليلا. وهكذا ففى المحلة الكبرى غالبا ما كان يمرض النساجون بالدرن وغيره من أمراض الرئة.

وفى المدابغ كان العمال البالغون والأطفال يعملون وهم حفاة، يخوضون فى المياه القذرة

التى تؤدى إلى تآكل الجلد وتسبب أمراضا خطيرة. كما كان الإسكافية يعملون فى ورش معتمة، خانقة، قذرة. وكان المرضى منهم يعملون، جنبا إلى جنب مع الأصحاء، ونقلوا بالتالى العدوى لهم(٦٠).

وفى مصانع الكرتون استنشق عشرات الناس جزئيات البرونز التى تدمر الرئة. ولم تكن توجد بها الهوايات والوسائل الوقائية الأخرى. وفى مصنع الأسمنت قرب القاهرة، حيث كان يعمل ٧٠٠ شخص فى مكان ممتلىء بالغبار، مرض الكثيرون منهم بالدرن.

واجتاح غبار الرصاص عمال الطباعة. كما كانت تنتشر كثير من الأمراض التى تسببها ظروف العمل الخطيرة والضارة. حدث ذلك فى معمل تكرير البترول وفى مصنع إنتاج الصفيح(٦١).

وكانت ظروف العمل لا تطاق حقا فى المحالج التى كان يشتغل بها حوالى ٢٠ ألف شخص خلال عدة شهور من العام. وفى بداية القرن العشرين كتب «شارل رو» الذى زار عدة مشروعات لذلك الفرع الإنتاجى أن يوم العمل هنا يمتد من الساعة الخامسة صباحا حتى الساعة العاشرة مساءً بدون أى راحة. وكانت جزئيات القطن الصغيرة تغطى المكان بأكمله، وتكسى ملابس الناس بطبقة سميكة منها، وتنفذ إلى الفم والأنف والأذن.

ونتيجة لذلك فإن معظم العمال فى تلك المحالج كانوا مرضى بالدرّن وغيره من أمراض الرئة(٦٢). وبعد ثلاثين سنة زارت م. أندرسون بعض محالج القطن، ووضّحت أن شيئاً لم يتغير فيها. وفى تلك المبانى الموحشة لم تكن هناك أى تهوية، وكان الغبار يغطى الرئتين بسرعة بدرجة لا يستطيع معها الشخص غير المعتاد على ذلك أن يبقى فى المكان أكثر من بضع دقائق. بينما كان العمال يعملون هناك من ١٤ - ١٦ ساعة(٦٣). إن العمل فى تلك المصانع كان يشوه الناس ويقتلهم بالمعنى الكامل للكلمة.

وفى بداية الثلاثينات، وتحت ضغط الرأى العام، أعلنت السلطة التى أرادت أن تقوم بدور «المدافع» عن مصالح العمال أنه سوف يتم فى أسرع وقت إقامة هوايات فى المحالج، وتزويد العمال بأقنعة خاصة. ولكن جميع تلك الوعود لم تتحقق. وفى مقالة منشورة بمناسبة افتتاح المعرض الصناعى فى عام ١٩٣٦ اعترف أحد قيادات مكتب العمل بأنه لم يتم بعد عمل شىء لتحسين ظروف عمل العمال، وأن الأعمال التجريبية لإقامة نظام رخيص للتهوية هى وحدها ما سيتم البدء فيها. ووفق تعبيره فإن غبار القطن الذى كان يملأ الجو فى عشرات

المصانع - كما كان الحال سابقا - تسببت عنه أمراض شديدة الوطء على العين والأنف والحلق والرئتين، ليس فقط بين العمال، بل أيضا بين المترددين غير الدائمين(٦٤). وفى ذلك العام نفسه عقد جريفز مدير مكتب العمل مؤتمرا لممثلى أصحاب أربعين من محالج القطن، أعلن فيه نتائج دراسة ظروف العمل فى تلك المشروعات. وقد اتضح أن عددا قليلا من تلك المشاريع فقط كان به نظام بدائى جداً للتهوية. وقد اعترض ممثلو رجال الأعمال بشكل قاطع على تزويد عمالهم بأقنعة وقائية خاصة، حيث أن يوم العمل كان يمتد عادة من ١٥ إلى ١٧ ساعة، ولا يمكن - حسب تصريحاتهم - العمل طوال هذه الفترة باستخدام القناع(٦٥).

وبرغم عدم وجود إحصاءات مناسبة فقد أشار كثير من المؤلفين إلى الانتشار الواسع لأمراض المهنة بين عمال الصناعة فى جميع فروع الإنتاج الرئيسية(٦٦). ولكن القانون لم يقرر أى تعويض للمصابين الذين تعرضوا للموت البطيء.

كما كانت معاناة الأطفال والنساء كبيرة، فحتى فى المصانع الكبرى كانوا يعملون فى ظروف قاسية. ففى المحلة الكبرى سعت شركة النسيج التابعة لمنشأة مصر التجارية الاحتكارية المعروفة بأسم «كونسرن مصر» لاستغلال عمل الصغار لأن «أجرهم أقل من ذلك الذى يحصل عليه العمال البالغون. ولا تلتفت الشركة إطلاقا للحالة الصحية للأطفال، ولكونهم لا يستطيعون جسمانيا تحمل مشقة العمل. وغالبية الأطفال هم من بين أولئك العمال الذين وقعوا ضحايا لأمراض خطيرة، والذين يصبح العمل فى المصانع فيما بعد سببا لموتهم المبكر. وفى مصانع النسيج كانت تشتغل الفتيات ابتداء من سن ١٣ عاما فما فوق. وقد كشفت دراسة ظروف حياتهن أنهن كن يستخدمن فى الأعمال الشاقة، ويتغذين طعاما سيئا، ويعشن فى العشش»(٦٧).

وقد فاقم من التأثير الضار لظروف العمل بالغة الصعوبة، والخطورة على صحة العمال، غياب أيام منتظمة للراحة فى غالبية المشروعات. ووفق البيانات الرسمية ذاتها ففى سنة ١٩٢٧ لم تكن توجد عطلة أسبوعية فى ٥١,٤٪ من إجمالى المشروعات الصناعية. وبلغت نسبة هذه المشروعات فى الصناعة الاستخراجية والصناعات الغذائية وغيرهما من فروع الصناعة حوالى ٦٠٪. وفى عام ١٩٣٧ - وفق البيانات الرسمية - عمل ٢٨٪ من إجمالى المشروعات الصناعية بدون أيام عطلة أسبوعية. وبحساب المصانع التى لم يقدم أصحابها إجابة على هذا السؤال يبلغ عدد مثل هذه المشروعات حوالى ٥٠٪ من المشروعات العاملة فى البلاد.

ومع ذلك كان الرأسماليون يطمحون إلى إطالة يوم العمل. وقد تجاوز عادة ١٠ ساعات، ووصل أحيانا إلى ١٢ - ١٤ ساعة، بل وحتى ١٦ ساعة. ووفقا لبيانات الإحصاء الصناعى لسنة ١٩٢٧ كان طول يوم العمل فى ٦٠٪ من المشروعات يتجاوز ١٠ ساعات. وكان حوالى ٢٠٪ من المصانع يعمل وردية واحدة تمتد لأكثر من ١٤ ساعة فى اليوم(٦٨). وفى المشروعات الصغيرة عمل العمال - كقاعدة - من الساعة السابعة صباحاً حتى غروب الشمس(٦٩). وفى الصيف كانت الوردية، حتى فى أكبر مصانع النسيج، تبدأ مبكرة ساعة. وقد اشتكى العمال من أن ذلك ينعكس بشكل ضار جدا على صحتهم، حيث أن الكثيرين منهم كانوا يعيشون بعيدا عن المصنع، وكانت المواصلات غير منتظمة، وكانوا لذلك مضطرين إلى الاستيقاظ ليلا لكى يدركوا موعد العمل(٧٠).

أشار كارل ماركس أن ليوم العمل فى ظل الرأسمالية حدودا مادية (طبيعية) واجتماعية. حيث قال «يستطيع الإنسان أن يبذل، على امتداد اليوم الذى يبلغ طوله الطبيعى ٢٤ ساعة، كمية محددة فقط من قواه الحيوية... وعلى امتداد جزء معين من اليوم يتعين على هذه القوى أن ترتاح وتنام، وعلى امتداد جزء آخر من اليوم يتعين على الإنسان أن يشبع الاحتياجات المادية الأخرى: أن يتغذى، ويحافظ على نظافته، ويلبس وما إلى ذلك. وفيما عدا تلك الحدود الطبيعية البحتة تصطدم إطالة يوم العمل بحدود ذات طبيعة معنوية: فالعامل يحتاج إلى وقت لإشباع حاجاته الذهنية والاجتماعية التى يتحدد حجمها ومقدارها بالحالة العامة للثقافة. لذلك فإن التغيرات التى يتعرض لها يوم العمل تتذبذب بين الحدود الطبيعية والاجتماعية»(٧١).

إن وجود يوم عمل يمتد إلى ١٤ - ١٦ ساعة فى كثير من المشروعات فى مصر كان يعنى أن الرأسماليين الأجانب والمحليين كانوا يطمحون إلى الفصل بين حدود يوم العمل، وتقريبهما للحدود الطبيعية، بل وحتى تجاوز تلك الحدود فى سياق نهمهم غير المحدود للربح. فالعامل الذى اشتغل فى المصنع من ١٤ إلى ١٦ ساعة لم يكن يستطيع استعادة قواه بالقدر اللازم، فقد كان مضطراً إلى بذلها بإفراط خلال عملية العمل. وفى ظل تلك الظروف فقد كان يحدث بالضرورة استهلاك وتدمير سريعين للجسم.

لقد كان خفض طول يوم العمل إحدى أهم مقدمات رفع المستوى التعليمي والثقافى للطبقة العاملة، وبالتالى نمو وعيها وتنظيمها. ولم يكن من الممكن تحقيق ذلك سوى بالنضال

الطبقى(٧٢).

ويعد خفض يوم العمل أحد المطالب الأساسية التى رفعها عمال مصر باستمرار فى نضالهم من أجل تحسين وضعهم الاقتصادى والسياسى. وفى عدد من المشروعات تمكن العمال فى بداية العشرينات نتيجة الإضرابات الواسعة من إقرار يوم عمل من ٩ - ١٠ ساعات. لكن فى أعوام الأزمة والكساد قام الرأسماليون الذين استغلوا الوضع الصعب للعاملين ونمو البطالة بإطالة يوم العمل فى كل مكان، رغم النضال الصلب والبطولى للطبقة العاملة من أجل تحسين أحوالها المعيشية.

ووفق بيانات الدراسة التى أجرتها وزراة الصناعة والتجارة فى عام ١٩٣٦ بلغ متوسط يوم العمل فى الصناعة المصرية ٩٫٥ ساعة، بما يشكل أسبوع عمل قدره ٥٧ ساعة(٧٣). وقد أوضح الإحصاء الصناعى لسنة ١٩٣٧ أنه حتى بعد موجة الإضرابات القوية التى حدثت فى مصر فى سنة ١٩٣٦، تجاوز يوم العمل فى غالبية المشروعات ١٠ ساعات. وقد تجاوز يوم العمل ١٣ ساعة فى ١٨,٦٪ من المشروعات التى قدمت البيانات المطلوبة، وفى ٢١,٥٪ منها تراوح بين ١١,٥ و ١٣ ساعة، وفى ١٧,٢٪ منها تراوح بين ١٠و ١١ ساعة. وقد بلغ يوم العمل فى المتوسط ٩ ساعات فى ١٤,٣٪ فقط من تلك المشروعات. وحتى ذلك كانت تفسره بالأساس الطاقات الإنتاجية المتعطلة فى بعض فروع الإنتاج(٧٤).

غير أنه حتى فى الحالات التى استطاع فيها العمال خفض يوم العمل، عوض أصحاب الأعمال «خسائرهم» بأعظم الفوائد بواسطة الزيادة الشاملة لإنتاجية وكثافة عمل العمال. ففى ما بين الحربين العالميتين لوحظ فى الصناعة الآلية المصرية نمو كبير لميكنة وكهربة الإنتاج. وفى خلال السنوات ١٩٢٩ - ١٩٣٧ وحدها تزايدت قدرة المحركات المستخدمة فى الصناعة بما يتجاوز الضعف(٧٥). وفى صناعات النسيج والسجائر، والسكر، والأسمنت، وغيرها من فروع الإنتاج تم إدخال آلاف الماكينات والمحركات والآلات المختلفة. ففى صناعة النسيج على سبيل المثال كان يعمل فى عام ١٩٣٨ حوالى ٧ آلاف نول للنسيج، كما زادت قدرة المحركات فى صناعة الغزل بين عامى ١٩٣٤ و ١٩٣٧ من ٥٨٣٢ حصانا إلى ١٢٨٣٠ حصانا(٧٦). وفى الوقت نفسه سعى أصحاب الأعمال بمختلف الطرق «لترشيد» الإنتاج على أساس رأسمالى أى على حساب الطبقة العاملة. حتى أن أحد المعجبين بنظام «تيلور» دعا إلى البرهنة النظرية على ضرورة تطبيق ذلك النظام الذى وصفه ف.أ. لينين بأنه «النظام العلمى»

لاعتصار العرق فى مصر. وقد كتب قائلا: «إن ترشيد العمل ونظام تيلور هو مفتاح حل مشاكل الإنتاج. وهذا النظام يمكن أن يطبق فى البلاد ذات المستوى المنخفض للأجور، مثلما حدث فى اليابان»(٧٧). وفى كثير من المشروعات، وخاصة فى صناعة النسيج، استبدل بنظام الدفع للعمال حسب وقت العمل، نظام الدفع بالقطعة أو بالمقطوعية والحوافز، من أجل التكثيف الشامل لعملهم. ومع ذلك فقد كان نظام الأجور مصمما بحيث يحصل الرأسماليون على كل فوائد زيادة إنتاجية وكثافة العمل، ولا يحصل العمال على شيء تقريبا.

ويحوزتنا بيانات حول نتائج «الترشيد» الرأسمالى للإنتاج فى أحد مصانع غزل الحرير. وبرغم أنها ترجع إلى سنوات ما بعد الحرب، فإنها تصلح لأن توضح بجلاء الطابع الطبقى لجميع الإجراءات المشابهة، وتوجهها المعادى للعمال. (جدول رقم ٦).

وإذا أخذنا فى الحسبان أنه فى ظل ذلك لم تنفق تقريباً، أو لم تنفق على الإطلاق، موارد للحصول على معدات جديدة(٧٨)، لتعين الاعتراف بأن زيادة إنتاجية العمال تحققت بالأساس عن طريق زيادة كثافة عملهم. ونتيجة لذلك فقد تم فصل ما يتروح من ربع إلى نصف العمال، وأصبحوا بدون أى مورد للمعيشة، وقد زادت إنتاجية المتبقين بما يتراوح من ٦٣ إلى ٢.٨٪ نتيجة بذل الطاقة العضلية والعصبية بشكل مكثف، بينما لم تتغير أجورهم إلا بقدر غير ملحوظ.

جدول رقم (٦)
نتائج الترشيد الرأسمالى للإنتاج فى مصنع غزل الحرير (جميع المؤشرات ٪)*

اسم العنبر أو الورشة	الزيادة فى الإنتاج	خفض عدد العمال	زيادة إنتاجية العامل الواحد	زيادة أجرة العمال المتبقين
عنبر التبييض	٤٠	٢٦	٨٨	١٩
عنبر الصباغة	٣٣	٥٧	٢.٨	١٠
عنبر التجفيف	٣٣	٣٦	١.٨	١٠
عنبر آلات التجهيز والتلميع	٢٥	٢٣	٦٣	٧

* "International labour Review", 1957. July, p. 141.

ويعنى تكثيف العمل أن العامل ينبغى أن يبذل فى خلال الوقت نفسه جهدا عضليا وعصبيا أكبر بكثير مما كان يبذله فيما سبق. وبالتالى فمن أجل استعادة النشاط العادى للجسم من الضرورى أن يتغذى بشكل أفضل كثيرا، وأن تتضمن وجبته على ما يمد بالحراريات أكثر من غيرها، وأن يأخذ قسطا أكبر من الراحة. لكن من الناحية الفعلية فإن الزيادة الزهيدة للأجر الاسمى (فى الأماكن التى حدثت فيها تلك الزيادة أصلا، لم تستطع أن تعوض التزايد الشديد لبذل القوى والطاقة، والذى كانت نتيجته تهالك وهزال الجسم، وانخفاض مقاومته للأمراض.

ونظرا للانتشار الواسع لمختلف أشكال النظام الاستغلالى للدفع بالقطعة فى الصناعة، وخاصة فى مصانع النسيج، لاحظ زكى بدوى، عن حق، أنه «يمكن أن يبدو للوهلة الأولى أن ذلك النظام للمكافأة ليس مفيدا لصاحب العمل فقط لمساعدته على زيادة الإنتاج، بل وللعامل كذلك حيث يستطيع الحصول على أجر أعلى. ولكن فى الواقع تؤدى الجهود المضاعفة التى يبذلها العامل إلى إجباره على إنفاق طاقة إضافية لا يستطيع تعويضها بتغذية كافية. وتضعف مناعته ضد الأمراض، فيصبح جسمه عرضة لها»(٧٩).

وقد فضل أصحاب الأعمال استئجار العمال الشباب، وطردوا بلا رحمة الكبار وحتى متوسطى السن الذين لم يكونوا يستطيعون متابعة الآلة. فبين سكان القاهرة فى عام ١٩٣٧ (إذا استثنينا الأطفال أقل من خمس سنوات) بلغت نسبة الأفراد الذين تزيد أعمارهم على ٥٠ عاما حوالى ١٣٪، وبين العمال ٥٪ فقط(٨٠). وكان وضع العمال أشد وطأة فى المشروعات الكبري حيث استخدمت بشكل مكثف مختلف أساليب دفع العمال للعمل ولذلك فإنهم مع بلوغهم ٣٥ أو ٤٠ عاما كانوا يصلون لحالة من الإنهاك لدرجة لا يستطيعون معها تحمل معدلات العمل المطلوبة، ويطردون من العمل بلا رحمة. وفى دراسة «حبيب» لأحد المصانع وجد أن متوسط عمر العمال لا يتجاوز ٢٧ عاماً، على حين لم يشكل من تجاوزوا ٤٠ سنة أكثر من ٧٪ من إجمالى عدد العاملين(٨١).

ومع زيادة إنتاجية عمل العمال بكل الطرق وزيادة كثافته على وجه الخصوص، سعى الرأسماليون فى الوقت نفسه إلى خفض نفقات الإنتاج إلى أدنى حد، والاقتصاد فى إجراءات أمن العمل. فعند وضع آلات جديدة لم يتم فى العادة تركيب أجهزة للوقاية، وتعرض أمن العمل لخطر جدى. وقد أشار كثير من الباحثين إلى أن الأجزاء الخطيرة للآلات وأجهزة نقل

الحركة فى المحالج لم يكن لها أى أجهزة للوقاية(٨٢). وفى مصانع الكرتون كان الأطفال والبالغون يسعون وسط الماكينات التى كانت تعمل بدون أى أجهزة للوقاية أو نظم للحماية. وفى أعمال البناء لم يراعَ على الإطلاق حتى القواعد الأكثر أولوية للأمان. وقد اقتنع «بتلر» بعد زيارة قصيرة لأحواض السفن فى الإسكندرية بأنه يتم هناك «الاستخفاف بالمبادىء الأولية للوقاية».

وفى المناجم لم تهتم الشركات الصناعية كذلك على الإطلاق بالأمن الصناعى(٨٣).

وحيث كان العامل مضطراً إلى العمل بأقصى قدر من الجهد، ويقف على الماكينات التى تعمل بسرعات عالية لساعات طويلة، فى ظل الغياب الكامل لإجراءات الوقاية، كان من المحتم أن يتزايد بشكل ملحوظ عدد الحوادث المؤسفة. ووفق بيانات رسمية غير كاملة تزايد حجم إصابات العمل فى مصر خلال ١٠ سنوات بمقادر ٢,٣ مرة. ففى عام ١٩٣٢ سجل ٦٢٤٦ إصابة عمل، وازدادت هذه الحوادث فى عام ١٩٤٢ إلى ١٥٦٠٠ حادث(٨٤). وفى عام ١٩٣٢ وقعت ٢٧١ إصابة عمل. لكل ١٠ آلاف عامل، بينما فى عام ١٩٤٢ وقع ٥٤٢ حادثا(٨٥). على حين أنه وقع فى الهند فى الفترة ١٩٣٤ - ١٦٠ إصابة عمل لكل ١٠ آلاف عامل(٨٦). لكن هذه الأرقام غير كاملة لحد كبير. ويكفى أن نذكر أنه فى أحواض السفن بالإسكندرية، حيث كان يعمل ما يقل عن ٥ آلاف عامل، سجلت الشرطة خلال عام واحد ٤٦١ إصابة عمل، وفى المناجم حيث كان يعمل كذلك ما يقل عن ١٠ آلاف عامل سجلت لجنة حكومية ٨٢٦ إصابة عمل(٨٧) وقد كان سبب غالبية تلك الحوادث، كما يتضح من التقرير، هو «عدم الاكترات بالأمن الصناعى للعمال». ومن هنا، فقد وقعت فى الصناعة الاستخراجية نحو ٩٠٠ إصابة عمل بين كل ١٠ آلاف عامل.

وكان تزايد الإصابات فى الصناعة مرتبطا بشكل مباشر بارتفاع كثافة العمل، مع استمرار الطول الكبير جدا ليوم العمل، والذى كان يتجاوز - كقاعدة - ٩,٥ إلى ١٠ ساعات. وقد أشار زكي بدوى، عن حق، إلى أن «غالبية إصابات العمل تقع فى الساعات الأخيرة للعمل، عندما يكون العامل قد تعب، ولا يستطيع اتخاذ إجراءات الاحتياط الواجبة»(٨٨). ولهذا فقد كان أهم نتائج «التقدم» الرأسمالى فى الصناعة المصرية مع بداية الأربعينات هو، فى الحقيقة، تشويه وقتل عدد من العمال يبلغ ضعف ذلك العدد قبل عشر سنوات، من أجل أرباح أصحاب الأعمال الأجانب والمحليين. لقد كانت كل خطوة لرأس المال الصناعى إلى الأمام

ملطخة بدماء عبيد مصانعه.

ولقد جرى ارتفاع متوسط كثافة عمل العمال المصريين فى ظل انخفاض أجرهم الحقيقى، وقد أدى ذلك إلى تفاقم الفارق بين قيمة وثمن قوة العمل. وحيث كان ثمة تزايد فى عدد إصابات العمل نتيجة لاشتداد تكثيف العمل، وتدهور عام لظروفه، وغياب لإجراءات الأمان، وطول بالغ فى يوم العمل، وما إلى ذلك، فقد كان هذا فى حد ذاته مؤشرا مهما لفعل قانون الإفقار المطلق للبروليتاريا فى مصر.

الاستغلال الاستعمارى للبروليتاريا المصرية

إن استمرار بقايا قوية للإقطاعية فى اقتصاد مصر. والفارق الضخم بين سعر وقيمة قوة العمل قد اشترط حيوية (بل وحتى أن تتطور «عمقا واتساعا») مختلف أشكال استعباد عمال الصناعة، سواء فى عملية الإنتاج ذاتها، أو فى مجال التداول.

وتوضح الحقائق والأرقام الكثيرة التى أوردناها بشكل دامغ أن «متوسط» الأجر فى الصناعة المصرية كان أقل عدة مرات من قيمة قوة العمل، حتى إذا اعتبرنا أنه كان يدفع للعامل كاملا. فعلى الرغم من أن ما كان العامل يستحقه من أجر كان يشكل مبلغا تافها لا يشبع احتياجاته الأولية، فهو لم يدفع كاملا أبدا على وجه التقريب. ومهما تكن الأحوال، فإنه لم يجد طريقه أبدا إلى جيب صاحبه المفترض، ذلك أن ظروف الاستغلال فى الصناعة المصرية أدت هى ذاتها إلى ظهور جيش كامل من الطفيليين الذين كانوا يتدخلون بين الرأسمالى والعامل، ويستحوذون على جزء من أجره الزهيد.

وحتى فى أكبر المشروعات «الحديثة» التى لم تستخدم خدمات المقاولين، أتاح نظام استئجار قوة العمل إمكانيات واسعة للتعسف. فوجود جيش ضخم من العاطلين خارج المصنع، المتعطشين لتجاوز أعتابه بأى ثمن، والحصول على أجر ثابت، ولد حالات كثيرة من الفساد والمحسوبية عند اختيار العمال الجدد. وفى مجمع النسيج الضخم فى المحلة الكبرى استشرت الرشوة والمحاباة والفساد. وكان يختار للعمل أولئك الذين دفعوا للأسطى والملاحظ وصغار الموظفين(٨٩).

وفى مجمع النسيج فى كفر الدوار كان يوجد نظام أكثر تعقيدا سمح باستعباد العمال

الجدد. ففى خلال الشهور الستة الأولى من الالتحاق بالمجمع كان العامل يمر بمرحلة «اختبار»، يقع فيها تحت السلطة المطلقة للأسطى. وكان يمكن فصله فى أى وقت، ولا يصبح عاملا دائما إلا بتقرير الأسطى وحده. وكانت المعايير الأساسية لتقييم صلاحية العامل هى طاعته، وعدم حصوله على الغرامات والإنذارات وغيرها من الجزاءات. ولكن العامل الجديد كان يعتمد مرة أخرى فى هذه المسألة بالذات على الأسطى والملاحظ بشكل كامل. وقد كتب «هاريسون» و«إبراهيم»، الباحثان لظروف حياة العمال أن الملاحظين فى كفر الدوار «كانوا مطلقى اليد تماما، ولم يتورعوا عن توقيع الغرامات والجزاءات، وما إلى ذلك... وفى ظل الوضع تكررت حالات التعسف بكثرة»[٩٠]. لذلك كانت إعادة تقنين نظام الغرامات، ذلك النظام الذى وضع العمال فى تبعية عبودية للأسطى، هى أحد المطالب التى رفعها العمل باستمرار فى مجرى إضراباتهم.

وإلى جانب الغرامات، وحق التثبيت فى عمل دائم، فقد كان يوجد فى أيدى الأسطوات والملاحظين سلاح قوى آخر؛ فوضع التقديرات وحساب أجر العامل لم يكن يتوقف - كقاعدة - على إنتاجيته الفعلية ومهارته، وغيرها من المؤشرات الموضوعية، فقد كانت تقديراته تتحدد بشكل تعسفى بواسطة الأسطوات والملاحظين والذين انطلقوا من مصالحهم وزادوا أجر أولئك الذين وافقوا على دفع نسبة مئوية معينة لهم وانتقصوا أجر جميع العمال الآخرين. وأخيرا فحتى فى النقابة التى ينبغى أن تدافع عن مصالح العمال، احتل غالبية المناصب القيادية فى العادة الأسطوات والموظفين الصغار وما شابههم[٩١]. وفى مثل هذه الظروف لم يكن العامل يجد من يلتمس لديه الحماية، ووقع فى عبودية راسخة للطفيليين الصغار الذين كانوا يستحوذون على جزء من أجره.

وفى المصانع الأصغر ساد التعسف الكامل للمقاولين، والملاحظين، كما أن أصحاب الأعمال ذاتهم كثيرا ما قرنوا استغلال العامل فى عملية الإنتاج بالاستعباد التجارى - الربوى. وقد قام المقاولون الذين قدر إحصاء السكان عددهم بـ ٣,٨ ألف مقاول بتوريد جزء كبير من العمال لقطاع الصناعة[٩٢]. وكان يطلق على هؤلاء الوسطاء فى عملية الاستخدام «المقدم» أو «الريس». وقد كانوا يحصلون فى العادة، سواء من أصحاب الأعمال أم من العمال، على مكافأة كبيرة فى العادة، وإلى جانب المبالغ المتفق عليها مسبقا كان كثير من هؤلاء الرؤساء يبتزون أموالا إضافية من العمال مقابل تثبيتهم فى المصنع. وهم لم يكونوا يكتفون بذلك،

بل كانوا يسعون إلى المحافظة على جهل العمال (الوافدين عادة من الريف) بظروف الحياة فى المدينة، لكى يجعلوهم فى تبعية كاملة لهم. ومن أجل ذلك فقد كانوا يسكّنونهم فى منازلهم، ويجبرونهم على أن يتناولوا وجباتهم فيها. ومقابل ذلك كانوا يحصلون على عائد مبالغ فيه[٩٣]. وبهذا الشكل فإن استمرار البقايا الإقطاعية، وعدم اكتمال عملية فصل العمال عن الأرض وخلق كوادر عمالية دائمة، والافتقار إلى سوق «حرة» سليمة رأسماليا لقوة العمل - كل ذلك وُضع البروليتاريا المصرية فى علاقة عبودية للمقاولين الذين قاموا باستغلالهم مرة ثانية خارج ميدان الإنتاج.

وقد أدى انتشار نظام أعمال المقاولة من الباطن، خاصة فى مجال البناء، إلى زيادة تدهور وضع العاملين. ففى تقرير مكتب العمل لسنة ١٩٣٦ وردت إشارة إلى أنه من الشائع جدا أن يعقد مقاولو الباطن فى مجال البناء عقودا تستند مسبقا إلى عدم دفع النقود الواجبة للعمال كاملة. وقد وصل التقرير إلى الاستنتاج الثانى: « إن امتناع مقاولى الباطن عن دفع الأجر كاملا يهدد بشكل أكثر جدية مصالح العمال»[٩٤]. والوسطاء لم يكونوا يحصلون فقط من العمال على ١٥ - ٢٠٪ من أجرهم مقابل التحاقهم بالمصنع[٩٥]، فكثيرا ما كانوا يحصلون بأنفسهم على الأجر المستحق للعمال، ويحتفظون لمصلحتهم بجزء كبير من إجمالى المبلغ. وقد اعترف تقرير «بتلر» أن الأجر يدفع فى أحيان كثيرة «للريس» الذى يستحوذ على جزء من مفرداته. ومع أن «بتلر» يرصد وقائع كثيرة للتعسف مرتبطة بتلك الممارسة إلا أنه يرى استمرار النظام القائم نفسه (حقيقة مع بعض التغييرات)؛ فوفق رأيه أنه فى ظل الانتقار إلى أى نظام ممنهج لتجنيد قوة العمل، يظل الدور الذى يقوم به الريس ضروريا[٩٦]. وقد أضفى قانون عقد العمل الفردى الذى صدر بعد ذلك بكثير (فى سنة ١٩٤٤) صبغة الشرعية من حيث الواقع على وضع ونشاط الوسطاء «بتقييده» حجم الخصم من الأجر بنسبة ١٠٪ لكن المشرعين البرجوازيين الذين لم يجرؤوا بذلك على طرح مسألة التصفية الكاملة للنظام الطفيلى للوساطة فى الاستخدام، كانوا يحاولون فقط (وطبعا بدون نجاح) أن يدخلوا «النشاط متعدد الجوانب» للوسطاء فى أى إطار «قانونى». وذلك «الفزع» غير مدهش على الإطلاق، إذا وضعنا فى الحسبان أن سياسة التعاقد مع العمال فى الصناعة كانت مفيدة جدا للرأسماليين. فمن الواضح أن جميع أولئك «الرُّيسة» والمقدمين وماشابههم لم يكونوا مجرد عملاء للاستخدم، بل كانوا أيضا ملاحظين يراقبون المحافظة على معدلات

العمل الواجبة، ويستحثون «المتخلفين»، وفى كثير من الأحيان بواسطة العصا والسوط. وقد كتب «كليرجى» الذى أشرنا إليه. فيما سبق فقال: «فى محالج القطن يعطى الأجر للريس الذى يستأجر العمال، والذى يحتجز غالبا جزءا من أجرهم... ويستأجر الوسيط الذى يقف بين صاحب العمل والعامل عدة مجموعات لحساب صاحب العمل، ويراقب عملهم، ويستبدل الغائبين منهم، ويدفع لهم الأجر، ولا يتردد فى استئجار الأطفال، على الرغم من قانون سنة ١٩٠٩»[٩٧].

لكن ذلك القانون لم يحرم استخدام عمل الأطفال أقل من ٩ سنوات فى المحالج إلا من ناحية الشكل (ولم يراع ذلك التحريم أبدا). بل أضفى الشرعية بشكل جزئى على سياسة استخدام العمال غير المهرة وأنصاف المهرة عن طريق الوسطاء - الملاحظين (الخولى)، ووضع العمال، وخاصة الأطفال والصبية، تحت سلطتهم المطلقة. ولم يتورع هؤلاء عن استخدام تلك السلطة - سلطة السوط والعصا - لكى يجبروا العمال على العمل بشكل أسرع وأكبر.

وقد وصفت «أ. أندرسون» ممثلة مكتب العمل الدولى، التى زارت مصر فى عام ١٩٣٠ «أساليب الإكراه» التى كان يستخدمها هؤلاء الكلاب الأوفياء لأسيادهم، بالشكل التالى فقالت: «إن نصف العمال فى المحالج من الأطفال... ويقولون أنه لكيلا يتيحوا للأطفال أن يغفوا ويجبروهم على العمل، فهم يستخدمون الصفافير الحادة والضرب بالسيخ... وفى كثير من المصانع شاهدت أطفالا يتحركون بشكل آلى تقريبا تحت وطأة ضربات الملاحظين، المسلحين بالعصى والكرابيج، والذين يتحركون جيئة وذهابا هامزين إياهم بالسوط. ولم يتوقف هذا حين وقفت أراقب ذلك. وكثيرا ما كانو يضربون الأطفال على الرأس»[٩٨].

وأخيرا فإن أحد الأساليب التى كثيرا ما استخدمها الوسطاء- الملاحظون لاستعباد العمال كان الإقراض الربوى[٩٩]. فالأجر الزهيد للعامل لم يكن يمكنه من إشباع حتى احتياجاته الأكثر أولية، وقد استحوذ الريس على ١٠ - ٢٠٪ من هذا الأجر، ونتيجة لذلك كان العامل مضطرا إلى اقتراض النقود من الوسيط نفسه بسعر فائدة ربوى.

وقد وضح تحليل ميزانيات أسر العمال أن النفقات كانت تزيد باستمرار على الدخل، ليس فقط عند أفقر الأسر ذات الدخل السنوى الذى يبلغ ٩ جنيهات، بل وأيضا عند الأسر «المتوسطة» التى بلغ دخلها ٢١ جنيها سنويا. وحتى وفق البيانات المخفضة بشكل واضح للدراسة الرسمية، فقد زادت نفقات الأسرة العمالية بمقدار ٣٪ من دخلها[١٠٠]. وقد تكون

جزء من هذا العجز نتيجة ضرورة دفع فوائد الدين الذى تم الحصول عليه فيما سبق.

ومن المميز أن تطور الصناعة ونمو السكان العاملين فى المدن فى العشرينات والثلاثينات، قد أدى إلى توسع ملحوظ فى عمليات المرابين المحترفين. ونقل كثير منهم نشاطهم إلى المدن. وسمح وضع الفقر الذى وجد فيه العمال للمرابين بأن يملوا عليهم أصعب الشروط، وأن يحددوا الفائدة عند مستوى بالغ الارتفاع، وصل فى بعض الأحيان إلى عدة مئات فى المائة فى العام. وهذا مثال واحد فقط، فحسب تصريح «جريفر» مدير مكتب العمل لمراسل صحيفة «الأهرام» قام المرابون الذين أقرضوا عمال شركة ترام الإسكندرية (وهؤلاء العمال كانوا يحصلون على أجر «مرتفع» نسبيا فى الظروف المصرية) بالحصول منهم على فائدة سنوية تبلغ ٤٠٠٪ فى أحيان كثيرة[١٠١]، وفى تلك الظروف ليس غريبا أن «من يقع مرة واحدة فى أيدى مراب لا ضمير له، كان لا يمكنه إلا بوسيلة خارقة للطبيعة أن يقطع صلته به»[١٠٢] فيتحرر من التبعية الجائرة.

وقد قام الرأسمالى نفسه فى أحيان عديدة بدور المرابى، حيث سعى بكل الطرق لخفض الأجر الزهيد أصلا. وكتب بتلر فى تقريره أنه فى كثير من المشروعات أعطيت للعامل سلف قدرت عليها فوائد. ومن أجل استعباد العمال وتشديد استغلالهم بوصفهم مستهلكين، فتح الرأسماليون محلات فى المصانع كانت تباع فيها المنتجات بأسعار زائدة مقابل أن يكون ذلك بالأجل.

وفى حالات عديدة كان الأجر يعطى فى صورة «عينية» فى هيئة «بونات» أو «فيشات» لمحل المصنع. ولكن حتى عندما كان الأجر يدفع فى هيئة نقد كان العامل يلزم بالشراء فقط من هذا المحل. وفى العادة لم تكن السلع فى تلك المحلات غالية جدا فقط، بل كانت أيضا رديئة النوعية. وعلى أية حال فإن تقديم السلفيات من النقود والبضائع، ذات الفوائد الربوية لم تؤد فقط إلى اغتناء صاحب العمل، بل أدت كذلك إلى تكبيل العامل، والحد إلى أقصى درجة من «حقه» الوحيد: حرية بيع قوة عمله! «فهو الآن مرهون للمصنع بدينه الذى يتزايد باستمرار[١٠٣]».

وقد أشار ف.أ. لينين فى معرض توصيفه للأجر العينى إلى أن هذا النوع من الأجر «يضع العمال فى تبعية عبودية لأصحاب العمل، ويقدم للأخيرين «ربحا» زائدا»[١٠٤].

ويدل الانتشار الواسع للأجر العينى فى مصر على الالتحام الوثيق للاستغلال الرأسمالى

للطبقة العاملة، بمختلف صور الاستعباد التجارى - الربوى.

ولكن ترسانة الوسائل التى استخدمها أصحاب الأعمال لتشديد استغلال العمال لا تنتهى بذلك؛ ففى كثير من المصانع الصغيرة والمتوسطة، وفى الورش كان يعاقب العمال بدرجة أكبر بمختلف أنواع الغرامات والخصومات «لإتلاف المعدات»، ولمجرد «السلوك السيىء»، وللعيوب حتى فى الحالات التى لم يكن فيها العمال سببا فى تلك العيوب. ولم يكن هناك تنظيم لمقدار الغرامات، ولا تعيين لحدود مسئولية العمال، ولا رقابة على استخدام مبالغ تلك الغرامات على الإطلاق(١٠٥).

ومع كل ذلك فإن الرأسماليين الذين لم تكفهم هذه الاعتداءات المستمرة على أجر العمال سعوا للهبوط بالأجر إلى أدنى حد، أو حتى إلى عدم دفع شىء على الإطلاق. إن العمل المجانى - كما هو معروف - يمثل الحد لطموحات رأس المال حيث يميل إلى «الهبوط بالعمال إلى ذلك المستوى العدمى»(١٠٦). وإذا كان بإمكان الرأسماليين الإنجليز أن يحلموا بذلك فى بلادهم، ففى مصر كان هذا الهدف فى متناول الرأسمالى. ففى بعض المشروعات كانت الأجور تمنح بشكل غير منتظم إلى أقصى حد، مما كان يعنى قيام العمال مكرهين بالاقتراض من أصحاب الأعمال. وليس ذلك فقط، بل إنه فى العديد من الحالات لم تدفع الأجور عموما، ولم يحصل العمال على شىء مقابل عملهم الشاق(١٠٧).

وقد بقى الرأسماليون بعد كل ذلك التعسف المدهش بدون أى عقاب على الإطلاق، فالقوانين التى كانت سارية فى البلاد لم تراع أى تنظيم، حتى ولو شكلى، لنظام دفع الأجور، والغرامات، والخصومات، وما إلى ذلك. وبالإضافة لذلك فقد حرمت الحكومة فى سنة ١٩٢١- بناء على طلب أصحاب الأعمال - الخصومات من الأجر لخزينة النقابات(١٠٨). وبذلك حرمت الاتحادات النقابية، المدعوة للنضال أجل حماية العمال من عسف أصحاب الأعمال، من قاعدتها المالية، وأضعفتها.

لقد أدى الاستغلال العبودى للعمال سواء فى عملية الإنتاج، أو بوصفهم مستهلكين، إلى أن الأجر الصافى - بعد كل الخصومات كان - كقاعدة - أقل كثيرا من قيمة الأجر الاسمى الذى سجلته كل التقارير والدراسات. وبالتالى كان الفارق الكبير بين سعر وقيمة قوة العمل أضخم فى الواقع. ولا يسمح الافتقار إلى مادة إحصائية واسعة بتحديد مقدار الاستغلال الثانوى للطبقة العاملة بشكل دقيق. ولكن الوقائع التى أوردناها، وغيرها من الوقائع

والشهادات الكثيرة للباحثين البرجوازيين تتيح لنا أن نؤكد أن المبلغ الذى حصل عليه العامل فعليا كان يقل بنسبة ١٠٪ على الأقل عن أجره الاسمى، وأن الفارق وصل فى أحيان كثيرة إلى ١٥ - ٢٠٪ وأكثر. ونتيجة لذلك هبط الاستهلاك الفعلى للأسر العمالية تحت خط الجوع أو الفقر الذى تحدثنا عنه فى الفصل السابق.

هوامش الفصل الثالث

(١) انظر: Pyritz. Die volkswir tschabtliche entwicklun gstendenz in Agypyten und Sudan. Berlin, 1912, s.66.

(٢) حسب متوسط أجر العامل الواحد وفقا لـ : "Rapport de la commission du commerce et de l' industrie", pp. 94 - 95.

وقد كان أجر النساجين المصريين أقل من أجر عمال النسيج فى تركيا. فقد بلغ الأجر اليومى فى مصانع النسيج فى تركيا ٨,٤ قرش فى المتوسط، فى الوقت نفسه الذى كانت فيه تكاليف المعيشة هناك أقل انخفاضا (نسبيا). انظر:

أ.د. نوفوشيف، دراسات عن اقتصاد تركيا قبل الحرب العالمية. موسكو - لينينجراد. ١٩٣٧، ص ١١٣.

(٣) "Annuaire statistique d'Egypte 1941", pp. 376 - 380; Clerget. Op. cit., vol. 11, pp.154 - 155; Ch. Iasawi.Op. cit., p. 28, "Rapport de la commission du Commer ce et de l'industrie" p.95, passim.

(٤) "Annuaire statistique d' Egypte 1914" pp. 376 - 377; "Rapport de la commission du commerec et de l'industrie",

(٥) انظر: Clrget. Op. cit., vol. II, p. 159

(٦) لاحظ المراغى مثلا أنه فى بداية القرن العشرين «انخفض مستوى الأجور. انظر: A.el - Maraghi. Op.cit., p.5.

(٧) "Annuaire statistique d' Egypte 1914" , p.380.

(٨) "Revue d' Egypte économique et financière", 1936 n° 190.
وقد وصل إجمالى أجور الـ ١٥٠ ألف عامل فى ذلك العام إلى ٣ ملايين جنيه مصرى.
(٩) انظر: Ch. Issauvi. Op. cit., p.93.
ووفق معلومات أخرى فقد شمل هذا البحث ٨٦ ألف عامل. انظر فى ذلك: Z. Badaoui. Op. cit., p. 59; M. A. Anis. Op.cit., p. 802.
(١٠) كتب لينين أن الإحصاء الروسى البرجوازى (الذى كان بالمناسبة أفضل تنظيما بما لا يقاس بالمقارنة بالإحصاء الإنجليزى - المصرى. المؤلف) يقدم.. «أرقاما مبالغا فيها عن مقدار أجور العمال... حيث أن كل هذه الأبحاث تجرى عندنا على نفقة الحكومة، وبسبب ذلك يتم سؤال الرأسماليين وحدهم، أما العمال فلا يعد سؤالهم ضروريا». ف. أ. لينين. المؤلفات الكاملة. مجلد ٢٢، ص ٢٤.
(١١) انظر: M. Anis. Op. cit., P. 803
(١٢) M. Anis. Op. cit., p.803
(١٣) ذلك حسابنا نحن. ففى عام ١٩٣٩ بلغ إجمالى أجور العمال والموظفين ٥٠٠ ألف جنيه. وكان إجمالى العمال ٢٠٠ ألفا، والموظفون والمستخدمون ٥٦٣. (انظر: م. ك. الفلكى، طلعت حرب: المناضل من أجل الاستقلال الاقتصادى. القاهرة، ١٩٤٠، ص ٤٦ - ٤٨). وقد كان أجر الموظفين فى المتوسط أعلى من أجر العمال بمقدار ٤ - ٥ مرات. (انظر : سيد، مرجع سابق، ص ٢٥٦).
(١٤) «الأهرام» فى الفترة يناير - يوليو سنة ١٩٣٨.
(١٥) محسوب وفقا لـ : "Annuaire ststistique d' Egypte 1945 / 46, 1945 / 46, 1946 / 47 " pp. 466 - 475.
(١٦) محسوب وفقال لـ : "Annuaire statistique d'Egypte 1945 / 46, 1946 / 47", pp. 690 - 691
(١٧) محسوب وفقا لكتاب: حبيب، مرجع سابق، ص ٢٣٩ - ٢٤٢)؛ وأيضا: "Revue d' Egypte économique et financière", 1950, n° 960.
(١٨) انظر: M.Anis., Op. cit., P 803; A. r. prest Op. cit., p.141.
(١٩) محسوب وفقا لـ : "Great Britain Annval Abstract: of Statistics

1957" p. 123; "Historical statistics of the United States 1789 - 1945" , p.67.

وقد بلغ طول يوم العمل فى الصناعة المصرية فى عام ١٩٣٨ - وفق بيانات بحث رسمى ٩,٥ ساعة، وفى صناعة النسيج ٩,٧ ساعة.

انظر: M. A. Anis. Op. cit., p. 803.

(٢٠) "Revue d' Egypte économique et financière" 1952, n° 59; "Economic Geography" , 1952, July, p. 226.

(٢١) انظر: Z.Badaoui. Op. cit., p. 61.

ووفقا لبيانات أخرى حصل العمال فى تركيا على ٨٨ جنيها مصريا فى السنة، وفى سوريا على ٦٧ جنيها مصريا. انظر: "Revue d' Egypte économique et finacière", 1945, n° 666.

والأرقام المذكورة قدمها وزير المالية مكرم عبيد لمجلس النواب. وبالنسبة لمصر فقد أورد رقما مبالغا فيه قدره ٣٣ جنيها فى السنة.

(٢٢) انظر: Z. Badaoui. Op. cit., p.60.

(٢٣) EL - Gritly. Op. cit., p. 531.

(٢٤) Z. Badaoui, Op. cit., p. 58.

(٢٥) محسوبة وفقا لكتاب : Z.Badaoui., Op. cit., 62; I ssawi. Op. cit., pp. 152 - 153.

ويورد لهيطة بيانات مشابهة فى الجزء الثانى من دراسته.

(٢٦) انظر: M.Anis. Op. cit., p. 918

والبيانات الواردة هى بيانات البحث بالعينة المشار إليه فيما سبق.

(٢٧) محسوبة وفقا لبيانات الحد الأدنى الضرورى لاستهلاك الشخص البالغ من المنتجات الغذائية الأساسية، وبيانات النفقات الفعلية للأسر العمالية بأسعار سنة ١٩٣٨.

(٢٨) لم يتجاوز متوسط استهلاك اللبن بالنسبة للفرد فى القاهرة ٥٠ جراما فى اليوم. محسوب وفقا لـ: "Revue d'Egypte économique et finan cière", 1946, n° 244.

(٢٩) "Journal of tropical Medicine and Hygiene". London, 1947, May, pp. 95 - 97.

انظر أيضا: سيد، مرجع سابق، ص ٢٧٦؛

EL - Gritly. Op. cit., p.533.

(٣٠): Z. Badaoui. Op. cit., p.67.

(٣١) "Annuaire statistique d'Egypte 1945 / 46, 1946 / 47, pp. 473 - 475.

(٣٢) محسوبة وفقا لكتاب: Z. Badaoui. Op. cit., p.62

Ch. Issauvi. Op. cit., pp. 152 - 153.

(٣٣) E.L. Gritly. Op.cit., p.533.

(٣٤) Ch. Issauvi. Op.cit., p.153.

(٣٥) "Preliminary report on the Warld Social Situation", p.43.

(٣٦) "Mements économique d'Egypte". paris, 1950, p.193.

(٣٧) "Preliminary Report on the Warld Social Situation", p.161

(٣٨) E.M. Lboyd. Food and Inflation in the Middle East 1940 - 1945. london, 1956, p.19.

(٣٩) محسوب وفقا لـ "Annuaire statistique d'Egypte 1937 / 38",pp. 446, 449; "Annuaire statistique d'Egypte 1945 / 46, 1946 / 47", p. 476; "L'Egypte contemporaine", 1945, decembre, p. 779;

سيد، مرجع سابق، ص، ٣١.

(٤٠) انظر: أ.ن. كوماروف، الحالة المادية للبرولیتاریا الصناعية فى البنغال وبعض قضايا تشكلها. موسكو، ١٩٥٣، ص ٤١.

(٤١) "Population Gensus of Egypt taken in 1927", p.23; Z.Baclaoui. Op. cit., p.68.

(٤٢) "Revue d'Egypte économique et financière", 1944, n° 621.

(٤٣) انظر: سيد، مرجع سابق، ص ٢٧٩.

(٤٤) انظر: Clerget. Op. cit., vol. 11,pp.14-15.

(٤٥) A. el - Maraghi. Op. eit., p. 159.

فى سنة ١٩٣٧ من بين مليون وأربعمائة ألف من سكان القاهرة لم يكن يتمتع بالكهرباء سوى أربعمائة ألف، أو ٢٨٪ من السكان.

(٤٦) EL - Gritly. Op. cit., p.533.

(٤٧) Ch. Issawi. Op. cit., p. 153.

(٤٨) Z. Badaoui. Op. cit., .68

(٤٩) Z. Badaoui. Op. cit. p. 68.

(٥٠) Ibid., pp. 69,70.

(٥١) محسوبة وفقال لـ:: "Annuaire statistique d'Egypte 1937 / 38", pp. 102, 103, 107,111

(٥٢) انظر: Clerget. Op. cit., vol. 11, pp. 30 - 31.

(٥٣) محسوبة وفقا لكتاب: Clerget. Op. cit., vol. 11, pp. 39 - 42.

(٥٤) Z. Badaoui. op. cit., p.65.

(٥٥) محسوبة وفقا لـ : "Annuaire statistique d'Egypte 1945/46, 1946/47" pp. 40 - 41,

(٥٦) انظر: Z. Badaoui. op. cit., p.74.

(٥٧) Z.Badaoui. Op. cit., p.75.

(٥٨) انظر Clerget. Op. cit., vol, 11,pp.158 - 159

(٦٠) انظر: El - Gritly. Op. cit., p.545; "Revue in ternationale de travail", 1930, decembre, p.777.

(٦١) "Revue internationale de travail", 1930, decembre, pp. 774 - 776.

(٦٢) انظر: Ch. Rowx: le Coton en Egypte. paris, 1908, p.300.

(٦٣) "Revue internationale de travail', 1930, decembre, pp. 758 - 766,

(٦٤) "Revue d'Egypte économique et finan cière, 1936, n° 182.

(٦٥) "International Cotton Bulletin", 1936, July, pp. 436 - 437.

(٦٦) انظر: A. el - Maraghi . Op. cit., p.98;
EL - Grithy. Op. cit., p.545.

(٦٧) Z.Badaoui. OP. cit., p.80.

(٦٨) "Industrial and commercial Census of Egypt 1927". Cairo, 1931, p. xv.

(٦٩) انظر: Le Carpantier L'Egypte moderne. Paris, 1925, p.98.

(٧٠) "Revue d'Egypte économique et financiere", 1945, n° 658.

(٧١) ك. ماركس، رأس المال، مجلد ١، ص ٢٣٧.

(٧٢) انظر: المرجع السابق، ص ٢٤٠.

(٧٣) انظر: Z.Badaoui. La Question ouvriere. Alexandria, 1954,p.3.

(٧٤) "Industrial and commer cial Census of Egypt 1937". Cairo, 1942, pp. 410 - 411.

(٧٥) محسوبة وفقا لـ: "Annuaire statistique d'Egypte 1937 / 38", pp.624 - 625.

(٧٦) الأهرام، ٤ مايو سنة ١٩٣٨، "Annuaire statistique d'Egypte 1934 / 35", p.618;

(٧٧) "L'Egypte contemporaine", 1936, mai, p. 453.

(٧٨) "International Labour Review", 1957, july, p.142.

(٧٩) Z.Badaoui. Op.cit., p.61.

(٨٠) محسوبة وفقا لـ: "Annuaire statistique d'Egypte 1945 /46, 1946 / 47", pp. 40 - 41.

(٨١) انظر: حبيب مرجع سابق، ص ٢٣٩.

(٨٢) "Revue internationale de travail", 1930. decenbre, p.765; Clerget. Op. cit., vol. 11,p, 154.

(٨٣) انظر: A. el - maraghi. Op. cit., pp. 117 - 118; "Revue interna- tionale de travail", 1930, decembre, p. 774.

(٨٤) انظر: El - Gritly. Op. cit., p. 542.

(٨٥) الحساب لنا. فى عام ١٩٤٢ وفق الإحصاء الصناعى كان يوجد بمصر ٢٨٥ ألف عامل. انظر: م. ف. لهيطة. مرجع سابق، الجزء ٣، ص ١٧٤ - ١٧٥.

(٨٦) انظر: ى. كوشينسكى. تاريخ ظروف العمل فى إنجلترا والإمبراطورية البريطانية، موسكو، ١٩٤٨، ص ٢٠٤.

(٨٧) انظر: A.el - Maraghi . Op. cit., p. 118; Z. Badaoui . op. cit., p. 74.

(٨٨) Z. Badaoui. Op. cit., p.71.

(٨٩) "Social Farces in the Middle East", p. 89.

(٩٠) F. H. Harbison, J. A. Ibrahim. Op. cit.,. pp. 117, 119, pas- sim.

(٩١) انظر: gbicl, pp. 117. 118, 123.

(٩٢) "population Census of Egypt ta ken in 1927", vol. I., p. 150.

(٩٣) انظر: A. el- Maraghi. Op. cit., p.64.

(٩٤) Gbid, p. 79.

(٩٥) A. Galatoli. Egypt at Mid - possage. Cairo, 1950, p. 81.

(٩٦) "Report on labour Conditions in Egypt with Suggestions far future Social le gislation by Buttler (H.B). Deputy dvaiector. Int. laf. Office", Cairo, 1935, p.15.

(٩٧) Clerget. Op. cit., vol. 11, p. 157.

(٩٨) "Revue internationale de travail", 1930, decembre, p. 762.

(٩٩) انظر: Clerget. Op cit., vol. 11, p.157.

(١٠٠) انظر: Ch. I ssawi. Op. eit., pp. 152 - 153;
M. Anis. Op. cit.,p. 918.

(١٠١) «الأهرام» ١٢ فبراير سنة ١٩٣٢.

(١٠٢) M. A. rifaat. The Monetary System of Egypt. London, 1935, p. 179.

(١٠٣) انظر: A. el - Mareghi . Op. eit., p. 76;
Clerget. Op. cit., vol. 11, p. 157.

(١٠٤) ف. أ. لينين. المؤلفات الكاملة. مجلد ٢٣، ص ٤٣١.

(١٠٥) انظر: Clerget. Op, cit., vol. 11, p. 157;
A. el - Maraghi. Op. cit., pp. 60,75.

(١٠٦) ك. ماركس، رأس المال. مجلد ١، ص ٦٠٥.

(١٠٧) انظر: Clerget. Op. eit, vol. 11, p. 157;
Z. Badaoui. OP. cit., p.60.

(١٠٨) انظر: A. el - Maraghi. Op. cit., p. 181.

الفصل الرابع

الإفقار المطلق للبروليتاريا ومعدل فائض القيمة فى الصناعة المصرية

إن الأسباب نفسها التى اشترطت هبوط سعر قوة العمل أقل كثيرا من قيمتها، قد أدت إلى تقوية فعل قانونى الإفقار المطلق والنسبى للطبقة العاملة فى مصر. إن الإفقار المطلق عملية معقدة ومتعددة الجوانب تتضمن كثيرا من الظواهر المترابطة فيما بينها، والتى تشترط بعضها البعض. ومن بينها: تحول السكان إلى بروليتاريا، تزايد البطالة، انخفاض الأجر الفعلى، انخفاض سعر قوة العمل عن قيمتها، تدهور ظروف العمل، وزيادة كثافته، المنافسة من جانب عمل النساء والأطفال، تدهور حالة التعليم والرعاية الاجتماعية والعلاج، وما إلى ذلك، تدهور الحالة الصحية للعمال وأفراد أسرهم، الظروف العامة لعملهم ومعيشتهم إلخ.

وقد وضّحنا فيما سبق على ضوء وقائع كثيرة أن تطور الرأسمالية فى مصر قد صاحبه تزايد حاد لعملية تحول السكان إلى بروليتاريا فى المدن والريف، وفصل الملاك السابقين عن أدوات العمل ووسائل الإنتاج، وتحولهم إلى بائعين لقوة عملهم. كما كان النمو السريع لفائض السكان الزراعيين، والبطالة الواسعة فى المدن فى السنوات ١٩١٤ - ١٩٣٩ كذلك مؤشرا مهما للإفقار المطلق للطبقة العاملة.

ومن المفيد بالدرجة نفسها دراسة حركة الأجر الفعلى فى فترة ما بين الحربين العالميتين. ومن الضرورى فى المقام الأول أن نحدد فى أى اتجاه تغير الأجر الاسمى. أشرنا فيما سبق إلى أنه مع مطالع الحرب العالمية الأولى عادة ما تراوح أجر العمال غير المهرة وقليلى المهارة بين ٣ و٠.١ قروش فى فروع الإنتاج المختلفة، وفى مختلف مناطق البلد، بينما حصل العمال المهرة على ٢٠ - ٣٠ قرشا فى اليوم. وبعد موجة الإضرابات القوية فى سنتى ١٩١٩ - ١٩٢٠، فى فترة نهوض حركة التحرر المعادية للإمبريالية، استطاع العمال أن يصلوا فى بعض الحالات إلى رفع أجرهم بمقدار ١و٥ - ٢ مرة[1]. وبعد الهدوء المؤقت للنضال قام الرأسماليون بدعوى تخفيض الأسعار بخفض الأجر من جديد فى عدد من فروع الصناعة.

وللأسف لا توجد بيانات عن مقدار متوسط الأجر فى الصناعة فى فترة العشرينات. ولكن الأرقام التى كانت تظهر فى الصحافة من وقت لآخر تدل على أنه تغير بقدر ضئيل جدا بالمقارنة بفترة ما قبل الحرب. حقيقة يزعم «بتلر» فى تقريره أن العمال غير المهرة «يمكن أن يأملوا فى الحصول على ٧ - ١٢ قرشا فى اليوم، فى الوقت الذى يستطيع فيه العمال المهرة أن يحصلوا على ٢٠ إلى ٣٠ قرشا». ولكن هذه الأرقام مبالغ فيها جدا، وأساسا بالنسبة للعمال غير المهرة وقليلى المهارة الذين شكلوا الغالبية الساحقة للبروليتاريا المصرية. ففى المشروعات الكبرى والمتوسطة تقلب أجر الرجال عادة فى الحدود نفسها تقريبا التى تذبذب داخلها قبل الحرب، ويلغ ٣ إلى ١٠ قروش فى فروع الصناعة المختلفة. وعلى سبيل المثال كان العامل فى مصنع السكر فى الحوامدية يحصل على ٥ - ٨ قرش فى اليوم، وفى المحالج على ٦ - ٨ قروش، وفى صناعة السجائر على ٦ - ١٠ قروش، ولكن هذه الصناعة الأخيرة كان يوجد بها كثير من العمال الأجانب. وفى البناء حصل العمال غير المهرة على ٣ - ٧ قروش وهو المبلغ نفسه الذى كان يحصل عليه عمال السكك الحديدية(٢). وفى معمل تكرير البترول فى السويس حيث كان الأجر أعلى نسبيا منه فى الفروع الأخرى كان الأجر يصل إلى ١٠ قروش. ثم إنه فى مصانع الطوب ومشروعات إنتاج الفخار لم يزد الأجر فى المتوسط على ٥ - ٧ قروش. وفى مصانع كبس القطن حيث كانت الظروف العامة للعمل - كما يؤكد بعض الباحثين (أ. أندرسون وغيرها) أفضل كثيرا منها فى مشروعات أخرى كثيرة، لم يتجاوز أجر العامل فى سنة ١٩٢٨ - مع حساب علاوة غلاء المعيشة - ٤,٢ قرش فى اليوم(٣). ويمكن أن نؤكد أن الحد الأقصى لأجر العامل غير الماهر كان ١٠ قروش فى اليوم، وأنه تغير بقدر محدود جدا بالمقارنة بسنوات ما قبل الحرب. وذلك أمر مفهوم تماما حيث إن العمال غير المهرة، وخاصة الموسميين، قد عانوا من البطالة إلى حد كبير.

وقد كان لتوسيع نطاق استغلال الأطفال والنساء تأثير قوى على خفض أجر الرجال البالغين، حيث إن الأطفال والنساء كانوا يحصلون على ٠,٧٥ قرش - قرشين فى اليوم مقابل العمل الذى كان يمكن أن يؤديه المراهقون أو البالغون بشروط أخرى. وكانت النتيجة الحتمية لذلك هى خفض المستوى العام للأجر، وتقليص مجال العمل أمام الرجال.

ولكى نحصل على تصور عن حركة الأجر الفعلى فى تلك الفترة، فمن الضرورى مقارنة الأجر الأسمى بالرقم القياسى لأسعار مواد الاستهلاك الأساسية للأسرة العمالية، وإيجار

السكن، وما إلى ذلك. ووفق الأرقام الرسمية - المفهوم أنها تقل عن الحقيقة - وصل الرقم القياسى لتكاليف المعيشة فى السنوات ١٩٢٠ - ١٩٢٩ إلى ١٥٠ - ١٦٠٪ من مستواه فى عام ١٩١٣(٤).

وباعتراف «هنرى نوس» رئيس اتحاد الصناعات المصرية فإنه على مدار السنوات ١٩٢٠ - ١٩٢٩ كانت «تكاليف المعيشة فى مصر واحدة من أعلى التكاليف فى العالم»(٥).. وفى سنتى ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ارتفعت أسعار الغذاء بالمقارنة بسنة ١٩١٣ بنسبة ٥٥٪، وأسعار الملابس بنسبة ٧١٪، كما زاد إيجار المساكن وفق البيانات الرسمية بمقدار ٥٠٪، وهكذا. وحيث إننا لا نملك متوسطا دقيقا للرقم القياسى للأجور فى البلد بجمله، أو بالنسبة لشرائح العمال المختلفة، فمن غير الممكن حساب الدرجة التى انخفض بها الأجر الفعلى. لكن حقيقة انخفاض الأجور الفعلية فى ذاتها لا تستدعى أى شك. وقد استنتج «كليرجى»، الذى أورد بيانات مختلفة حول الأجور وأسعار السلع الغذائية والصناعية، عن حق، أنه «من الواضح أن الأجر ارتفع بشكل بعيد عن التناسب مع زيادة تكاليف المعيشة»(٦). كما صرح «مولوك» الممثل التجارى الإنجليزى فى مصر فى تقريره لسنة ١٩٢٨ كذلك، أنه فى الوقت الذى تظل فيه «الأجور والمهايا ثابتة، انخفضت القدرة الشرائية للعمال والموظفين بسبب تكاليف المعيشة المرتفعة التى سببتها الزيادة الكبيرة للأسعار وإيجار المساكن غير المعقول الذى يطلبه أصحاب المنازل»(٧).

وقد أدت الأزمة الاقتصادية العالمية للأعوام ١٩٢٩ - ١٩٣٣ إلى تشديد لا سابقة له فى استغلال العمال، وانخفاض حاد فى أجورهم، وإلى تنامى البطالة الكاملة والجزئية، وتزايد فقر وجوع العاملين. وحيث إنه توجد لدينا بيانات كاملة بهذه الدرجة أو تلك عن أجور العمال المصريين فى سنة ١٩٣٨، يتعين مقارنة هذه الأرقام بالذات بأرقام ما قبل الحرب (سنة ١٩١٣)، برغم أن بيانات سنوات الأزمة كانت أكثر دلالة. وتدل مقارنة أجور العمال فى سنتى ١٩١٣ و ١٩٣٨ بوضوح كامل على أنها تذبذبت فى نفس الحدود. ولكن إذا كان الأجر الاسمى قد ظل فى سنة ١٩٣٨ عند مستواه فى سنة ١٩١٣ تقريبا، بل إن من المرجح انخفاضه فى بعض فروع الصناعة، فإن الرقم القياسى لأسعار السلع الأساسية قد ارتفع.

وعلى الرغم من هبوط أسعار شراء المنتجات الزراعية بالجملة نتيجة الأزمة الزراعية العالمية، فقد ظلت أسعار التجزئة فى المدن مرتفعة جدا. وقد ساعد على ذلك السياسة

الجمركية للحكومة المصرية التى عملت لصالح الإقطاعيين الذين كانوا يسعون للمحافظة على أسعار مرتفعة. وفى سنة ١٩٣٠ رفعت حكومة صدقى الرسوم الجمركية على الحبوب المستوردة بنسبة ١٠٠٪، ونتيجة لذلك ارتفعت أسعار القمح والذرة فى مصر عن متوسط الأسعار العالمية بمقدار الضعف. إن الجوهر الطبقى لمثل ذلك النهب الضريبى للعاملين يظهر عاريا لدرجة لم يستطع أن يخفيها حتى بعض الباحثين البراجوازيين الأكثر موضوعية. وهكذا كتب شارل عيسوى: «فى سنة ١٩٣٠ فرض رسم جمركى عالى يعيق استيراد الحبوب. وبشكل عام كانت أسعار القمح والذرة داخل البلاد أزيد بمرتين من الأسعار العالمية. وحيث أن جزءا كبيرا من الحبوب تستهلكه بروليتاريا المدن، التى تنفق على الخبز ٥٠٪ من ميزانيتها، فإن ذلك يعنى أن العمال قدموا دعما للإقطاعيين...»(٨).

وقد ارتفعت كذلك أسعار السلع الصناعية التى تستهلك على نطاق واسع. وهكذا زاد سعر الجملة للأقمشة القطنية فى عام ١٩٣٨ بالمقارنة بعام ١٩١٣ بنسبة ٣١,٥٪(٩). بينما ارتفع سعر التجزئة بشكل أسرع.

وقد قامت السياسة الحكومية للزيادة الحادة للضرائب غير المباشرة ورسوم الإنتاج وغيرها بدور كبير فى عملية ارتفاع أسعار التجزئة. ففى عام ١٩٢٨ شكلت الضرائب غير المباشرة ٣٩٪ من إجمالى إيرادات الحكومة، بينما وصلت فى عام ١٩٣٦ إلى ٥٢٪ من مجمل متحصلات الميزانية(١٠). وتحت تأثير هذه الأسباب ازداد الانفصال بين الرقم القياسى لتكاليف المعيشة وبين الرقم القياسى لأسعار الجملة والتجزئة، وقد بلغ فى السنوات ١٩٣١ - ١٩٣٨ ما يتراوح بين ١٢٥٪ و ١٣٨٪ من مستواه فى سنة ١٩١٣(١١).

ويعنى ذلك أن الأجر الحقيقى للعمال فى سنة ١٩٣٨ - حتى بدون حسبان البطالة وزيادة كثافة العمل - كان أقل منه فى سنة ١٩١٣، مما أدى إلى تدهور تغذية العمال، وظروفهم المعيشية، وخفض استهلاكهم للأقمشة، وغير ذلك. وتدل على ذلك دينامية استهلاك الفرد من بعض السلع. فى سنة ١٩٢٠ بلغ استهلاك الفرد من القمح وفق الأرقام الرسمية حوالى ٨٢ كجم، وفى سنة ١٩٢٩ وصل الاستهلاك ذروته: ٩٥,٧ كجم، وفى عام ١٩٣٤ هبط إلى ٦٣ كجم، ولم يتجاوز متوسط الفترة ١٩٣٤ - ١٩٣٨ ما قدره ٦٨,٧ كجم(١٢). وبهذا الشكل فعلى امتداد كل الفترة ١٩٣٤ - ١٩٣٨ كان استهلاك القمح أقل منه فى سنة ١٩٢٩ بحوالى ٢٨٪، كما هبط بالمقارنة بسنة ١٩٢٠ بنسبة ١٦٪. وفى ذات الوقت

انخفض استهلاك الفرد من الذرة من ١٢٨كجم فى سنة ١٩٢٠ إلى ٩٣,٢كجم فى الأعوام ١٩٣٣ - ١٩٣٧، أو بنحو ٢٣٪(١٣). وفى سنة ١٩٣٩ كان استهلاك الفرد من الفول يقل بـ ١٣٪ عنه فى سنة ١٩٢٠.

لكن انخفاض الاستهلاك كان أشد فى المنتجات القيمة مثل اللحوم، واللبن، والزبد، مما يعكس التدهور الحاد لنوعية غذاء الطبقة العاملة. وتسمح بيانات الإحصاء الرسمى بتوضيح كيف انخفض استهلاك الفرد للحوم فى مدن مصر الكبرى خلال فترة طويلة من الزمن، تبلغ حوالى ٤٠ سنة. وفى الجدول رقم (٧) نورد الحسابات الخاصة بذلك لمدينة القاهرة، والتى قمنا بإجرائها للفترة ١٩٠٧ - ١٩٤٧.

وتوضح بيانات الجدول رقم (٧) أنه على مدار عدة حقب انخفض استهلاك الفرد من

جدول رقم (٧)

استهلاك الفرد من اللحوم في القاهرة فى السنوات ١٩٠٧ - ١٩٤٧

السنوات	عدد رؤوس الماشية المذبوحة في مجازر القاهرة وضواحيها *	الرقم القياسى (سنة ١٩٠٧ = ١٠٠)	سكان القاهرة (بالألف)	الرقم القياسى لزيادة السكان (سنة١٩٠٧ = ١٠٠)	الرقم القياسى لاستعمال الفرد للحوم (سنة ١٩٠٧ = ١٠٠)
١٩٠٧	٣١٨	١٠٠	٦٦٨	١٠٠	١٠٠
١٩٢٧	٣٩١	١٢٣	١٠٦٤	١٥٧	٧٨
١٩٣٧	٤١١	١٢٩	١٣١٢	١٩٤	٦٦
١٩٤٧	٥٢٥	١٦٥	٢١٠٠	٣١٠	٥٣

* عدد رؤوس الماشية المذبوحة فى عامى ١٩٠٧ و ١٩٢٧ فى:
Clerget, Le Caire, vol. II. Ir Caire, 1934, p. 84.
وبالنسبة لسنتى ١٩٣٧ و١٩٤٧ فى "Annuaire statistique d'Egypte 1937 / 38" , p. 350; ibid., 1945 / 46, 1946 / 47, pp. 380 - 381.
سكان القاهرة: "population census of Egypte taken in 1927" ,vol. i, pp. 23 - 24; "Annuaire statistique d'Egypte 1937 / 38A1", p. 13; 1945 / 46, 1946 / 47, p. 29.
وقد قمنا بنفسنا بحساب كل الأرقام القياسية، كذلك عددرؤوس الماشية المذبوحة فى المجازر.

اللحوم فى القاهرة باستمرار، ومع سنة ١٩٣٧ كان قد انخفض بمقدار الثلث بالمقارنة بمستوى عام ١٩٠٧. وعلى هذا فإنه حتى بيانات الإحصاء الرسمى تدل بطريقة لا يمكن دحضها لا على التدهور الكمى لتغذية البروليتاريا المصرية فى فترة ما بين الحربين العالميتين وحسب، بل وعلى تدهورها النوعى كذلك. وفى الظروف التى كان فيها مستوى الاستهلاك الأصلى للمنتجات الأساسية - فى بداية القرن العشرين - منخفضا جدا، ولم يوافق إطلاقا معدلات حد الكفاف، فإن مثل ذلك التدهور الكبير للتغذية كان لابد أن يسبب النقص الدائم للتغذية، وإضعاف الجسم، وزيادة معدل الأمراض والوفيات فى أوساط العمال وأسرهم.

وفى الفترة ١٩١٣ - ١٩٣٩ تدهورت كذلك بشكل حاد ظروف سكن عمال المدن الكبيرة والبلاد الصناعية. فقد كان بناء المنازل الجديدة فى المدن الكبرى أكثر بطئا من نمو سكانها، خاصة بعد بداية التدفق الواسع للفلاحين إلى القاهرة والإسكندرية وغيرهما من المراكز الصناعية. وفى الثلاثينات - فى فترة الأزمة والكساد - انكمش بناد المساكن بشدة، حتى بالمقارنة بالسنوات ١٩٠٣ - ١٩١٣. فإذا كان قد تم تشييد حوالى ١٣٠٠ منزل جديد سنويا فى القاهرة فى السنوات ١٩٠٣ - ١٩١٣، وما بين ٦٠٠ إلى ٧٠٠ منزل فى الإسكندرية، ففى الفترة ١٩٣٧ - ١٩٣٩ لم يقدم فى لكلتا المدينتين أكثر من ٥١٣ - ٦٦٣ تصريح فى المتوسط لبناء المنازل(١٤).

وقد أدى تخلف البناء السكنى عن زيادة السكان فى المدن إلى زيادة كثافة السكان، خاصة فى الأحياء العمالية. وعلى سبيل المثال ففى سنة ١٩٠٧ كان متوسط السكان فى الكيلو متر المربع فى الإسكندرية ٤٧١١ شخصا، وفى سنة ١٩٢٧ بلغ ٧٦٣١ شخصا. وفى القاهرة كان الرقمان المقابلان ٤١٩٦ شخصا و ٦٥٨٤ شخصا على التوالى(١٥). وفى سنة ١٩٣٧ كانت كثافة السكان فى الأحياء العمالية فى هاتين المدينتين قد وصلت بالفعل إلى ٥٥ - ٥٨ ألف شخص فى الكليو متر المربع. مع أنه ينبغى ملاحظة أن الغالب فى تلك الأحياء كانت العشش ذات الطابق الواحد، فى حين أنه فى الأحياء المركزية كانت تبنى منازل متعددة الطوابق.

كانت أزمة السكن الحادة فى القاهرة والإسكندرية موضوع مناقشات فى الصحافة والبرلمان أكثر من مرة. وفى سنة ١٩٢٩ قررت حكومة محمد محمود القيام بدور «المناضل النبيل» ضد «الضواحى البائسة»، وأعلن عن برنامج واسع لبناء منازل للعمال. ولكن فى النهاية

خصص لهذا الهدف في الميزانية مبلغ ٢٠ ألف جنيه كانت تكفي لبناء ١٢١ شقة. ولكن بعد الانتهاء من بناء عدة منازل سكنها الموظفون، حيث قدر إيجار الشقة بـ ١٫٢٥ جنيه في الشهر[١٦]، واتضح (بالطبع) أن الأسر العمالية لا تستطيع دفعه، حيث أن جميع نفقاتها الشهرية لم تكن تتجاوز جنيهين مصريين. وهكذا انتهت تلك «المغامرة السكنية» للحكومة المصرية.

وفي سنة ١٩٣٣ أجرى مكتب العمل دراسة لظروف عمل العمال في مدن مصر الكبرى. وقد أثبت التقرير المنشور في سنة ١٩٣٥ أن الأحياء العمالية موجودة بمناطق غير صحية، وأنه في القاهرة والإسكندرية وبور سعيد «يتزاحم مئات الآلاف من الكائنات البشرية في الأحياء القذرة والعشش[١٧]. وقد وصل لنفس الاستنتاجات أيضا الدكتور شفيع الذي بحث مساكن ٧٥٨ أسرة عمالية في القاهرة في سنة ١٩٣٥[١٨].

وتسببت أزمة السكن في المدن الكبرى في زيادة إيجارات المنازل والتي أصبحت في مدينة القاهرة في عام ١٩٢٩ أعلى منها في عام ١٩١٣ بمقدار ٦٤٪، وفي الإسكندرية بنسبة ٨١٪[١٩]. وفي فترة الأزمة الاقتصادية انخفضت الأسعار، بينما تدنت أجور العمال بشدة. ولكن أصحاب المنازل - كما أشار عبد الوهّاب باشا نائب وزير المالية في مذكرته حول غلاء المعيشة - لم يخفضوا الإيجارات، وحتى في سنة ١٩٣١ ظلت عند مستواها في سنة ١٩٢٩[٢٠]. وفي الأحياء العمالية للقاهرة (في شبرا مثلا) كان يتعين أن يدفع للشقة ما بين ١ إلى ١٫٥ جنيه في الشهر[٢١]. وكان كثير من العمال الذين لا يملكون إمكانية إنفاق مثل تلك النقود مضطرين إلى السكنى في الضواحي البعيدة، في عشش شبه متهدمة تضم عدة أسر في العشة. ولكن في تلك الأماكن أيضا، ومع زيادة السكان، تزايد باطراد الايجار اللازم للحصول على محل للسكنى. ومع مطالع الحرب الثانية كان يطلب مقابل الشقة الصغيرة، حتى في الضواحي ١ - ٢ جنيه شهريا[٢٢]. ولذلك فإن أعدادا متزايدة من العمال كانت تسكن ما يشبه عشش الدجاج المقامة بعجل من رقائق الخشب أو قطع الصفيح، بل وكانوا يأوون ببساطة حتى إلى الجدران المتهدمة، أو ينامون في الشوارع، أو تحت الجسور، وما إلى ذلك.

وقد سارت كارثة التدهور في ظروف سكن البروليتاريا المصرية جنبا إلى جنب مع الزيادة المطلقة والنسبية لنفقات السكن في ميزانيات العمال. وقد انعكست تلك الحقيقة بشكل غير

مباشر فى الإحصاء الرسمى. فعند حساب الحد الأدنى للمعيشة فى سنة ١٩١٣ شكل إيجار السكن - وفق بيانات الباحثين - حوالى ٧ر١١٪ من إجمالى الميزانية - وفى سنة ١٩٣٩، ومع تغيير أساس الرقم القياسى، تم رفعه إلى ١٦٪. وقد حققت المنازل فى الأحياء العمالية لأصحابها مكاسب كبيرة. وكان معدل ربح أصحاب المنازل فى القاهرة فى سنوات ما قبل الحرب ٩ - ١٢٪ فى السنة(٢٣).

وقد ابتعلت النفقات البالغة الضرورة: الغذاء والملبس والسكن، كل ميزانية الأسرة العمالية تقريبا، ولم تتبين موارد لإشباع الاحتياجات الأخرى تقريبا. وحتى أرخص وسائل التسلية لم تكن فى متناول العمال. وعلى سبيل المثال فقد أنفقوا على دخول السينما نقودا تقل بمقدار ١٥٠ مرة عما كان ينفقه الأشخاص الذين كان دخلهم يزيد بعض الشىء على الحد الأدنى للمعيشة(٢٤). وكان هذا يعنى أن أسرة العامل لم تكن تسمح ظروفها بالذهاب إلى السينما إلا مرة أو مرتين فى السنة. وقد كانت نفقاتها على الرياضة وغيرها عند المستوى نفسه.

وإلى جانب ذلك فقد دفع تدهور الحالة العامة للعمال أشد الأشخاص ضعفا ويأسا إلى طريق السكر وإدمان المخدرات والانحطاط الأخلاقي. وقد ذهب حوالى ٩٧٪ من إجمالى نفقات «الترفيه» إلى شراء الخمور والمخدرات والسجائر وما إلى ذلك. وفى الثلاثينات زاد بشكل خاص تعاطى المخدرات فى مدن وقرى مصر. ففى سنة ١٩٣٠ وحدها صدرت أحكام ضد ١٠ آلاف شخص بتهمة انتهاك قانون حظر الاتجار فى المخدرات وترويجها. وقد عانى الفقراء من ذلك أكثر من غيرهم(٢٥).

وقد دفع الجوع والفقر الناس إلى الجريمة، وقوضا الحياة العائلية، وانعكسا بقسوة على الأطفال خاصة. فقد أدى سوء التغذية، والافتقار إلى الملابس والأحذية، وضرورة البحث عن كسب إضافى، إلى مزيد من التناقص فى عدد أبناء العمال الذين كان باستطاعتهم الذهاب إلى المدرسة)، برغم أن هذا العدد كان قليلا من الأصل. وهكذا فإذا كان إجمالى عدد التلاميذ فى القاهرة قد زاد من ٤٧ ألفا فى سنة ١٩٢٧، إلى ٨٠ ألفا فى سنة ١٩٣٤، ففى حى بولاق العمالي انخفض عدد التلاميذ من ١٦,٢ ألف إلى ١٥,٦، على الرغم من الزيادة السكانية السريعة فى الأحياء العمالية. وفى المحلة الكبرى مدينة النساجين، حيث تزايد السكان بسرعة استثنائية فى السنوات ١٩٢٧ - ١٩٣٧ بفضل تدفق العمال من الريف، كان إجمالى عدد التلاميذ ١٢٧,١ و ١٢,٤٣ فى عامى ١٩٢٧ و١٩٣٦/٣٧

على التوالى، أما بالنسبة لعدد السكان فقد انخفض عدد التلاميذ بما لا يقل عن ٢٥٪. وفى رشيد كان عدد التلاميذ ٤٧٢٨ فى سنة ١٩٢٧، وأصبح ٤٦١٣ فى سنة ١٩٣٦/٣٧، وفى أخميم مركز صناعات النسيج الصغيرة، كان عدد التلاميذ ٥,٢ ألف فى سنة ١٩٢٧، وانخفض فى عام ١٩٣٣/٣٤ إلى ٤,٢ ألف فقط، وفى سنورس كان عددهم على التوالى ٦,١ ألف و٤,٧ ألف (فى سنة ١٩٣١)، وهكذا(٢٦).

وعند دراسة واحد من المصانع الكبرى اتضح أن ٤٪ فقط من العمال كانوا يرسلون أبناءهم إلى المدرسة. ووفق بيانات ٩٣٨ - ١٩٣٩ فقد كان يوجد عامل واحد يجيد القراءة والكتابة فعلا بين كل ١٢٠ عاملا(٢٧).

وقد فرض الانخفاض الشديد للأجور، وظروف السكن الفظيعة، وغياب الثقة فى الغد، والخوف الدائم من البطالة، على كثير من العمال حياة العزوبية، وحرمهم من تكوين عائلات. وهكذا فإذا كانت نسبة العزاب بين الأفراد الذين تزيد أعمارهم على ١٥ سنة فى مديريات الصعيد لم يتجاورز ١٧٪، وفى الوجه البحرى ١٨,٣٪ فقد شكل العزاب فى سنة ١٩٣٧ فى القاهرة حوالي ٢٥,١٪، وفى الإسكندرية ٢٦,٢٪ من مجموع السكان(٢٨).

وقد حدث هذا برغم أن متوسط سن الزواج فى المدن لم يكن أعلى منه فى الريف، وقد تزوج غالبية العمال ممن كونوا عائلات فى سن ١٨ - ٢٢ عاما. وحتى فى المصنع الكبير الذى قام «حبيب» بدراسته، حيث كان مستوى الأجور أعلى بكثير من المستوى المتوسط، فقد كان حوالى ثلث العمال من العزاب(٢٩).

وقد أدى الجوع وظروف السكن غير الصحية، ونقص الملابس والأحذية، وظروف العمل الصعبة، والافتقار إلى الأمن الصناعى، إلى زيادة معدلات المرض والوفيات. والأمر الذى له دلالته فى المقام الأول هو أنه برغم النجاحات الكبيرة للطب فى مجال مكافحة الأوبئة الجماعية، فإن المعدلات العامة للوفيات في مصر، بما في ذلك المدن، لم تنخفض، بل على العكس سجلت اتجاها إلى الارتفاع. ففى الفترة ١٩٢١ - ١٩٢٤ وصل معدل الوفيات إلى ٢٥,١٧ لكل ألف من السكان، وفى السنوات ١٩٣١ - ١٩٣٩ زاد إلى ٢٧,٢٥. وقد وصل معدل وفيات الأطفال لمستوى هائل الارتفاع، ففى السنوات ١٩٢١ - ١٩٢٤ كان متوسط ذلك المعدل فى البلد ككل ١٤١,٥ لكل ألف من المواليد، وزاد فى الفترة ١٩٣١ - ١٩٣٩ إلى ١٦٤(٣٠). وفى المدن كان معدل وفيات الأطفال فى سن عام واحد فأقل

أعلى. ففى سنة ۱۹۳۷ كان ذلك المعدل فى البلد بأكمله ١٦٥ لكل ألف من المواليد، وفى القاهرة ١٩٢، وفى السويس والإسكندرية ٢٢٢(٣١). وفى الأحياء العمالية فى المدن كان معدل وفيات الأطفال أعلى بمقدار ٣ - ٤ مرات منه فى المناطق التى كان يعيش فيها الأغنياء. وفى سنة ۱۹۳۹ قام روزنفيلد بتحليل مفصل لبيانات وفيات الأطفال فى الإسكندرية فى السنوات ١٩١٠ - ١٩٣٧. وقد اتضح أن معدل وفيات الأطفال أقل من سنة بين السكان الأجانب قد انخفض من ٧٥ فى الألف فى سنة ١٩٢١ إلى ٥٥ فى الألف فى سنة ١٩٣٧، أما بين السكان المصريين فى المدن فقد تزايد هذا المعدل من ٢١٥ فى سنة ١٩٢١ إلى ٢٣٠ فى سنة ١٩٣٧. وفى الأحياء العمالية للمدينة كان معدل وفيات الأطفال بالطبع أعلى. وقد بلغت نسبة وفيات الأطفال فى هذه الأحياء فى كلتا السنتين ما يزيد على ٦٧٪ من إجمالى الوفيات فى المدنية. وقد مات ٥٠٪ من الأطفال بسبب الأمراض المرتبطة بسوء التغذية. وقد استنتج مؤلف الدراسة أن سبب مثل ذلك المعدل الاستثنائى المرتفع لوفيات الأطفال هو فقر السكان وجهلهم، وأن مشكلة الغذاء تحتفظ كالسابق بمكانها فى عداد أسباب أمراض ووفيات الأطفال. وقد مات كثير من الأطفال فى سن ١ - ١٠ سنوات. وفى سنة ١٩٢٠ شكل الأطفال ٢٦,٨٪ من إجمالى المتوفين فى المدن، وفى سنة ۱۹۳۸ وصلت النسبة إلى ٣٠٪(٣٢).

على هذا النحو تؤكد البيانات العديدة للإحصاء الرسمى تماما الاستنتاج بأن الأجر الحقيقى للعمال المصريين لم يكن شديد الضآلة فحسب، بل أنه قد انخفض، كما تدهور الوضع العام للبروليتاريا بشكل مطلق فى الفترة ما بين الحربين العالميتين.

إلى جانب الإفقار المطلق، جرى الإفقار النسبى للطبقة العاملة، أى تقليل نصيب العمال فى الناتج الاجتماعى الذى صنعه عملهم. ومن أهم مؤشرات الإفقار النسبى للطبقة العاملة زيادة معدل فائض القيمة، فكما هو معروف فإن القيمة التى يصنعها العامل من جديد خلال يوم العمل تتكون من جزءين: الجزء الأول هو ما يعادل قيمة إعادة إنتاج قوة عمله، والجزء الثانى هو فائض القيمة الذى يستحوذ عليه الرأسمالى. ومعدل فائض القيمة يتحدد - كما هو معروف - بنسبة فائض القيمة إلى رأس المال المتغير، أى أن معدل فائض القيمة = $\frac{\text{فائض القيمة}}{\text{رأس المال المتغير}}$ (٣٣).

ويعد معدل فائض القيمة تعبيرا دقيقا عن درجة استغلال رأس المال لقوة العمل. لذلك

فلتحديد مقداره أهمية كبيرة. وقد بحثنا فيما سبق عوامل زيادة معدل فائض القيمة: طول يوم العمل، مدى استغلال عمل الأطفال والنساء، زيادة إنتاجية وكثافة العمل، عدم التوافق بين سعر وقيمة قوة العمل، وما إلى ذلك.

ولننتقل الآن لحساب معدل فائض القيمة. لقد أجري أول إحصاء للإنتاج الصناعي فى مصر، يتضمن بيانات عن الأجور وقيمة المنتجات الصناعية وغير ذلك، فى عام ١٩٤٤. ولذلك يتعين علينا الاستعانة ببيانات فترة الحرب. أما بالنسبة للثلاثينات فلا توجد بيانات إلا حول بعض فروع الإنتاج (صناعة السكر والأسمنت). وتوضح تلك البيانات النسبة بين الأرباح والأجور، ولكن لا يمكن النظر إليها كمؤشرات لمعدل فائض القيمة، حيث أنها لا تعكس فقط مستوى استغلال العمال المشتغلين فى فرع معين، بل تعكس أيضا (بشكل جزئى) نطاق استغلال عمال الفروع الأخرى، وكذلك استغلال الفلاحين الموردين للخامات، واستغلال مجمل جماهير المستهلكين من خلال آلية الأسعار الاحتكارية العالية والمنخفضة. والأفضل كثيرا دراسة الوضع فى الصناعة بمجملها، حيث أنه فى هذه الحالة تعوض التذبذبات فى الفروع المختلفة بعضها البعض بشكل متبادل، وعلى الرغم من ذلك، فمن المناسب إيراد بيانات حول النسبة بين الأرباح والأجور لتوضيح فرضية الفارق الهائل بين هذين المقدارين.

فى السنوات ١٩٣٨ - ٣٩٣٩ فاق إجمالى أرباح احتكار السكر «سوسيتى جنرال» أجور ٣,٠ ألف عامل بمقدار ٣,٢٥ مرة على الأقل، بينما زادت عوائد الأسهم المدفوعة لشركات الأسمنت (التى كانت أقل كثيرا من إجمالى الأرباح) بمقدار ٤,٥ مرة على أجور العمال المشتغلين فى هذا النوع الإنتاجى(٣٤).

وقبل الشروع فى حساب معدل فائض القيمة فى الصناعة. من الضرورى إبداء بعض الملاحظات التمهيدية. حيث إن منتجات الصناعة المصرية كانت مرتبطة بالأساس بتصنيع الخامات الزراعية، فمن الواجب أن نأخذ فى الاعتبار أن الخامات كان يتم شراؤها من الفلاحين بأسعار احتكارية منخفضة، ولم يكن يدفع لذلك قيمتها. وبالتالى فإن الربح الإجمالى للشركات الصناعية لم يكن يجرى إنتاجه فقط فى الصناعة، ولم يكن فقط نتيجة للاستحواذ على عمل العمال غير المدفوع، بل كان كذلك بشكل جزئى نتيجة لاستيلاء رأس المال الصناعى الاحتكارى على حصة معينة من المنتج الفائض والضرورى الذى صنعه عمل الفلاحين المصريين فى الزراعة، ولكنه كان يتجسد فى أسعار السلع الصناعية. وفى الوقت

ذاته فقد سادت الاحتكارات الأجنبية والمحلية غالبية فروع الصناعة المصرية. ولم يكن بيع منتجاتها بأسعار الإنتاج، بل بأسعار احتكارية مرتفعة(٣٥). وبالتالى فإن جزءا من إجمالى أرباح الشركات الصناعية كان نتيجة لنهب المستهلكين من خلال آلية الأسعار الاحتكارية المرتفعة للسلع الصناعية. ولكن، لأن المستهلكين ليسوا العمال وحدهم، حيث لم يشكل هؤلاء أكثر من ٧ - ٨٪ من السكان، بل كانوا يتشكلون أيضا من الفلاحين والحرفيين والموظفين وأرباب المهن الحرة والفئات الوسطى) وما إلى ذلك، فقد كات جزء من الربح المتجسد فى أسعار السلع الصناعية بمثابة خصم مباشر من دخول تلك الفئات من السكان. وكلا هذين العاملين أديا إلى بعض الزيادة فى حجم الأرباح (وبالتالى حجم فائض القيمة) التى أنتجها عمال الصناعة، وبالتالى لمعدل فائض القيمة أيضا.

ولكن عددا من العوامل الأخرى كانت تعمل فى الاتجاه المضاد: فى اتجاه خفض حجم ومعدل فائض القيمة. فعند إدخال الرقابة على الإنتاج فى سنة ١٩٤٤ ضمنت تكاليف الإنتاج ريع قطع الأرض التى تشغلها المشروعات الصناعية، وفوائد القروض التى منحتها البنوك للشركات الصناعية(٣٦)، فى حين أنها جزء من فائض القيمة. وكان يتم شراء المعدات للصناعة المصرية بأسعار احتكارية مرتفعة تجاوزت فى العادة مستوى الأسعار حتى فى السوق الداخلية للبلد المصدر، ولذلك كانت نفقات إهلاك المعدات أعلى كثيرا من النفقات الاعتيادية. وعلاوة على ذلك فقد زاد أصحاب الأعمال عموما مختلف مخصصات الإهلاك بهدف إخفاء جزء من الربح، والتقليل من الضريبة على الأرباح غير الاعتيادية التى فرضت فى سنة ١٩٣٩. كما أن جزءا من الخامات والوقود كان يرد إلى الصناعة المصرية من الخارج بسعر احتكارى مرتفع. وكل ما سبق قد رفع تكاليف الإنتاج. ثم إن حساب المنتجات الصناعية يقاس بالنسبة إلى المشروعات على أساس أسعار الجملة، وهى بذلك لا تتضمن ذلك الجزء من فائض القيمة الذى يتنازل عنه رأس المال الصناعى لرأس المال التجارى. مع ملاحظة أنه فى مصر كانت رؤوس الأموال الموظفة فى تجارة السلع الصناعية كبيرة جدا، واستحوذت على جزء كبير من فائض القيمة المنتج فى الصناعة. وأخيرا فإن أجور عمال الصناعة وغيرهم من المهندسين والفنيين كان يشار إليها دون الأخذ فى الحساب بالخصومات الضريبية.

ويمكن افتراض أن التذبذبات فى حجم فائض القيمة بفضل فعل كل هذه العناصر المتعارضة عوضت بعضها البعض بشكل متبادل إجمالا. وعلى سبيل المثال فإذا حسبنا فقط الربح

التجارى، وأجور المستخدمين فى قطاع التجارة، وريع الأرض، وفوائد القروض البنكية، والخصومات الضريبية، فإن حجم فائض القيمة فى سنة ١٩٤٤ كان سيرتفع بنحو ١٠ ملايين جنيه مصرى تقريبا، أو بنسبة ٣٢٪(٣٧). وعلى الأغلب لم يتجاوز الربح فوق الاعتيادى، الذى تم الحصول عليه بواسطة شراء الخامات بسعر احتكارى منخفض، كذلك بيع السلع الصناعية بسعر احتكارى مرتفع، مثل ذلك المبلغ.

ودعنا الآن ننتقل إلى حساب معدل فائض القيمة فى الصناعة التحويلية والاستخراجية فى مصر وفق بيانات الرقابة الصناعية لسنة ١٩٤٤. يخضع للحساب مقداران: حجم فائض القيمة وإجمالى أجور العمال والمهندسين والفنيين المشتغلين بالإنتاج بشكل مباشر(٣٨).

وتحدد البيانات الرسمية عن الأجور فى الصناعة أن المبلغ الإجمالى لأجور العمال خلال العام بلغ حوالى ١١,٤٩ مليون جنيه(٣٩). وأن أجور المستخدمين وغيرها من المدفوعات بلغت ٦,٦٨ مليون جنيه. وعند تحليل توزيع تلك المدفوعات بين شرائح المستخدمين المختلفة يتضح أنه فى أهم عشرة فروع إنتاجية (بما فى ذلك صناعة النسيج) بلغت رواتب مديرى الشركات المساهمة، وكذلك مكافآت أصحاب المشاريع حوالى ٤٠ - ٥٠٪ من إجمالى تلك المدفوعات(٤٠). ومن الواضح أن تلك المبالغ (٤٠٪ من ٦,٦٨ مليون = ٢,٦٧ مليون جنيه) تندرج بشكل كامل فى فائض القيمة. أما فيما يتعلق بأجور الموظفين (٦,٦٨ - ٢,٦٧ = ٤,٠١ مليون جنيه) فإن نسبة الـ ٢٥٪ منها التى نعدها رواتب العاملين من المهندسين والفنيين تضخم على الأرجح من أجرهم الفعلى. ففى مصر حصل كثير من الموظفين على وظائفهم، التى كثيرا ما تكون متباينة وغير لازمة إطلاقا للإنتاج.

ويكفى القول إن إجمالى رواتب الموظفين فى مصر بالنسبة إلى أجور العمال تجاوزت كثيرا، فى عديد من فروع الإنتاج، الأرقام المقابلة فى الصناعة الإنجليزية (وعلى سبيل المثال ففى صناعة الغزل والنسيج، وفى صناعة مواد البناء تجاوزتها بمقدار ٣ مرات، وفى صناعة الجلود بمقدار مرتين، وهكذا)(٤١). ويفسر ذلك أنه فى الصناعة المصرية كان يوجد «عدد كبير للغاية من الموظفين والإداريين بسبب المحسوبيات على الأغلب وجزئيا بسبب عدم كمال أساليب الإدارة والحسابات»(٤٢).

وبهذا الشكل فإن الحساب النهائى يمكن تقديمه على النحو التالى:(٤٣):

جدول رقم (٨)
معدل فائض القيمة فى الصناعة المصرية

إجمالى القيمة المضافة (بملايين الجنيهات المصرية) (١)	بما فى ذلك أجور العمال والمهندسين والفنيين (بملايين الجنيهات المصرية) (٢)	أرباح أصحاب الأعمال ورواتب المديرين وموظفى القطاع غير الإنتاجى (٣)	معدل فائض القيمة (٤)
٤٤,١	١,..+١١,٤٩ = ١٢,٤٩	٣,.١+٢,٦٧+٢٦ = ٣١,٦٨	١٠٠×٣١,٦٨ / ١٢,٥ ٪٢٥٠

وتوضح الأرقام الناتجة أن معدل فائض القيمة فى الصناعة المصرية كان كبيرا جدا. ولقد نظر كارل ماركس فى «رأس المال» لمعدل فائض قيمة قدره ١٠٠٪ بوصفه معدلا نمطيا فى ستينات القرن التاسع عشر. وفى الولايات المتحدة كان معدل فائض القيمة فى سنة ١٩٥٠ وفق البيانات التى أوردها «ى. فارجا» حوالى ٢٥٣٪(٤٤). وفى مصر بلغ هذا المعدل فى سنة ١٩٤٤ بالفعل ٢٥٠٪. ويعنى ذلك أنه من بين كل ٩,٥ ساعة عمل للبروليتارى، فإنه كان يعمل لنفسه ٢,٧ ساعة فقط، منتجا فيها قيمة قوة عمله أو معادلها، بينما كان ينتج فائض القيمة الذى استحوذ عليه الرأسمالى خلال ٦,٨ ساعة.

ويمكن أن يظهر سؤال: لماذا إذن كان معدلا فائض القيمة فى مصر والولايات المتحدة متساويين كما هو الواضح، فى الوقت الذى كانت فيه إنتاجية العمل فى الصناعة الأمريكية أعلى بكثير منها فى مصر. والإجابة فيما يلى: يتوقف حجم معدل فائض القيمة (إلى جانب طول يوم العمل، ونطاق استغلال عمل النساء والأطفال الرخيص) ليس فقط على مستوى إنتاجية العمل، بل أيضا على عاملين آخرين مهمين هما بالتحديد: مقدار قيمة قوة العمل الذى تشكل تاريخيا حتى وقت محدد فى بلد معين، والنسبة بين سعر وقيمة قوة العمل. وفى مصر شبه المستعمرة المتخلفة اقتصاديا، ونتيجة اقتران الاستغلال الإمبريالى بالاستغلال شبه الإقطاعى، تشكلت قيمة قوة العمل تاريخيا عند مستوى منخفض كثيرا عن الولايات

المتحدة وإنجلترا أو فرنسا على سبيل المثال. وإلى جانب ذلك ففى مصر سواء قبل الحرب العالمية الثانية أو خلالها كان الفارق بين قيمة وسعر قوة العمل (وبالتالى بين الحد الأدنى لمعيشة الأسرة العمالية وبين أجر العامل). أعلى بكثير من الولايات المتحدة وإنجلترا. ولذلك كان معدل فائض القيمة فى مصر والولايات المتحدة فى مستوى واحد تقريبا، برغم أن إنتاجية العمل فى الصناعة المصرية كانت أقل بعدة مرات منها فى الولايات المتحدة.

لقد حولت الاحتكارات الأجنبية والمحلية فى مصر جزءا من وقت العمل الضرورى بالإجبار لوقت عمل فائض، محققة بهذا الشكل استغلالا زائدا للبروليتاريا فى عملية الإنتاج، ومازجة إياه باستغلال إضافى من خلال عملية التداول.

وفى الخاتمة، من الضرورى التأكيد على أنه برغم التصور الذى عبرنا عنه فيما سبق عن التعويض المتبادل لذبذبة حجم فائض القيمة عن مستواها الفعلى، فمن غير المستبعد ألا يعكس رقم الـ ٢٥٪ الذى حصلنا عليه استغلال البروليتاريا وحدها فى عملية الإنتاج وفى مجال التداول، بل أيضا، بشكل جزئى، استغلال رأس المال الصناعى لجماهير المنتجين السلعيين الصغار من خلال آلية الأسعار الاحتكارية المنخفضة للخامات الزراعية، والأسعار الاحتكارية المرتفعة للسلع الصناعية. لكن الذى لاشك فيه هو شىء واحد، ذلك أن معدل فائض القيمة فى مصر تجاوز كثيرا ١٠٠٪، أى أنه كان أعلى كثيرا منه فى إنجلترا فى ستينات القرن التاسع عشر، وقد اقترب حجمه من المؤشرات المقابلة للدول الرأسمالية المتطورة. ويوضح ذلك أن كثافة استغلال البروليتاريا المصرية كانت مرتفعة بشكل استثنائى.

هوامش الفصل الرابع

(١) انظر: Z. Badaoui. Op. cit., 27.

(٢) انظر: Clerget. Op. cit., vol. 11, pp. 153 - 156.

(٣) "Revue internationale de travail", 1930, decembre, p.775; "Revue d'Egypte economique et financiere", 1944, n° 659.

(٤) "Annuaire Statistique d'Egypte 1923 / 24", p. 204' 1929 / 30, p. 547.

(٥) "L'Egypte contemopraine", 1930, janvier, p.8.

(٦) Clerget. Op. cit., vol. 11. p.158

(٧) E. Mulock. Report on the Ecomic and Financial Situation of Egypt for 1927. London, 1927, pp. 44 - 45.

(٨) Ch. Issawi. Op. cit., p. 69.

(٩) فى سنة ١٩١٣ كان متر القماش يساوى ١٢,٧ قرش. وفى سنة ١٩٣٨ كان يساوى ١٦,٧. انظر: L'Egypte contemparaine", 1945, de cembre, p.779.

(١٠) "Report on Economic and Commer cial Conditions in Egypte 1937". London, 1937, pp. 22, 26.

(١١) "Annu aire statistique d'Egypte 1934 / 35". p. 488; 1934 / 38, p.486.

(١٢) محسوبة وفقا لـ : "Annuaire statistique d'Egypte", 1920, 1929 / 30, 1937 / 38;

انظر أيضا M. H. Abbas. Essai sur l'evolution. du commerce exte- rieure egyptien. Le Caire, 1946, p.226; "Nemento economique. l'egypte", pp. 190- 191.

(١٣) محسوبة وفقا لـ : "memento economique, l'Egypte", p. 190; "Annuaire statistique d' Egypte 1937 / 38", pp. 392 - 373.

(١٤) "Great Britain Foreign Office. Diplomatic and Consular re- ports, 1909 n° 4554. Alexandria", p. 13; "L'Egypte contemopaine", 1931, novembre, p. 688; "Revue D'Egypte economique et finan ciere", 1944, n°893.

(١٥) "Population Census of Egypt taken in 1927", vol. I, p.23.

(١٦) محسوب وفقا لـ : "Revue d' Egypte economique et finnan ciere" 1929, n° 52; Maraghi. Op. cit., p. 159.

(١٧) "I inter national labour Review", 1936, July, pp. 91 - 92.

(١٨) انظر: سيد، مرجع سابق، ص ٢٧٨.

(١٩) "L' Egypte contenopaine" 1931, novembre, p.688.

(٢٠) "L'Egypte contenoapoine", 1931, avril, pp. 494 - 497.

(٢١) "L'Egypte contemopaine", 1931, p,696.

(٢٢) "Revue d'Egypte economique et financierec 1949, n°893.

(٢٣) انظر: M. Anis. Op. cit., p. 880; Revue d'Egypte economique et finan ciere", 1945, n° 698.

(٢٤) محسوب وفق معطيات بنية ميزانيات الأشخاص ذوى الدخول المختلفة. انظر: M. A. Anis . Op. cit., p. 919.

(٢٥) انظر: Clerget. Op, cit., vol. 11, pp. 49, 159.

انظر أيضا: Russel. Egyption Servicr. London, 1949, pp. 222 - 283.

(٢٦) "Anrluair statistique d'Egypte 1937 / 38 , p.p. 150, 151, 153, 159, 161.

(٢٧) انظر: Z. Badaoui. Op. cit., p.83: حبيب، مرجع سابق، ص ٢٤٤.

(٢٨) محسوبة وفقا لـ : "Annuaire atstistique d'Egypte 1945 / 46, 1946 / 47", pp. 24 - 43.

(٢٩) انظر على سبيل المثال حبيب، مرجع سابق، ص ٢٣٩.

(٣٠) محسوب وفقا لـ : "Annuair statistique d' Egypte 1945 / 1946 / 47" pp. 78 - 79.

(٣١) "Annuaire statistique d' Egypte 1937 / 38", p,40

(٣٢) "L'Egypte contemopraine", 1939, fevrier - Mars pp. 247 - 293' "Annuaire statistique d' Egypte 1937 / 38", p. 59.

(٣٣) ك. ماركس. رأس المال. مجلد ١، ص ٢٢٢.

(٣٤) محسوبة ووفقال لـ: "Revue d'Egypte economique et financiere", 1946, n° 673; EL - G ritly. Op. cit., p. 530; Anis. Op.. cit., p. 803; Ch.

I ssawavi. Op. cit., p. 86.

(٣٥) ليس مصادفة أن كثيرا من منتجات الصناعة المحلية كانت أغلى من منتجات الاحتكارات الأجنبية المستوردة.

(٣٦) انظر: سيد، مرجع سابق، ص ٢٣٥

(٣٧) وفق حسابات تقريبية، بلغ فى سنة ١٩٤٤ الربح التجارى وأجور العاملين فى التجارة ٧ ملايين جنيه، و الخصومات الضريبية بلغت حوالى مليون، وبلغت فوائد القروض مليونى. جنيه مصرى تقريبا.

(٣٨) المبدأ التالى للحسابات هو الأكثر صحة: نضيف الإجمالى أجور العمال ٢٥٪ من رواتب الموظفين، بينما نحسب رواتب مديرى الشركات المساهمة فى إجمالى حجم الربح. وفى سنة ١٩٤٤ بلغ إجمالى القيمة المضافة حوالى ٤٤,١ مليون جنيه مصرى، منها ١٨,٢ مليون تشكل «نفقات الأجور» تتضمن: أ) أجور العمال - ٥٠,٥٪ من إجمالى المبلغ. ب) رواتب مستخدمى ومديرى الشركات المساهمة، وكذلك «مكافآت أصحاب المشروعات وأقاربهم» - ٢٧,٤٪ من إجمالى المبلغ. جـ) مدفوعات مختلفة إلى جانب أجور العمال والمستخدمين، منها مدفوعات للتأمين ضد حوادث العمل، وللمعاشات وما إلى ذلك = ٢٢,١٪. انظر فى ذلك: سيد، مرجع سابق، ص ٢٥٥

(٣٩) بلغ المتوسط السنوى للأجور فى عام ١٩٣٨ ما يعادل ٢٢,٣ جنيه مصرى، وفى سنة ١٩٤٤ وصل إلى ١٩٣٪ من هذا المستوى. (مع الأخذ فى الاعتبار خفض أيام العمل من ٢٨٨ إلى ٢٧٨ يوم عمل فى السنة). وقد غطى إحصاء سنة ١٩٤٤ على سبيل الحصر ٢٦٧ ألف عامل. والإجمالى يكون: ٢٢,٣ × ١,٩٣ × ٢٦٧... = ١١,٤٩ مليون جنيه مصرى. انظر:

"Annuaire statistique d'Egypte 1945 / 46, 1946 / 47", pp. 482 - 433.

(٤٠) انظر: سيد، مرجع سابق، ص ٢٥٨ - ٢٦٠.

(٤١) المرجع السابق.

(٤٢) Ch. Issawi. Egypt at Nid- Century, London,

(٤٣) حجم القيمة المضافة فى الصناعة المصرية وردت الإشارة له فى "Annuaire statis-

tique d'Egypte 1945 / 46,1946 \47", p.432

وقد قمنا بعمل الحسابات الواردة فى الخانات ٢، ٣، ٤.

(٤٤) انظر: ى. فارجا. القضايا الرئيسية لاقتصاد وسياسة الإمبريالية. موسكو، ١٩٥٣، ص ١٣٩.

الفصل الخامس

الحركة العمالية والتشريعات الاجتماعية

كان من المحتم أن يستدعى الاضطهاد الاقتصادى والسياسى والوطنى الذى تعرضت له الطبقة العاملة مقاومة متنامية من جانب البروليتاريا، ولأن يحفز العمال إلى التنظيم والاتحاد من أجل النضال ضد تشديد الاستغلال، وكذلك من أجل الاستقلال الوطنى والتطور المستقل للبلاد.

وقد اتخذ نضال البروليتاريا المصرية من أجل ذلك منذ البداية طابعا واضحا فى عدائه للإمبريالية، ذلك أن غالبية العمال كانوا يشتغلون فى مشاريع أجنبية. وكان الشرط الأول والضرورى للتحسين الجذرى لوضع العمال هو التحرر من الاضطهاد الأجنبى، الذى يعد العقبة الرئيسية فى طريق تصنيع البلاد، وإجراء إصلاحات اجتماعية - اقتصادية، بما فى ذلك تصفية بقايا الإقطاعية فى الريف. إن البروليتاريا المصرية إذ ناضلت ضد الإمبريالية كانت تدافع فى الوقت ذاته عن مصالحها الطبقية أيضا ٢).

وتعود بداية الحركة إلى سنة ١٩٨٩ عندما لجأ عمال السجائر فى القاهرة لأول مرة إلى الإضراب، ذلك الأسلوب البروليتارى المميز للنضال. وقد أعلن الإضراب بوصفه علامة احتجاج ضد خفض الأجور بنسبة ٢٤٪ (فى أعقاب إدخال آلات جديدة)(٣). ولم يكتف المضربون بإيقاف العمل، بل خرجوا للشوارع ونظموا مظاهرة تطالب بزيادة الأجور وخفض يوم العمل. وقد كتبوا على اللافتات التى حملوها أسباب وأهداف إضرابهم. وقد مرت مجموعات العمال المنظمين أمام المبانى الحكومية حيث استقبلتهم الجموع التى احتشدت على الأرصفة بالتصفيق(٤). وأنشأ عمال السجائر فى القاهرة فى ذلك العام نفسه أول نقابة فى تاريخ مصر حملت اسم جمعية لفافى السجاير. ولكن تلك الرابطة لم تستمر طويلا. فقد اشترى أصحاب الأعمال بعض العمال، وإرسلوا للرابطة الجواسيس والعملاء، واستثاروا الخلافات بين أعضائها، وتمكنوا من تصفيتها.

وفى سنة ١٩٠٣ قام عمال مصانع السجائر بإضراب جديد استمر لمدة أسبوع. وتدخلت الحكومة فى الصراع لصالح أصحاب المصانع. ونتيجة لذلك تم فصل جزء من العمال. وعلى الرغم من القمع فقد تأسست فى سنة ١٩٠٣ نقابة فى مصنع «ماتوسيان» للسجائر(٥). وفى العام التالى أعلن عمال الموانى الإضراب مطالبين برفع أجورهم وردا على ذلك أعلن أصحاب الأعمال

تسريح العمال، وألقوا إلى الشارع بالكثيرين منهم.

وفى سنة ١٩٠٨ جرت عدة إضرابات. وكان أكبرها إضراب عمال السجائر فى القاهرة حيث طالبوا بزيادة فئات الأجور، وتخفيض يوم العمل، وتعويضات عن أوقات المرض وغير ذلك. وعلى أثر ذلك تم تأسيس النقابة العامة لعمال السجائر بالقاهرة.

وفى إضراب كبير آخر شارك كل عمال ترام القاهرة، حيث طالبوا بزيادة الأجور بنسبة ٤٠٪، وإتباع نظام يوم العمل ذى الثمانى ساعات. وقد تبنى السائقون مطالب مشابهة. وعلى أثر ذلك تكونت جمعية عمال ترام القاهرة.

وأذا كانت الإضرابات في السنوات الأولى للقرن العشرين قد جرت فى القاهرة والإسكندرية فقط، فإن موجة الإضرابات قد امتدت الآن إلى المراكز الصناعية الأخرى. ففى عام ١٩٠٨ ذاته قام حمالو الفحم فى بور سعيد بإضراب ناجح(٦).

وقد أصبحت الحركة العمالية منذ بدايتها موضع اهتمام شديد من قبل الوطنيين البرجوازيين الذين سعوا إلى وضع النقابات تحت سيطرتهم. فقد نشر محمد فريد أحد قادة الحزب الوطنى سلسلة من المقالات التى أشار فيها إلى الغياب الكامل للتشريعات العمالية التى كانت ينبغى أن تنظم عمل صغار السن، وطول يوم العمل، وغير ذلك. وفى سنة ١٩٠٩ أسس وطنى آخر هو «عمر لطفى» نقابة الصنائع اليدوية التى نشرت لائحتها فى جريدة الحزب المركزية «اللواء» فى عددي ١١ و ١٦ يناير سنة ١٩٠٩. وكهدف للنقابة طرحت مهمة تحسين الظروف المادية للعمال، ورفع مستواهم الثقافى، ومساعدة المتعطلين والأرامل والمرضى عن طريق تكوين تعاونيات استهلاكية وصندوق للإعانة. ولم ترد أى كلمة عن النضال الطبقى ضد الرأسماليين. ولكن فى الواقع كان قادة النقابة مضطرين إلى دعم المضربين. وعلى سبيل المثال ساعدت النقابة عمال السكك الحديدية الذين أعلنوا الإضراب فى أكتوبر عام ١٩١٠ مطالبين بتصفية نظام الغرامات الذى كان يؤدى لنهبهم(٧). وقد زاد عدد أعضاء النقابة من ٩٧٩ إلى ٣١٣٩. وأنشئت شعب لها فى الإسكندرية والإسماعيلية وبور سعيد. وفى سنة ١٩١١ كان يوجد فى مصر ١١ نقابة كانت تضم حوالى ٧ آلاف عامل(٨).

وأجبر نمو الحركة العمالية وضغط الرأى العام السلطات الإنجليزية على الالتفات لوضع البروليتاريا. وقد صدر فى عام ١٩٠٤ قانون للأعمال الخطرة والمضرة بالصحة. كما صدر فى عام ١٩٠٩ قانون للحد من عمل الأطفال والأحداث فى صناعات حلج الأقطان، والنسيج، والسجائر.

ولكن تلك القوانين لم تنفذ على الإطلاق.

وتوضح الوقائع التى أوردناها أن نضال العمال فى بداية القرن العشرين كان بالأساس ذا طابع اقتصادى[9]، ولم يمس شرائح البروليتاريا الرئيسية. وقد سيطر الوطنيون البرجوازيون منذ البداية على غالبية النقابات التى ظهرت فى ذلك الوقت[10]. وقد ضم كثير من تلك النقابات بالأساس العمال الأجانب. فلم تكن البروليتاريا المصرية قد ظهرت بعد فى هيئة قوة سياسية مستقلة.

كان للنهوض العام للنضال التحررى - الوطنى الذى أعقب الحرب العالمية الأولى وثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى أثر كبير فى نهوض الحركة العمالية، وزيادة الوعى الطبقى للبروليتاريا المصرية، وعلى عملية توحيد وتنظيم العمال فى اتحادات نقابية، وعلى مجمل النضال الإقتصادى والسياسى للطبقة العاملة. وقد اضطر حتى بعض الباحثين البرجوازيين للاعتراف بدور هذه العوامل، وخاصة دور ثورة أكتوبر العظمى. فقد كتب الجريتلى مثلا ما نصه: «لقد ادت زيادة عدد العمال المأجورين، وتصاعد الحركة الوطنية، والدعاية للمثل التى تمتدح كرامة وحقوق الإنسان، وبعض التطوير فى التعليم، حتى وإن كان متواضعا، والصلات مع الجنود الأجانب، وأخيرا تأثير الثورة الروسية إلى إيقاظ الوعى الطبقى للعمال»[11]. لقد أيقظت ثورة أكتوبر بروليتاريا البلاد المستعمرة والتابعة، ودفعتها للنضال ضد الإمبريالية.

لقد شاركت الطبقة العاملة المصرية بنشاط كبير فى حركة التحرر الوطنى فى الأعوام ١٩١٩ - ١٩٢٣. فقد شارك العمال والحرفيون فى المظاهرات الجماهيرية، وقاموا بنضال إضرابى نشيط تحت شعارات التحرر الوطنى، وزيادة الأجور، وتحسين ظروف العمل. وفى وقت نهوض حركة التحرر الوطنى فى مصر في عام ١٩١٩ «شارك فى الانتفاضة ضد الإنجليز عمال المصانع، وعمال الطباعة والصحف والسجائر»[12]. وقد عمت الصناعة موجة إضرابات واسعة. وقد أضرب عمال الترام، وعمال مصنع الغاز فى القاهرة، وعمال الطباعة، والسجائر، والنقل. واستمر إضراب عمال الترام ٨ أسابيع، وانتهى بانتصار العمال[13]. وقد رفع العمال عددا من المطالب الاقتصادية: اتباع نظام يوم العمل من ٨ ساعات، زيادة الأجور، وقد تمكنوا إلى جانب ذلك من التوصل إلى الاعتراف بالنقابات. وقد كان نطاق موجة الإضرابات كبيرا وانتشرت بسرعة وصلت - باعتراف المستشار الاقتصادى الإنجليزى فى مصر - لحد أنه فى «نهاية نوفمبر سنة ١٩١٩ كان عدد ضئيل من فروع الصناعة والتجارة هو الذى لم يعان منها»[14]. وفى السنوات ١٩١٩ - ١٩٢١ أضرب وفق البيانات الرسمية وحدها ما يزيد على ٣٠ ألف عامل، وفقد حوالى مليون

يوم عمل. ونتيجة للنضال الإضرابى تمكن العمال فى عدد من الحالات من زيادة أجورهم إلى الضعف بالمقارنة بفترة ما قبل الحرب(١٥)، على الرغم من أن تلك الزيادة لم تحقق التكافؤ مع زيادة تكاليف المعيشة التى بلغ رقمها القياسى فى سنة ١٩٢٠ ما يزيد بمقدار ٣ مرات على مستوى ما قبل الحرب.

وبالرغم من العديد من الصعوبات فى مجال تنظيم النقابات، والمرتبطة بأن كثيرا من العمال كانوا من الموسميين، فقد كان يوجد فى نهاية عام ١٩١٩ فى القاهرة والإسكندرية وطنطا وحدها ٤٢ نقابة مسجلة لدى السلطات.

وفى عام ١٩٢٠ جرت عدة إضرابات بين عمال الطباعة والخياطة. كما أضرب عمال الترام وقناة السويس من جديد. وفى صناعة السجائر أعلن الإضراب كعلامة احتجاج على فصل ١٢٠٠ عامل فى ١٢ مصنعا للسجائر نتيجة لإحلال الإنتاج الآلى محل العمل اليدوى(١٦).

وقد اتحد المزيد من العمال فى النقابات التى بلغ عددها ٩٥ نقابة فى عام ١٩٢٢، مع العلم بأنه لا يدخل فى ذلك العدد سوى النقابات المسجلة لدى السلطات(١٧). وقد ضم غالبية تلك النقابات (٧١ نقابة) عمال القاهرة والإسكندرية ومنطقة قناة السويس. وقد توحد ما يزيد على ٢٠ نقابة فى اتحاد النقابات العام الذى انضم لاتحاد النقابات العالمى، والذى كان يضم عدة عشرات من آلاف العمال المنظمين.

واتخذت الحكومة عددا من الإجراءات الموجهة ضد الحركة العمالية: فقد تم حظر النقابات، كما أن «لجنة التوفيق» التى كانت قد أنشئت فى عام ١٩١٩ لبحث منازعات العمل أصبحت تعمل لصالح الرأسماليين، وفى سنة ١٩٢٣ أضيفت لقانون الجنايات مادة تمنع إضراب الموظفين، وتقيد حق الإضراب بالنسبة لعمال المشروعات ذات النفع الاجتماعى. وفرض عقاب بالسجن لمدة سنة أو غرامة قدرها خمسون جنيها مصريا على أى تحريض على توقف العمل أو الانضمام إلى النقابات(١٨).

وساهم نهوض الحركة العمالية، وتغلغل أفكار الماركسية اللينينية، وتأثير ثورة أكتوبر، على توحد المجموعات الشيوعية التى بدأت فى الظهور فى سنة ١٩١٩، فى الحزب الشيوعى الذى تأسس فى عام ١٩٢١. وفى سنة ١٩٢٢ تم الاعتراف بالحزب الشيوعى المصرى كأحد شعب الكومنترن (الأممية الشيوعية). وقد وسع الحزب الشيوعى نفوذه فى أوساط الطبقة العاملة، وقاد عددا من الإضرابات الاقتصادية والسياسية. وفى نهاية نوفمبر سنة ١٩٢٣ أعلن عن

إضراب ضخم فى مصنع الزيوت فى الإسكندرية. وقد امتد هذا الإضراب فيما بعد إلى عدد من المشروعات الحكومية. وقد حقق الحزب شهرة كبيرة وسط العمال المنتمين لاتحاد النقابات العام المصرى. وكان منظمه «أنطون مارون» عضوا باللجنة المركزية للحزب الشيوعى.

وفى مجرى النضال تمكن عمال كثير من المشروعات من تحقيق بعض النجاحات. وهكذا اضطرت شركات الترام والمياه، وأصحاب مصانع السجائر ومحطات الكهرباء، نتيجة إضراب سنة ١٩١٩، إلى الموافقة على رفع الأجور بمقدار الضعف، والأخذ بيوم عمل من ٨ ساعات، بالإضافة إلى عطلة أسبوعية، ودفع تعويض جزئى فى وقت المرض وعند إصابات العمل. وفى المصانع الصغيرة أيضا ارتفعت الأجور بعض الشىء، إلا أنها بعد ذلك تخلفت كثيرا عن الزيادة فى نفقات المعيشة فى المدن(١٩).

ولم يؤد وصول الوفديين إلى السلطة إلى خمود النضال، بل إنه بالعكس اتسع واتخذ طابعا حادا وجماهيريا. فقد تميز عام ١٩٢٤ كله، وكذلك عام ١٩٢٥ بالنضال الإضرابى القاسى فى القاهرة والإسكندرية ومنطقة قناة السويس(٢٠).

أما الحكومة الوفدية التى خافت من تصاعد النضال الطبقى، وزيادة نفوذ الحزب الشيوعى، فقد داهمته بأعمال قمع وحشية، ففرض الحظر على الحزب، وتم القبض على المئات من المشتبه فى قربهم منه، وزجوا بهم فى السجون، كما عذب أنطون مارون فى السجن. وبديلا عن اتحاد النقابات العام أخذ الوفد يؤسس نقابات يرأسها محامون وسياسيون برجوازيون. فسعوا إلى حرف نشاط النقابات عن طريق النضال الطبقى إلى طريق العمل النقابى البحت (التريديونيونية). وقد تبوأ قيادة كثير من النقابات برجوازيون وطنيون مشهورون (مثل: مكرم عبيد، زهير صبرى، حسن نافع، محجوب ثابت، عزيز ميرهم وغيرهم)(٢١).

وقد نشأ خطر جدى باستيلاء الوفديين على المواقع القيادية الرئيسية فى نقابات مصر. وقد أكد المؤتمر السادس للكومنترن فى موضوعات خاصة عن الحركة الثورية فى البلاد المستعمرة وشبه المستعمرة أن «تنظيم نقابات العمال المصريين، وتشديد النضال الطبقى والاسترشاد به هو المهمة الأولى والأهم للحزب الشيوعى. والخطر الأكبر على الحركة النقابية فى مصر فى اللحظة الراهنة هو استحواذ الوطنيين البرجوازيين على عمال النقابات. وبدون النضال الحازم ضد نفوذهم يستحيل التنظيم الطبقى الحقيقى للعمال».

ومن أجل النضال ضد الحركة العمالية، وتضامن قوى رأس المال، اتحد كل الرأسماليين الكبار

فى مصر فى سنة ١٩٢٤ فى «اتحاد الصناعات» الذى انضم إليه إلى جانب رجال الصناعة الإنجليز، والفرنسيين والبلجيكيين، وغيرهم من الأجانب، أصحاب الأعمال المصريون. وهكذا وحد الخوف العام من الحركة العمالية والثورة كل الرأسماليين فى البلاد بصرف النظر عن أصولهم الوطنية. ووفق بيانات مبالغ فيها دون شك ضم الاتحاد أصحاب مشروعات يبلغ إجمالى رؤوس أموالها ٢٥ مليون جنيه مصرى، وكان يشتغل بها ١٥٠ ألف عامل(٢٢). وعلى أى حال فقد كان أعضاء الاتحاد يملكون المشروعات التى يتركز فيها الجزء الأساسى من البروليتاريا المصنعية. وقد قوى نشاط الاتحاد الموجه لقمع الحركة العمالية موقف رأس المال فى علاقته بالعمال، الذين أضعفهم تقويض اتحاد النقابات العام. ووضعت «قوائم سوداء»، حيث تم طرد العمال الذين انضموا لاتحاد النقابات العام، ولم يقبلوا للعمل فى أى مكان، كما أنشئت صناديق وجه دخلها لقمع النقابات. وقد جرى مجمل نشاط الاتحاد فى صلة وثيقة بالحكومة وبحزب الوفد الذى سعى الرأسماليون إلى أن يخضعوا من خلاله الحركة العمالية. وقد ترأس اتحاد الصناعات صدقى باشا، العدو الواضح للطبقة العاملة، والذى كان يعد شخصا قريبا لرأس المال الأجنبى.

وعلى الرغم من القمع الوحشى من جانب الحكومة وأصحاب الأعمال، ومحاولات الوفديين لتوطيد مواقعهم فى النقابات، وحرمانها من طابعها الطبقى المقاتل، لم يتوقف نضال عمال مصر من أجل تحسين وضعهم الاقتصادى والسياسى. ففى سنة ١٩٢٧ عمت الصناعة موجة جديدة من الإضرابات؛ فقد أضرب عمال المياه والكهرباء والسجائر والترام فى الإسكندرية، وعمال السكك الحديدية وغزل الحرير فى القاهرة، مطالبين برفع أجورهم، وتحسين ظروف عملهم. وفى غالبية الحالات تمكن العمال من تحقيق النجاح، واضطر أصحاب الأعمال إلى زيادة الأجور.

ولكن نتيجة للقمع وتصفية اتحاد النقابات العام، قادت النضال الإضرابى نقابات صغيرة متفرقة، كانت تعمل بشكل منعزل عن بعضها البعض. وقد صارت السمة المميزة للحركة النقابية فى مصر فى ذلك الوقت هى وجود عدد كبير من النقابات التى ضم كل منها عددا قليلا فقط من عمال مشروع معين. بالإضافة إلى أن الكثير منها كان ينظم الحرفيين: عمال الموانىء والحلاقين وغيرهم. وكانت نقابة عمال الترام بالإسكندرية من أضخم المنظمات. ومع ذلك لم يتجاوز عدد أعضائها ألفى عضو(٢٣). وقد صعب مهمة نمو الوعى الطبقى للبروليتاريا أن جزءا كبيرا من العمال كان يتألف من الفلاحين والحرفيين المفلسين، وصغار أصحاب الأعمال السابقين، الذين أدخلوا إلى الطبقة العاملة ميول العمل فى الورش الصغيرة، والتى زادت منها فقط ظروف وجود

كثرة من النقابات متفرقة، وكانت أساسا لتغلغل أيدولوجية ونفوذ البرجوازية القومية الإصلاحية فى الحركة العمالية.

وبهذا الشكل فمع نهاية العشرينات كانت الحركة العمالية المصرية تعيش مرحلة الانقسام والطائفية والحرفية، وكانت المهمة الأشد إلحاحا هى إزاحة عملاء البرجوازية من قيادة النقابات، وتوحيد النقابات المتعددة فى منظمة قوية مفعمة بروح النضال الطبقى وقادرة على تزعم حركة الطبقة العاملة من أجل تحرير البلاد من نير الإمبريالية والتحسين الجذرى لمعيشة العاملين.

وقد تميزت بداية الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ - ١٩٣٣ بهجوم جديد على الطبقة العاملة والحقوق الديمقراطية للشعب المصرى، وكذلك باحتدام الصراع السياسى فى البلاد.

وقد تميزت بداية الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ - ١٩٣٣ بهجوم جديد على الطبقة العاملة والحقوق الديمقراطية للشعب المصرى، وكذلك باحتدام الصراع السياسى فى البلاد.

ففى يونيو ١٩٣٠ استدعى الإمبرياليون الإنجليز وزمرة القصر إلى السلطة حكومة «القبضة الحديدية» برئاسة الرجعى الشديد، وصاحب المزارع والمساهم الكبير فى عدد من الشركات الإنجليزية، إسماعيل صدقى باشا. فحلت هذه الحكومة البرلمان، وألغت دستور ١٩٢٣، كما أهدرت حتى «الحريات» المبتورة التى ضمنتها شكليا. وحظرت الإضرابات من جديد، وعُدَّ الاشتراك فيها جريمة جنائية. كما حظر على العمال الاشتراك فى النشاط السياسى. وقامت الحكومة إما بحل النقابات التى كانت توجد فيما سبق فى وضع شبه شرعى، أو بإخضاعها لنفوذها.

وردا على أفعال الحكومة بدأت فى مصر حركة الدفاع عن الحقوق الديمقراطية التى ساهمت فيها الطبقة العاملة بنشاط. ونظمت المظاهرات والاجتماعات فى جميع أنحاء البلاد. وقامت الشرطة بتفرقة المظاهرة التى جرت فى المنصورة فى يونيو ١٩٣٠، والتي تعد من أكبر تلك المظاهرات. وقد وقع من جراء ذلك كثير من الضحايا. وتسبب الاعتداء على مظاهرة المنصورة فى حملة احتجاج واسعة شارك فيها بنشاط عمال المدن الكبرى. وفى القاهرة والإسكندرية وغيرهما من المدن أعلنت الإضرابات. وقاوم العمال الشرطة التى حاولت تفريق المتظاهرين. وقد نظم عمال المنصورة فى ١٥ يوليو إضرابا ومظاهرة لمدة ساعتين كعلامة حداد على الشهداء. وهاجمت الشرطة العمال العزل وقامت بمذبحة وحشية. ومن أجل استعادة «النظام» فى البلاد أرسلت حكومة ماكدونالد الإنجليزية العمالية لمصر سفنها الحربية.

وحدثت مصادمات دامية جديدة بين العمال والشرطة فى مايو ١٩٣١ بسبب انتخابات البرلمان التى جرت على أساس دستور رجعى جديد زاد من الانتقاص من حقوق الشعب. وفى يوم الانتخاب أعلن عن إضراب سياسى عام، اتخذ أبعادا واسعة فى القاهرة على وجه الخصوص. وقد نزل عمال ورش السكك الحديدية إلى الشوارع، وهاجموا الشرطة ساعين للوصول إلى المدينة من أجل الالتحام بالعمال المضربين فى الترسانة والمشاريع الصغيرة الكثيرة. وفى عدد من الأماكن جرت معارك على المتاريس. وفى أحداث مايو ١٩٣١ ظهر العمال كقوة نشطة فى النضال من أجل الحقوق والحريات الديمقراطية للشعب المصرى. لقد كان مغزى تلك الأحداث كبيرا بصفة خاصة نظرا لما جرى فى عدد من المناطق من انتفاضات فلاحية.

لكن نقطة الضعف فى الحركة العمالية كانت غياب القيادة الثورية. فقد أدى الإرهاب الواسع إلى إضعاف المنظمات الشيوعية. وقد استغل ذلك الوفد أكبر الأحزاب البرجوازية المصرية. وقد تسنى له أن يخضع النقابات لنفوذه، وأن تجرى كذلك إضرابات العمال فى سنتى ١٩٣٠ - ١٩٣١ تحت شعاراته بدرجة كبيرة.

وفى أعقاب انتفاضة الطبقة العاملة فى مايو ١٩٣١ انتشرت فى البلاد موجة الإضرابات الاقتصادية والسياسية؛ فأضرب عمال قناة السويس، ومصانع النسيج، وعدد من مشروعات المرافق فى القاهرة والإسكندرية. فكان المطلب الرئيسى للمضربين هو زيادة الأجور. ولكن فى بعض الأحيان رفعت كذلك مطالب سياسية(٢٤). وقد ردت حكومة «صدقى» على احتجاجات الطبقة العاملة بقمع جديد، وقامت باعتقالات واسعة للشخصيات التقدمية. وبالهجوم على مقرات النقابات. وتم زيادة أفراد الشرطة بشكل ملحوظ. وبينما كان يوجد فى القاهرة ٣٣٨٨ شرطيا فى عام ١٩١٤، فقد زاد عدد أفراد الشرطة فى عام ١٩٣١ إلى ٦٨١١ شرطيا(٢٥).

وسعت الحكومة الخائفة من تصاعد حركة الإضراب - إلى جانب القمع - إلى شق المنظمات العمالية من الداخل. ومن أجل ذلك استخدم عملاء الحكومة بكل الطرق بقايا العلاقات العائلية، وتخلف وعدم وعى جزء من العمال (فلاحو الأمس) وخاصة من مواليد الصعيد الأشد انسحاقا وتعرضا للاضطهاد. وفى سنة ١٩٣١ أسست الشرطة فى الإسكندرية جمعية عمالية لأبناء الصعيد، ووضع فى رئاستها أحد الضباط. ومن بين ٢٠ ألف عامل من أبناء الصعيد دخل تلك الجمعية شكليا حوالى ٣ آلاف شخص كانوا يدفعون لصندوقها حوالى ٢٧٥٠ جنيها فى السنة(٢٦). وقدم أصحاب الأعمال جزءا من الموارد لتنفيذ ذلك المشروع البوليسى الذى كان

منوطا به تفتيت العمال، وخلق كوادر من كاسرى الإضراب. وعلاوة على ذلك، ففى الإسكندرية قام موظفون خاصون من المديرية بقيادة عمل الاتحاد الذى ضم فى سنة ١٩٣٤ حوالى ٢٥ نقابة من بينها نقابات عمال الغزل، والترام والمياه، والموانئ(٢٧). وقد سعت السلطات إلى أن تشق الحركة العمالية وتضعفها بواسطة تلك المنظمات. وكانت مهمتها الأساسية عدم السماح بالإضرابات، والقيام بالتجسس على العمال، واكتشاف الشيوعيين وكل الشخصيات التقدمية. وكان «مكتب العمل» قد أنشىء فى عام ١٩٣٠ بوصفه جهازا تابعا لسيطرة الأمن. وكان عليه أن يشارك فى حل المنازعات التى تنشأ بين العمال وأصحاب الأعمال. وفى الفترة من عام ١٩٣١ إلى عام ١٩٣٤ شارك «مكتب العمل» فى المفاوضات بين العمال وأصحاب الأعمال خلال ٢٧ إضرابا(٢٨) فى صناعات غزل الحرير، والبناء، والسجائر، والنسيج، والجلود، وغيرها، عاملا لصالح الرأسماليين، وفى اتجاه تفكيك النقابات. وأخيرا، ففى سنة ١٩٣٢ تم تأسيس «المجلس الأعلى لشئون العمل» برئاسة الإقطاعى المصرى الكبير أحمد زيوار باشا. فى البداية لم يكن يضم عمالا على الإطلاق. وحتى بعد إعادة تنظيمه فى سنة ١٩٣٥ فإنه لم يضم سوى ثلاثة «ممثلين للعمال» مقابل ثلاثين ممثلا للرأسماليين من أصحاب الشركات الكبرى، ومنها احتكار السكر، ومجموعة «مصر»، وشركة الترام وغيرها(٢٩). وبالطبع لم يكن بوسع العمال أن ينتظروا شيئا طيبا من جهاز «يمثلهم» بذلك القدر.

وفى هذا الوقت بدأ السياسى غير المبدئى وعميل الشرطة النبيل «عباس حليم» نشاطه التخريبى فى الحركة العمالية، وحاول أن يجعل من نفسه «زعيما» للعمال، وأن يستحوذ لنفسه على هذا الأساس على رأس مال سياسى. وبدأ ذلك المغامر، الذى كان قريبا من الوفد، لبعض الوقت، فى سنة ١٩٣٠، يوحد كثيرا من النقابات فى منظمة واحدة كبيرة، من أجل أن يسيطر عليها. وقد استخدم أشد أنواع الديماجوجيا بجاحة، بنقده للنقابات الحكومية، والأحاديث الكلامية عن استقلالية المنظمات العمالية وتوقف تدخل الشرطة فى شئونها. وقد انخدع كثير من العمال، وخاصة المتخلفين من الناحية السياسية، ممن كانوا بالأمس القريب فلاحين مضطهدين وجهلة، بالوعود التى نشرها «عباس حليم» على نطاق واسع وانضموا للاتحاد العام للنقابات الذى نظمه، والذى بلغ عدد أعضائه، حسب بعض البيانات، ٨٠ ألف عامل.

وإذ تدل تلك الواقعة على انخفاض مستوى الوعى الطبقى للبروليتاريا، فإنها تدل فى الوقت ذاته على أن الإجراءات البوليسية وحدها لم يكن بإمكانها وأد الحركة العمالية فى مصر. وعلى

الرغم من أن لائحة الاتحاد تضمنت بندا يحرم الإضرابات «غير الشرعية»، أى الإضرابات التى تبدأ دون موافقة القيادة، فإن العمال طلبوا النضال ضد أصحاب الأعمال، من أجل زيادة أجورهم وتخفيض يوم العمل(٣٠) وكثيرا ما اضطر الاتحاد - على خلاف رغبة عباس حليم - إلى الموافقة على الإضرابات، مقدما بذلك تنازلاً لطلبات العمال الثابتة، والذين هددوا بطرد قيادة الاتحاد واستبدال قيادة جديدة بها حالة رفضها لذلك.

وأخيرا ففى منتصف الثلاثينات عمل فى فى عدد من المشروعات ما يسمى النقابات «المستأنسة»، التى كان يسيطر عليها أصحاب المصانع أو عملاؤهم. وقد كان قادة مثل تلك النقابات عادة من موظفى الشركة، ومستشارها القانونى هو المحامى الرسمى للشركة المساهمة، كما وضعت أرصدتها فى البنك المرتبط بالشركة. وكانت آلية انتخابات أجهزتها القيادية بسيطة. فقد اقترح مدير الشركة على بعض الموظفين أن يتقدموا للترشيح وبعد ذلك تم استدعاء «الأسطوات» إلى الرئاسة وأنيطت بهم مهمة «إقناع» العمال. وحتى إذا انتخب أشخاص غير مريحين لأصحاب الأعمال بعد كل هذا العمل «التوضيحى»، فقد كان ممثلو الإدارة يقنعونهم بالتنازل عن مواقعهم مقابل وعود بالحصول على «منافع» مختلفة فى المستقبل(٣١). ولكن هنا أيضا كانت القيادة مضطرة تحت ضغط العمال لأن تتقدم من حين لآخر ببعض الطلبات لتحسين ظروف العمل، وزيادة الأجور، وما إلى ذلك.

وفى سنتى ١٩٣٣ و ١٩٣٤ بدأ نهوض جديد لحركة الإضرابات، التى جرت فى البداية فى إطار النضال الاقتصادى. فقد ناهض العمال بالدرجة الأولى خفض الأجور وظروف العمل الصعبة.

ونظرا إلى الأزمة الاقتصادية وما ارتبط بها من سعى أصحاب الأعمال إلى إلقاء كل عبء الأزمة على كاهل العمال، فقد قام أصحاب الأعمال بخفض شامل للأجور. وهكذا توقفت شركة الترام الإنجليزية الكبرى فى الإسكندرية عن دفع علاوة غلاء المعيشة، وخفضت قيمة فئات الأجور، مما ترتب عليه انخفاض أجور العمال بنسبة ٢٢٪. وأدى خبث نظام الغرامات إلى تدهور حالة العمال لدرجة اضطرتهم إلى اقتراض النقود من المرابين والوقوع فى عبودية الدين إزاءهم. وقد حدث كل ذلك فى الوقت الذى بلغ فيه صافى ربح الشركة ٦٠ - ٨٠٪ من رأس المال المساهم. وبدأ عمال الشركة إضرابا مطالبين بزيادة الأجور، وإلغاء الغرامات، وتحسين ظروف العمل. وفى ٢٤ فبراير سنة ١٩٣٣ احتشد ٥٠٠ عامل فى اجتماع أقرت فيه الطلبات السابقة. وقد استمر الإضراب عدة أيام، وانتهى بنجاح جزئى للعمال الذين أمكنهم التوصل إلى بعض

الزيادة فى الأجور(٣٢).

وفى منتصف فبراير سنة ١٩٣٣ أضرب سائقو التاكسى بالإسكندرية احتجاجا على فصلهم على نطاق واسع، وخفض أجورهم. ولكن نتيجة خيانة القيادة، التى كانت فى أيدى الوفديين، لم يشترك فى الإضراب جميع العمال،مما أدى إلى فشله(٣٣). وقد جرى عدد من الإضرابات فى المشروعات الصغيرة بالقاهرة ومدن الدلتا.

وقد أجبر تصاعد حركة الإضرابات الحكومة على اتخاذ بعض الإجراءات فى مجال التشريع الاجتماعى. وكان قد تشكلت بالفعل مبكرا لجنة خاصة تابعة لوزارة العدل فى سنة ١٩٢٧ صرحت بضرورة توسيع التشريع الاجتماعى. وفى سنة ١٩٣١ أيدت اللجنة الجديدة التابعة لوزارة العدل، والتى أسسها «محمود فهمى القيسى» الرئيس السابق للشرطة الإصلاحات فى هذا المجال مرة أخرى. ووضعت عدة برامج لذلك. وأخيرا، ففى سنة ١٩٣٣ تم بعد مناقشات طويلة إصدار قانون بمنع عمل الأطفال تحت ١٢ سنة، وتقييد يوم العمل بالنسبة لغير البالغين. وتم تقييد يوم عمل النساء فى الصناعات الموسمية بتسع ساعات. وفى سنة ١٩٣٥ تم كذلك إقرار قانون يحدد يوم العمل بتسع ساعات فى المناجم، ومحطات الكهرباء وصناعات الزجاج ودباغة الجلود. ولكن القانون تضمن إمكانية العمل الزائد عن الوقت العادى، مما فتح طريقا واسعة لمختلف أنواع التعسف. والأهم هو أن القانون لم يتضمن عقوبات جدية ضد انتهاكه، وكذلك تجاهله أصحاب الأعمال ببساطة. وقد أعلن «جريفز» مدير مكتب العمل نفسه بصراحة أن «هذا القانون لم يتبع عمليا بشكل عام - وأنا أتذكر كيف قضيت عدة ساعات فى محالج القطن... واستعجبت كيف يمكن للناس أن يعملوا فى مثل ذلك الجو الملوث. فلم يكن يوجد تفتيش عمليا، ولم تتم مراجعة مزاعم صاحب العمل إلا نادرا جدا، ولم يكن يجرى إثبات المخالفات بالنسبة «للأسطى» الذى كان يستخدم عصاه بحرية كبيرة فى وجود المفتش»(٣٤).

وقد كتبت صحيفة «الأهرام» أن قوانين عمل النساء والأطفال لم تنفذ فى أى مكان، وأن نصوصها منشورة فى مكتب العمل وحده. وزار مراسل الجريدة ورشة لدباغة الجلود، حيث كان يمكن أن يعمل وفق القانون الأشخاص فوق ١٥ سنة فقط. ومع ذلك صور هناك أطفالا تتراوح أعمارهم من ٧ إلى ١٢ سنة(٣٥).

فعن أى رقابة يمكن الحديث إذا لم يكن يوجد فى البلاد كلها فى سنة ١٩٣١ سوى ثلاثة مفتشين للمصانع، وإذا لم يكن يعمل فى سنة ١٩٣٦ فى شعبة حماية العمل سوى موظف واحد،

بينما كان مفتشو حماية الأطفال والنساء ستة فقط(٣٦). ثم إن هؤلاء المفتشين كانوا لا حول لهم ولا قوة، إذ أن «رئاستهم» عملت لصالح أصحاب الأعمال. ولذلك فليس صدفة أن «ليجبت إندستريال». لسان حال اتحاد الصناعات - عبرت عن الامتنان لجريفز على أنه «بدون تدخله كان أصحاب المحالج سيضطرون بسبب قصر نظر وتهور بعض الموظفين غير ذوى الخبرة إلى القيام بنفقات كبيرة، ليست نافعة بقدر ما هي باهظة، لتركيب هوايات»(٣٧). وقد وضّح إحصاء سنة ١٩٣٧ أن استخدام عمل الأطفال فى الصناعة قد اتخذ نطاقا أكثر اتساعا عما قبل، حتى فى المشروعات الكبرى.

وفى سنة ١٩٣٤ شملت موجة الإضرابات غالبية مدن البلاد. وفى ذلك الوقت تزايدت البطالة بشكل خاص، نتيجة لخفض الإنتاج فى بعض فروع الصناعة، والنزوح الواسع للفلاحين إلى المدن. ولخشية الشرطة من أن تسبب حشود الفلاحين المفلسين الضخمة «فوضى» قامت فى سنة ١٩٣٠ فى القاهرة باحتجاز وإعادة ١٣ ألف فلاح إلى القرى، وفى سنة ١٩٣٣ بلغ هذا العدد ٢٠ ألفا(٣٨). وأدى جدب محصولى القمح والذرة، وزيادة الرسوم الجمركية على الحبوب إلى جعل غلاء المعيشة غير محتمل. وقد طالب العمال المنتسبون إلى الاتحاد العام للنقابات الذى يرأسه عباس حليم بإصرار بإعلان الإضراب العام. وبدأ كثير من العمال يفهمون الأهداف الحقيقية لعباس حليم وتابعيه. وأصبح وضع عباس حليم صعبا. فلم يكن من الممكن الاعتراض المباشر على القيام بإضراب عام. وعندئذ قرر ذلك العميل اللجوء لطلب مساعدة الشرطة.

واستخدمت الخرافة المعتادة عن «الخطر الشيوعى» حتى يمكن التنكيل بالعمال تحت ستار «الصراع مع الشيوعية». وفى يونيو سنة ١٩٣٤ تم القبض على ١٢ شخصا بتهمة القيام بدعاية شيوعية(٣٩). وبعد ذلك حظرت الشرطة اجتماعا للعمال مخصصا لمناقشة الترتيبات اللازمة لإعلان الإضراب العام. وعلى الرغم من ذلك انعقد الاجتماع. وعندئذ حاصرت قوات الشرطة المكان الذى انعقد فيه اللقاء، وحاولت اقتحامه بالقوة من أجل القبض على المشاركين فيه. ونشبت معركة حامية بين الشرطة والعمال، شارك فيها مئات منهم احتشدوا فى الاجتماع بالقرب من مقر الاتحاد. وأطلقت الشرطة النار، حيث جرح سبعة عمال، وقتل واحد، وتم إلقاء القبض على حوالى مائة من العمال وقادة النقابات، وأودعوا السجن(٤٠).

وزدت الطبقة العاملة على ذلك العدوان الدموى بإضرابات واسعة، تطورت فى عدد من الأماكن إلى معارك متاريس مع الشرطة والجيش. وتوقفت الحركة فى شوارع الأحياء العمالية فى

القاهرة. وأقام العمال المتاريس بقلب عربات الترام والأتوبيسات، حيث خاضوا تحت حمايتها معارك ضارية مع الشرطة. ونتيجة المصادمات وقع كثير من الجرحى. واشترك فى الإضراب فى القاهرة والإسكندرية كل من عمال المشروعات الكبري (النسيج، والمرافق) وعمال معامل الصابون، والمدابغ، والمحاجز. وامتدت موجة الإضرابات للأقاليم حيث حدثت إضرابات ضخمة للاحتجاج فى المنوفية والقليوبية(٤١). وبالإضافة للمطالب الاقتصادية (زيادة الأجور)، تخفيض يوم العمل، إلغاء الخصومات، إلغاء نظام الأجور العينية، وغيرها)، طرحت فى عدد من المشروعات مطالب سياسية: إطلاق سراح المسجونين، وقف التعرض للمنظمات العمالية، تنفيذ التشريع الاجتماعى.

لقد انتفض العمال فى كل مكان ضد حكومة الجوع والإرهاب. لكن تلك الانتفاضات جرت بشكل عفوى ومتفرق، حيث لم تكن توجد منظمة ثورية واحدة كبرى قادرة على قيادة الحركة، ولم يكن العمال مدعومين بالفلاحين. وبرغم كل ذلك فإن النضال الإضرابى ومعارك المتاريس فى سنة ١٩٣٤ تدل على نمو قوى وثورية عمال مصر. وكانت إضرابات العمال الكبرى أحد أسباب استبدال بنظام إسماعيل صدقى - عبد الفتاح يحيي حكومة نسيم الجديدة الأكثر «اعتلالا»، والقريبة من الأوساط الوفدية.

ووعدت حكومة نسيم بإصدار قانون بشرعية النقابات، كما ألغت دستور سنة ١٩٣٠ الرجعى.

وقد سعت الأحزاب البرجوازية - الإقطاعية، وخاصة الوفد، إلى أن تستغل لصالاحها حركة الطبقة العاملة. فحاولت أن تستحوذ على قيادة النقابات، وأن تسير نشاطها فى حدود النزعة النقابية. وكثيرا ما شارك الوفديون فى الإضرابات لكى يضمنوا أن تجرى تحت شعاراتهم، وألا تتحول إلى انتفاضات ثورية. وقد استمعت الجمعية العمومية للوفد التى انعقدت فى يناير سنة ١٩٣٥ إلى تقرير خاص حول المسألة العمالية. وقد وعد ذلك التقرير بأن حكومة الوفد ستضع تشريعا اجتماعيا، وتنظم عمل النساء والأطفال(٤٢). وكان برنامج الإصلاحات الذى طرحه الوفد فى مجال التشريع العمالى قاصرا جدا وغير محدد. كما كان هدفه هو ضم العمال للمنظمات الوفدية من أجل حرفهم عن العمل الثورى. فقد نادت الشخصيات القيادية للوفد «بالتعاون بين العمال وأصحاب الأعمال». وأعلنت أن المصالح - سواء منها الاقتصادية أو السياسية - مشتركة بين العمال والرأسماليين، وأن الوفد، الذى يعد «قائد الأمة»، يدافع عنها(٤٣).

وأسس الوفد، الذى كان يسعى إلى أن يستحوذ على قيادة النقابات وإزاحة عباس حليم،

المجلس الأعلى للعمال(٤٤). لقد أراد الوفديون أن يخضعوا الحركة العمالية لمصالح البرجوازية بواسطة ذلك الجهاز. ويؤكد ذلك برنامج نشاط المجلس ذاته، والذى أقرته الهيئة العليا للوفد: « ١ - هدف المجلس الأعلى هو بحث القضايا الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالعمال، والمساعدة على رفع مستواهم المادى والثقافى .... ٣ - لا يعمل المجلس الأعلى بالقضايا السياسية التى ترجع كلية للوفد الذى يمثل كل طبقات الأمة، وفى المقام الأول العمال»(٤٥). لقد عبر البرنامج بشكل واضح عن طموح البرجوازية لحرمان العمال من حقهم فى النشاط السياسى المستقل، وإخضاع المنظمات العمالية لقيادتها، وتسميم وعى العاملين بالأيدولوجيا البرجوازية - الوطنية.

وقد أصبح المعنى الحقيقى للديماجوجيا الاجتماعية للوفد أشد وضوحا بعد وصول حكومة النحاس الوفدية للسلطة فى عام ١٩٣٦. حقيقة نشرت الحكومة الجديدة إعلانا وعدت فيه بوضع تشريع للعمل، واتخاذ إجراءات ضد البطالة، والاعتراف بالنقابات، وغير ذلك(٤٦). لكن ذلك الإعلان ظل حبرا على الورق. فلم تفعل حكومة الوفد شيئا تقريبا للتخفيف من وضع الطبقة العاملة، ودافعت بحمية عن مصالح البرجوازية. وقد كتبت مجلة «تايمز» صراحة أن «الوفد يعيش على تبرعات رجال المال والصناعة الكبار. ولذلك ينبغى أن يتوقف فى قضايا العمل عند الخط الذى لا يستدعى غضب هذه الطبقة»(٤٧).

وكان الإجراء الوحيد الذى نفذته حكومة الوفد فى مجال التشريع الاجتماعى هو القانون الذى أقر فى عامى ١٩٣٦ - ١٩٣٧ حول التعويض فى حالة إصابات العمل. ولكن ذلك القانون لم ينفذ من جانب أصحاب الأعمال مثل غيره من القوانين، خاصة أنه قد فرضت غرامة فى حالة انتهاكه يبلغ مقدارها ..١ قرش(٤٨).

ظل وضع العمال صعبا كما كان عليه فى السابق. ولم تحقق طلبات العاملين التى وجهت للنحاس لتنفيذ وعوده قبل الانتخابات بإجراء إصلاحات اجتماعية واسعة وإصدار تشريع عمالى، وغير ذلك، هدفها. ونشرت الصحف البرجوازية مقالات موجهة ضد التشريع الاجتماعى. واتهمته بالتعدى على حرية العمل. كما هددت بأن إصدار قوانين جديدة سيؤدى إلى انهيار الصناعة(٤٩). وصرح وزير الصناعة والتجارة الوفدى - فيما يبدو أنه رد على طلبات البرجوازية - أن «الحكومة طلبت من العمال الامتناع عن الإضرابات، وتهديد أصحاب الأعمال، وما إلى ذلك. فلصالح المجموعة (!!) ينبغى أن يتعاون العمال مع أصحاب الأعمال»(٥٠).

لم تحقق سياسة حكومة النحاس الآمال التى عقدتها على وصولها إلى السلطة شرائح كبيرة

من الطبقة العاملة كانت لا تزال متأثرة بالديماجوجيا الاجتماعية للبرجوازيين الوطنيين، ومصدقة لبياناتهم حول النضال ضد الإمبريالية الإنجليزية.

وفى تلك الظروف نهض عمال مصر إلى النضال من جديد. فكان عام ١٩٣٦ عام الإضرابات الواسعة التى جرت فى معارك مسلحة مع الشرطة. كما أن الوضع الدولى بمجمله بما تضمن من نجاحات بناء الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى، ونهوض الحركة المعادية للفاشية فى بلاد أوربا، والنضال الإضرابى وانتصار الجبهة الشعبية فى فرنسا واسبانيا، ساعد على نمو القوى التقدمية وتصاعد النضال الإضرابى للعمال المصريين. ففى الحوامدية أعلن العمال الإضراب، واحتلوا المصنع رافضين مغادرته ما لم تلب مطالبهم. وحدثت مصادمات دامية مع الشرطة جرح فيها كثير من العمال(٥١). وحدثت كذلك مصادمات مع الشرطة فى الإسكندرية والمدن الأخرى. وجرت إضرابات كبرى فى مصنع الغزل بالإسكندرية، ومصنع السكر بكوم أمبو، وبين عمال الترام بالقاهرة والإسكندرية، وفى مشروعات أخرى كثيرة(٥٢). وفى كل مكان طرح العمال مطالب زيادة الأجور، وحرية عمل النقابات، والتحقيق الكامل للحريات الديمقراطية، وفسخ معاهدة ١٩٣٦ الإنجليزية - المصرية الجائرة. واستخدمت حكومة الوفد القمع ضد العاملين وجرت تصفية عدد من النقابات التقدمية والقبض على كثير من قادتها.

وبعد تصفية المنظمات العمالية فى سنة ١٩٣٧ هدأت موجة الإضرابات. وبدأ النهوض الجديد للحركة العمالية فى سنة ١٩٣٨. فسعى العمال إلى إعادة تأسيس النقابات التى صفيت وإقامة مركز موحد للحركة النقابية. ولم يذهب الدرس السياسى الذى تلقته الطبقة العاملة فى عام ١٩٣٦ هباء. فقد تزايدت قوة الاتجاه إلى تأسيس نقابات مستقلة بدون المحامين الوفديين، والمغامرين من أمثال عباس حليم، أو كما كان العمال يقولون بدون «السياسيين المتلاعبين»(٥٣). وكانت هذه خطوة إلى الأمام على طريق تحرير العمال من النفوذ البرجوازى.

كما لوحظ فى عام ١٩٣٨ نهوض جديد للنضال الإضرابى وكانت أسبابه المباشرة هى تزايد غلاء المعيشة، وزيادة أسعار الخبز بنسبة ٢٥٪، وكذلك خفض الإنتاج الذى كان قد بدأ فى عدد من فروع الصناعة نظرا لبداية أزمة اقتصادية جديدة. فأضرب عمال الزجاج بالإسكندرية مطالبين بزيادة أجرهم الزهيد الذى لم يكن يتجاوز ٦ قروش فى اليوم. وفى ١ يونيو أضرب عمال مصنع الأسمنت بحلوان، كما توقف صناع الأحذية فى الإسكندرية عن العمل. وجرى إضراب ضخم فى مصنع الغزل والنسيج بالإسكندرية، حيث احتل ١١٠٠ عامل المصنع احتجاجا على خفض

الأجور. وصاحب عدد من الإضرابات صدامات دامية مع الشرطة سقط فيها كثير من الجرحى. وفى خريف ١٩٣٨ جرت بالقاهرة مظاهرة معادية للإمبريالية. وأرسلت الشرطة والجيش للتصدى للمتظاهرين. وأبدى المتظاهرون مقاومة مسلحة مما نتج عنه جرح عدة عشرات من رجال الشرطة والعمال. واستمر النضال فى سنة ١٩٣٩ أيضا، حيث سجل - وفق البيانات الرسمية وحدها - حوالى ٢٥٠ صدام فى العمل(٥٤).

إن نهوض الحركة العمالية الذى بدأ فى سنة ١٩٣٨ كان بعيدا عن بلوغ ذروته، وتوقف، حيث إنه مع بداية الحرب وإعلان حالة الطوارىء تم حظر الإضرابات وأى مظاهرات جماهيرية.

وتوضح دراسة النضال الاقتصادى والسياسى للطبقة العاملة فى مصر أن الفترة ١٩١٩ - ١٩٣٩ أصبحت علامة مهمة فى تاريخ الحركة العمالية فى البلاد. فقد كانت الإضرابات الاقتصادية والسياسية، والمظاهرات الجماهيرية المعادية للإمبريالية، ومعارك المتاريس مع الشرطة والجيش مدرسة جيدة للنضال السياسى للعمال المصريين. فقد نضجت البروليتاريا واشتد عودها فى خضم ذلك النضال. لكن ضعف الحركة العمالية كمن فى انفصالها عن الانتفاضات الفلاحية، وكذلك فى حقيقة أن شرائح كبيرة من الطبقة العاملة كانت مازالت أسيرة الأيدولوجيا البرجوازية - الإصلاحية. وكان قد تم تحطيم الحزب الشيوعى المصرى، ولم تستطع القوى التقدمية فى الحركة العمالية أن تتزعم المعارك الإضرابية الكبرى فى السنوات ١٩٣٤ - ١٩٣٦. لكن مع نهاية تلك الفترة يمكن أن نقرر: ضعف تأثير البرجوازية، ونمو الوعى الطبقى للعمال المصريين، وتزايد العناصر التقدمية فى الحركة العمالية. لقد أرسيت فى الثلاثينات بالذات مقدمات النهوض الجبار للنضال الوطنى - التحررى للشعب المصرى، الذى بدأ بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

هوامش الفصل الخامس

(١) تتطلب قضايا النضال الاقتصادى والسياسى للبروليتاريا المصرية دراسة خاصة متكاملة. فهى لا يمكن أن تدرس أو حتى تطرح بدرجة ما من الاكتمال فى إطار كتابنا هذا. وبرغم ذلك فإن المؤلف يعتقد أنه من الضرورى أن يضع على عاتقه مهمة أكثر تواضعا: محاولة تقديم موجز لتاريخ الحركة العمالية فى أكثر الأشكال اختصارا. فبدون ذلك لا يمكن عدّ دراسة وضع الطبقة العاملة منتهية.

(٢) لم يلاحظ ذلك الظرف الباحثون الماركسيون وحدهم. انظر مثلا:

Abou Alam. the labour movement in Egypt. Washington, 1955,pp.7-9.

(٣) انظر: EL - Gritly. OP. p. 546; Abou Alam. Op. cit., p.6.

(٤) انظر: 2. Badaoui. Op, cit., pp. 20 - 21.

(٥) A. el - Maraghi. Op. cit., P.192.

(٦) "Great Britain. Fareign Office. Diplomatic and Consular reports, 1909, No. 4613. Port - Said". London, 1909, p.6.

(٧) انظر: 2. Badaoui. Op. cit., pp. 23 - 24;
A. el - Maraghi. Op. cit., pp. 60 - 192.

(٨) انظر: Abou Alam. Op. cit., pp, 6 - 7.

(٩) كان أحد الاستثناءات القليلة هو مظاهرة عمال الموانئ وغيرهم من عمال الإسكندرية في عام ١٩١١ ضد العدوان الإيطالي على ليبيا. انظر: Russel. Op.cit., p. 146.

(١٠) انظر: تقرير حول المسألة العمالية في الجمعية العمومية للوفد. في جريدة «الأهرام»، ١٠ يناير سنة ١٩٣٥.

(١١) EL - Grithy. Op. cit.,p, 548.

(١٢) M. Sabry. la revolution egyptienne. Paris, 1919, p.37.

(١٣) EL. Gritly. Op. cit., p.541.

(١٤) "Report on the Economical and Financial Situation of Egypt for 1919". London, 1919,p.8.

(١٥) Gbid., 1922.

(١٦) "Report of the Ecomomical and Financial Situation of Egypt for 1922", London, 1922, p.28.

(١٧) انظر: G. Young. Egypt. Lonelon, 1928, p. 95.

(١٨) انظر: A.el - Naraghi. Op. eit., p. 183

انظر أيضا: 2. Baclaoui. Op. eit.

(١٩) انظر: 2. Badaoui. Op. cit., p. 26 - 27;

انظر أيضا: Afou Alam. Op.cit.

(٢٠) يلاحظ تقرير الممثل التجارى الإنجليزى أنه «فى سنة ١٩٢٤ والشهور الثلاثة الأولى لسنة ١٩٢٥ سجلت الإضرابات رقما قياسيا» "Report on Economic and financial Situation in Egypt 1925". London, 1925, p.81

(٢١) انظر تقرير عزيز ميرهم. «الأهرام» ، ١٠ يناير سنة ١٩٣٥.

(٢٢) "Report on the Ecomomic and Finacial Situation of Egypt 1924". London, 1925, p.30

(٢٣) انظر: E. Burns. British I mperialism in Egypt. London, 1928, pp.51,58.

(٢٤) انظر: «الأهرام»، مايو – يونيو ١٩٣١؛ "Oriente Moderno "; "Man chester Guardian" لنفس الفترة.

(٢٥) انظر: Clerget. Op. cit., vol. II, p.52.

(٢٦) "the Times", 1935, April 13.

(٢٧) «الأهرام» ، ١٥ فبراير ١٩٣٥.

(٢٨) انظر: A. el - Maraghi. Op. cit., pp. 203 - 204

(٢٩) "Iinternational labour Review", 1936, July, p.93.

(٣٠) «مواد حول قضايا الاستعمار والتحرر»، ١٩٣٥، العدد ١.

(٣١) إن آلية الانتخابات فى النقابات «المستأنسه» مشروحة بشكل لا بأس به على ضوء مثال كفر الدوار فى مقالة هاريسون وإبراهيم. انظر: F. H. Harbison., J.A. I brahim. Op. cit., pp. 120 - 122.

(٣٢) «الأهرام»، ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٣.

(٣٣) "la bourse Egyptienne" 1933, 17 fevrier.

(٣٤) A. el. Maraghi. Op. cit., p. 127.

(٣٥) «الأهرام»، ١٢ فبراير سنة ١٩٣٦

(٣٦) gue et financiere, 1951, n 29, 1936, n 182.

"Revue d'Egypte economi

(٣٧) الاقتباس من: "Revue d'Egypte economique et financiere", 1935, n 174.

(٣٨) مواد حول قضايا الاستعمار والتحرر، ٢١٩٣٥ العدد ١٠

(٣٩) "Oriente Moderno" , 1934, giugnio, p.305.

(٤٠) «الأهرام» ، ١٠ يناير سنة ١٩٣٥.

(٤١) مواد حول قضايا الاستعمار والتحرر، ١٩٣٥، العدد ١

(٤٢) «الأهرام»، ١٠ يناير ١٩٣٥.

(٤٣) "Orient Noclerno" , 1935, marzo, p.142.

(٤٤) يتميز أعضاء ذلك المجلس بتركيبهم الطبقى. فقد أصبح رئيس المجلس هو حمدى سيف النصر بك نائب مدير بوليس القاهرة سابقا ومدير الفيوم. وقد كان إقطاعيا ومالكا لشركة كبيرة. انظر: Revue d' Egypte economique et fonanciere", 1944,n 633.

وكان من أعضاء المجلس: عزيز ميرهم المحامى الكبير والمساهم فى عدد من الشركات. وأحمد حمزة عضو مجلس الشيوخ والمساهم فى العديد من الشركات الصناعية.

انظر: "Oriente Moderno", 1935, febbrais, p.99, ibid, maggio, p, 232 "Who's who in Egypt and thr Near East". Cairo, 1952.

وقد كان على هؤلاء الأشخاص أن يحققوا للبرجوازية السياسة المطلوبة فى المسألة العمالية، ويوجهوا الحركة العمالية إلى الناحية المفيدة للبرجوازية.

(٤٥) «الأهرام»، ٢ مارس سنة ١٩٣٥.

(٤٦) "Oriente Noodernò", 1936, guigno, pp. 353 - 354,

(٤٧) Ibid., p.421.

(٤٨) المادة ٣٠. انظر النص الكامل للقانون فى "Revue d'Egypte economigue et fonanciere",1936, n 210 -211.

(٤٩) انظر: عرض للصحافة فى: "Reveue d'Egypte economique et financiere" , 1937. n 235.

(٥٠) A. el - Maraghi.Op. cit., p.8

(٥١) "Economic conditions in Egypt 1937". London, 1937;

راشد البراوى ومحمد عليش، التطور الاقتصادى لمصر فى العصر الحديث. القاهرة، ١٩٤٩، ص ٢٥٥ - ٢٥٦.

(٥٢) "Economic Conditions in Egypt 1937", p. 159.

(٥٣) انظر: راشد البراوى ومحمد حمزة عليش، مرجع سابق، ص ٢٥٥؛ Ch. Issawi. Op. eit., p. 96.

(٥٤) "Annuaive de la Federation Egyptien dr l'industrie 1952 53" Alexandria, 1953, p.253.

طبعت بمطابع شركة الأمل للطباعة والنشر
« إخوان مورفيتلي سابقا »
عادل الرفاعي وشركاه
تليفون ٣٩٠٤٠٩٦

هذا الكتاب

التطور الرأسمالى فى مصر
الطبقة العاملة المصرية

لكى يمكن فهم أسباب وطابع ونتائج النضال التحررى للشعب المصرى، ومواقف مختلف طبقات المجتمع المصرى، وكذلك آفاق التطور الاقتصادى والسياسى لمصر، فمن الضرورى دراسة التطور الاجتماعى والاقتصادى لمصر فى نهاية القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وبعض خصائص تطور العلاقات الرأسمالية فى ظل السيادة الاستعمارية. وقد درس المؤلف فى هذا الكتاب الأشكال والأساليب الرئيسية لاستغلال رأس المال المالى الأجنبى لمصر. وحلل كذلك السمات المميزة لتطور العلاقات الرأسمالية فى الزراعة والصناعة، وخصائصها. كما وضح بعض خصائص تشكل وتطور البورجوازية القومية والبروليتاريا. وقد أولى فى هذا الإطار اهتماما خاصا لدراسة ظروف حياة وعمل المنتجين المباشرين للخيرات المادية: العمال والفلاحين. معتمدا الأساس المنهجى والنظرى للاقتصاد السياسى الماركسى.

وهذا هو القسم الخاص بالطبقة العاملة المصرية مترجما لأول مرة باللغة العربية من الكتاب الشهير للعالم السوفييتى المعروف ل. أ. فريدمان «التطور الرأسمالى فى مصر»، يتبعه قريبا القسم الخاص بالعلاقات الزراعية والتطور الصناعى وخصائص تشكل البورجوازية المصرية الكبيرة.

الثمن ٣ جنيهات مصرية أو

رقم الإيداع
٤١٣ / ١٩٨٩